

خلاصة الفصل الأول :

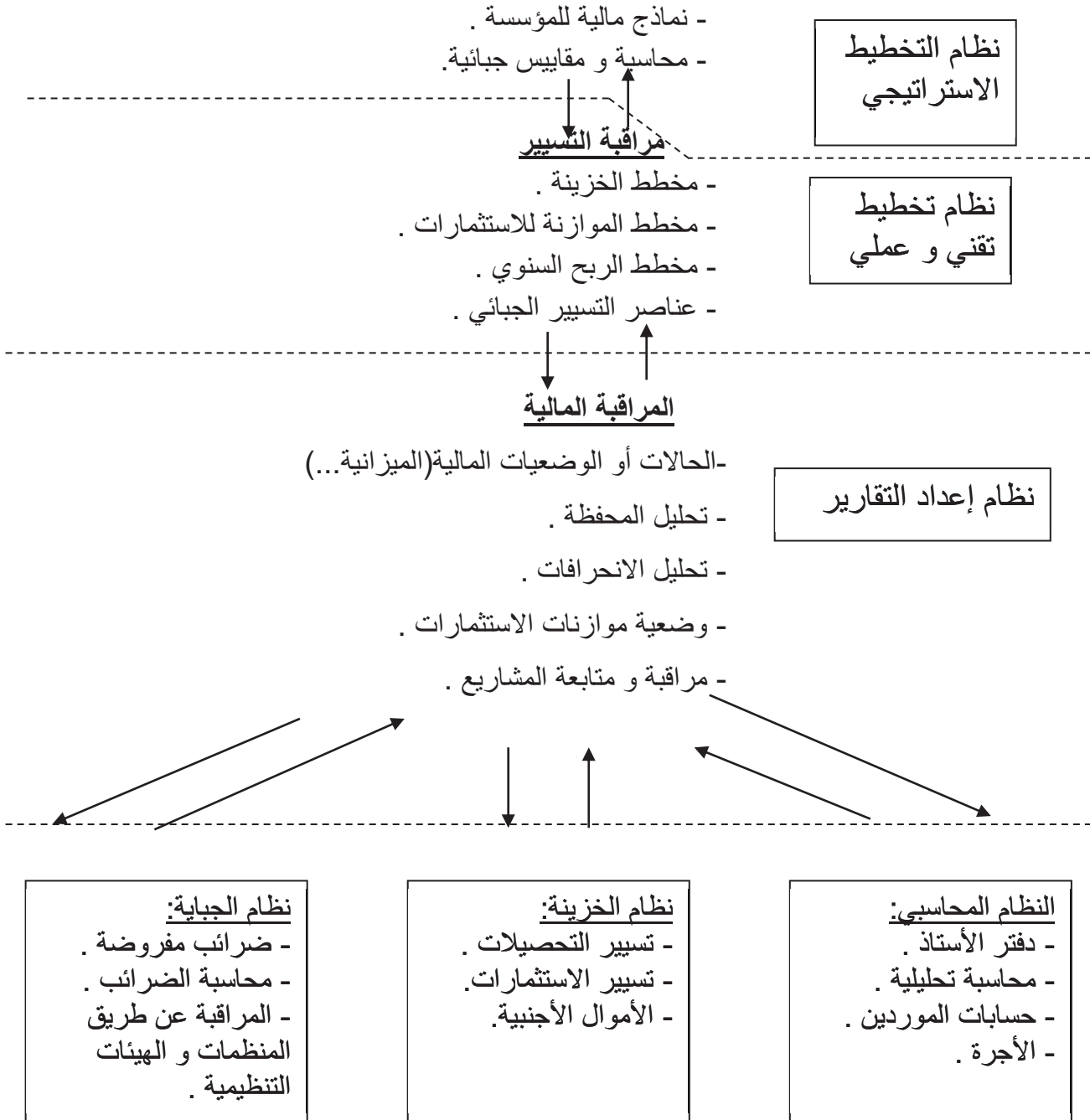
في الأخير نستطيع القول أن المؤسسة الاقتصادية عرفت تطورا معتبرا مس مختلف وظائفها من بينها الوظيفة المالية التي انتقلت من مجرد وظيفة تهتم بإجراءات تدابير الموارد المالية اللازمة إلى وظيفة تهتم باتحاد القرارات في مجال الاستثمار ولتمويل و توزيع عوامل الإنتاج، علاوة على اختصاص بالتخطيط الأولي المالي ، أي توازن هيكلها المالي بتوفيرها على سيولة كافية لمواجهة مستحقاتها، هذا من جهة ومن جهة أخرى تحقيق مردودية مالية تساعد على الصمود في وجه المنافسة التي أصبحت تميز عملية الأعمال.

هذا و يحتاج المحلل المالي أثناء قيامه بدراسة الوظيفة المالية للمؤسسة لمجموعة من الأدوات التقليدية و منها الحديثة قصد تمكينه من إبراز الواقع المالي للمؤسسة المدروسة و قياس مدى توازن هيكلها المالي و تطوره عبر الزمن.

هذا الإطار الذي سنتناول من خلال التحليل المالي في المؤسسة يعد التطرق لتعريفاته و كذا خطواته و أهميته و أهدافه.

- تسيير الخزينة ، موازنة الاستثمارات ، التقديرات المالية و التخطيط التالي .

آلية نظام المعلومات المالي



المصدر 146 page .op.cit «BONNE BOUCHE JEAN»

المطلب الثالث : نظام المعلومات الوظيفية المالية .

الفرع الأول: نظام المعلومات المحاسبي

يعتبر من أول الأنظمة المستعملة والقديمة.

هذا النظام يقوم بتسجيل حركات رؤوس الأموال المنظمة أو المؤسسة على أساس تاريخي كما يقوم بإنتاج

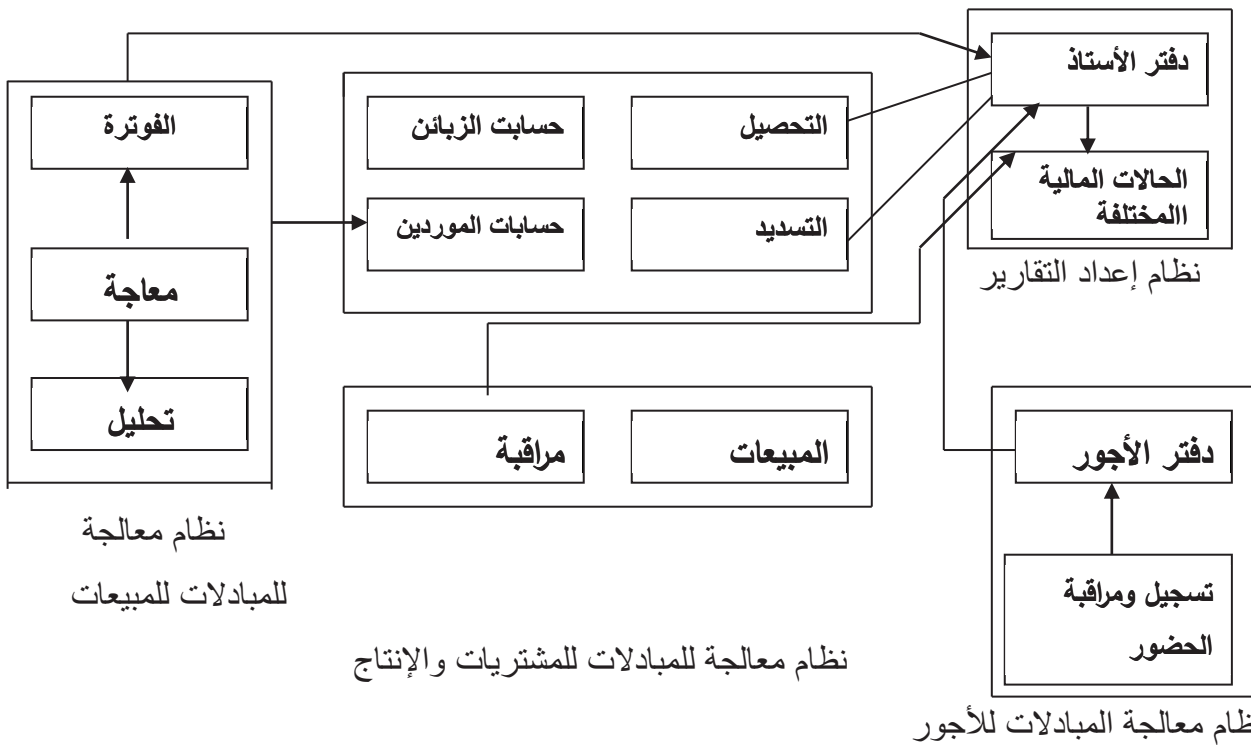
أهم الوثائق المالية مثل : الميزانية، جدول حسابات النتائج... إلخ .

من جهة أخرى يقوم بإعداد التقديرات ، الشرط المستقبلية (الموارد المالية، التقديرية- محاسبة تقديرية) . كما

أنه يقترب أو يقارب بين الأنظمة الأخرى (الموارد البشرية،.....)

ويمكن إبراز آلية هذا النظام في الشكل التالي:

آلية نظام المعلومات المحاسبي .



المصدر : من كتاب BONNE BOUCHE JEA ,S.I.C.traitement des operations commerciales

.145p" PARIS,2001

الفرع الثاني :نظام المعلومات المالي

يتمثل دوره في مساعدة المحللين الماليين في اتخاذ قراراتهم من حيث :

- تمويل المؤسسة .
- المنح و مراقبة الموارد المالية على مستوى المؤسسة .

المطلب الثاني: وظائف المسير المالي

حتى تتمكن الوظيفة المالية من تحقيق أهدافها يجب على المسير المالي القيام بعدة وظائف رئيسية و هي:

إن التخطيط المالي يعتبر من أهم وظائف المدير المالي لأنه كثيرا ما يشترك في رسم السياسات طويلة الأجل الخاصة بالشركة أو المنشأة و لذلك يجب على المدير المالي أن يبدأ بالحصول على صورة شاملة لعمليات و نشاط الشركة أو المنشأة التي يعمل بها، فهو يهتم أولا بالخطط طويلة الأجل الخاصة بالتوسع في الأصول الرأسمالية من مباني و عدد و آلات و غيرها و هي تستلزم بطبيعتها استثمار مبالغ ضخمة فيها، و على أساس معرفته لهذه الخطط طويلة الأجل و أيضا لتقديرات المبيعات في المستقبل القريب يجب على المدير المالي أن يقوم بعمل التقديرات المتعلقة بالتدفق النقدي (التدفق الداخل و التدفق الخارج) خلال الفترة الزمنية المقبلة أي بعبارة أخرى يقوم المدير المالي بتخطيط الاحتياجات المالية للمنشأة أو الشركة سواء الاحتياجات قصيرة الأجل أو الاحتياجات طويلة الأجل، و عند تصميم هذه التقديرات التي يطلق عليها اسم الميزانيات التقديرية يجب على المدير المالي أن يأخذ في الحسبان صعوبة التنبؤ بالمستقبل و عليه أن يعترف باحتمال انقلاب خططه رأسا على عقب نتيجة لعوامل و قوى خارجية لا سلطان له عليها و لهذا يجب أن تتمتع التقديرات المالية بدرجة كافية من المرونة تجعلها قادرة على مجابهة التطورات غير المتوقعة أما فيما يتعلق بالرقابة المالية فيجب على المدير المالي أن يقوم بتصميم نظام لها يمكنه من مراجعة العمليات الفعلية مع الخطط التي سبق له رسمها و بالتالي بواسطة تقارير الأداء يمكن اكتشاف الانحرافات غير العادية و يستلزم هذا الاكتشاف البحث عن أسباب حدوث هذه الانحرافات ثم تعديل العمليات أو تعديل الخطة نفسها و ذلك حسبما يظهر من البحث و التحليل و رغم أن الرقابة المالية تكون من المسؤوليات المباشرة للمراقب المالي إلا أنها عادة تكون تحت الإشراف العام للمدير المالي⁽¹⁾

(1) جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية. (دار النهضة العربية، بيروت، بدون تاريخ)، ص. 37، 38.

إلا أن كل هذا لا ينفي وجود اختلافات واضحة تتعلق بمعالجة أسلوب تدفق الأموال وأيضاً فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرار⁽¹⁾.

أسلوب معالجة الأموال: يكمن الخلاف بين المدير المالي والمحاسبة في معالجة الإيراد والنفقة حيث أن الوظيفة الأساسية للمحاسب هي إعطاء البيانات التي تساعد في قياس أداء المشروع والدخل الخاضع للضريبة وذلك في ظل افتراض أن الإيرادات تتحقق لحظة البيع وكذلك يسجل النفقة لحظة استحقاقها بصرف النظر عن حدوث الإنفاق النقدي أم لا أو تمت المبيعات نقداً أو بالأجل.

أما المدير المالي فإنه يهتم بالمحافظة على قدرة المشروع في أداء التزاماته وذلك بالمحافظة على السيولة في المؤسسة عن طريق توفير النفقات النقدية الضرورية لأداء هذه الالتزامات والحصول على الأصول المتداولة والثابتة والمطلوبة لتحقيق أهداف المؤسسة.

ومن هنا فإن المدير المالي يهتم بتسجيل الإيرادات والنفقات لحظة حدوث التدفقات الداخلة والخارجة.

اتخاذ القرار: تختلف مهام المدير المالي عن المحاسب فالأخير يخصص معظم وقته لتجميع وعرض

البيانات المالية وتفسيره للأداء وما يتعلق بالوضع الحالي قد يتطرق للمستقبل إذا كان ذلك بالإمكان.

بينما يقوم المدير المالي بتحليل القوائم المالية والتقارير التي أعدها المحاسب والبحث عن المعلومات

الإضافية التي تساعد في أداء وظائفه وبهذا الشكل يتمكن من اتخاذ القرارات على ضوء مآثم تحليله

واستخلاصه⁽²⁾

⁽¹⁾ محمد صالح الحناوي - الإدارة المالية والتمويل - ص 17

⁽²⁾ عبد الغفار حنفي - كمرجع سبق ذكره - ص 22

المبحث الثالث : نظام المعلومات للوظيفة المالية

تحتل الوظيفة المالية بأهمية بالغة في المؤسسة لأنها تمدنا بوسائل التشخيص المالي للمؤسسة، وتحسين الأداء وتحليل النتائج، ومن هذه الوسائل التحليل المالي الذي يشخص لنا الوضعية المالية للمؤسسة.

المطلب الأول: الوظيفة المالية وبعض مجالات المعرفة الأخرى

ترتبط الوظيفة المالية بعدة مجالات معرفية أخرى وهذا نظرا للأهمية التي تكتسبها الوظيفة المالية في المؤسسة ونجد :

1) الوظيفة المالية والاقتصاد التجميعي والاقتصاد الجزئي:

من الضروري المعرفة بالعلوم الاقتصادية لفهم البيئة المالية ونظريات اتخاذ القرار وهما يشكلان جوهر الإدارة المالية المعاصرة.

فالاقتصاد التجميعي يزود المدير المالي برؤية واضحة عن السياسات الخاصة بالمنظمات الحكومية والمالية وغيرها والتي من خلالها تتدفق الأموال والائتمان وتعمل على ضبط النشاط الاقتصادي العام وبالتالي تقدير مصادر الأموال المحتملة بالمؤسسة.

وللعمل في إطار هذه البيئة التي تشكلها المؤسسات فلا بد من الإلمام بالاقتصاد الجزئي كأساس لرسم وتخطيط العمليات وتعظيم الأرباح لأن نظرية الاقتصاد الجزئي تهتم بالأداء الاقتصادي الفعال للمشروع أي أنها توفر هذه الأخيرة المدخلات الرئيسية والتصرفات التي تحقق الأداء المالي الجيد لذلك فهي تهتم بالعلاقات بين الطلب والعرض وإستراتيجية تعظيم الربح والقرارات المتعلقة بتحديد التشكيل الأمثل لعوامل الإنتاج والمستويات المثلى للمبيعات وإستراتيجيات التسعير للمنتجات ومحددات القيمة (الثمن)⁽¹⁾

2) الوظيفة المالية والمحاسب

هناك علاقة وثيقة بين الإدارة المالية والمحاسبة حيث توفر هذه الأخيرة المدخلات الرئيسية لوظيفة الإدارة المالية بالإضافة إلى أن المحاسبة تخضع للمراقب المالي الذي يتبع بدوره نائب رئيس التمويل.

⁽¹⁾ نفس المرجع السابق ص 35

المطلب الثالث : مهام الوظيفة المالية

مهام الوظيفة المالية والإدارية (1):

بصفة عامة الوظيفة المالية هي عبارة عن مجموعة من المهام والمسؤوليات والعمليات المرتبطة بالبحث عن الموارد المالية من مصادرها الممكنة، وفي إطار محيطها المالي، وهذا بعد تحديد الحاجات الضرورية، من خلال إعداد برامجها، وخططها الاستثمارية وكل ما يتعلق بالتمويل، ثم يتم اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة التي تسمح بتحقيق برامجها وخططها ولضمان استمرار نشاطها بصفة عادية، وصولاً إلى تحقيق أهدافها المتعلقة.

الإنتاجية والتوزيعية وتعظيم أرباحها في ظل الظروف الاقتصادية المحيطة بها مع الأخذ بعين الاعتبار العامل الزمني بغية تغطية احتياجاتها المالية بصفة دائمة.

ولضمان فعالية الوظيفة المالية يجب تسجيل جميع العمليات التي تم تحقيقها كعمليات الشراء والبيع ثم تلخيص هذه العمليات المالية في نهاية السنة المالية في شكل قوائم مالية تتمثل في الميزانية، وجدول حسابات النتائج والجداول الملحق الأخرى، وهي عبارة عن مخرجات نظام للمحاسبة في المؤسسة. ويمكن القول أن مهام الوظيفة المالية تنحصر في:

أ- **التخطيط:** تحديد الأهداف المالية وتهيئة البرامج والميزانيات.

ب- **التنسيق:** اتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق البرامج وتنسيق النشاطات.

ج- **الرقابة:** لضمان تحقيق الأهداف والبرامج المسطرة.

- تتحدد الوظيفة المالية بمتغيرين أساسيين هما السيولة و الربحية، فالسيولة تعد مؤشراً يعبر عن مدى احتمال تعرض المؤسسة لمخاطر الإفلاس، والتي تتجم عن ضعفها في تسديد ما عليها من التزامات أما الربحية فهي انعكاس للكفاءة، ولفعالية الإدارة المالية في استغلال الأموال المستثمرة في خلق الأرباح لينتج كل هذا الأداء بقدرة الإدارة المالية على تحقيق هدفها الأساسي وهو تعظيم القيمة السوقية لأسهمها في السوق.

قرار التمويل:

إن قرار التمويل يبحث في كيفية تحديد هيكل التمويل الملائم أو التوليفة المثلى التي يمكن للمؤسسة أن تعتمد عليها في تمويلها بما يتناسب مع هيكل أصولها مع العمل على جعل تكلفة رأس المال أقل مما يمكن قرار

توزيع الحصص:

و يختص هذا القرار بمقدار الأرباح على المساهمين وكذا الأسس التي تعتمد عليها المؤسسة في إتخاذ قرار عدم التوزيع .

و لقرار توزيع الحصص أثارا على :

- سياسة التمويل:

حيث أن مقدار الأرباح الموزعة هو الذي يحدد التمويل الذاتي فإذا كانت الأرباح الموزعة كبيرة فإن قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي يستقل و العكس صحيح.

- وتيرة النمو:

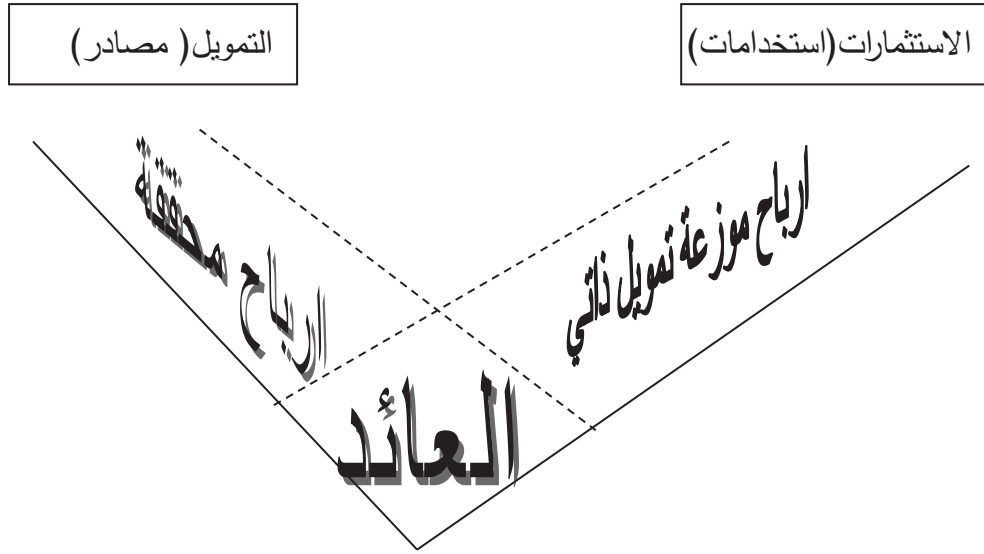
فتوزيع عوائد مرتفعة يؤدي إلى انخفاض الاحتياجات اللازمة للإسراع في وتيرة النمو، فإذا كانت هذه الاحتياجات قليلة فإن ذلك يجعل من وتيرة نمو الأرباح بطيئة والعكس صحيح.

العلاقات التي تربط المساهمين بالمؤسسة:

فعندما تقوم المؤسسة مثلا بتوزيع مقدار ضئيل من الأرباح على المساهمين يؤدي إلى استيائهم وربما يدفعهم لبيع أسهمهم وبالتالي انخفاض سعر أسهم المؤسسة .

إن القرارات السالفة الذكر لا يمكن النجاح فيها فهي في الأصل مترابطة حيث أنه لا يمكن تحقيق قرارات الاستثمار إذ لم تكن قرارات التمويل قد اتخذت في إطار السياسة الاستثمارية كما أن قرار التمويل يجب أن يأخذ بعين الاعتبار قرارات التوزيع لأن هذه الأخيرة هي المحدد لمصادر التمويل الذاتي ، و رغم أن مجال الوظيفة المالية يختلف من مؤسسة لأخرى تبعا لعدة معايير في حجم المؤسسة و شكلها القانوني ، إلا أن الممارسة لمختلف أنشطته تهدف المؤسسة من خلالها إلى تحقيق أهداف معينة .

الشكل رقم (01): الوظيفة المالية.



المصدر: السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، ص 32.

المطلب الثاني: تحديد نطاق الوظيفة المالية

يمكن إيجاد نطاق الوظيفة المالية في ثلاث قرارات تتخذها المؤسسة وهي :

الاستثمار: يهتم قرار الاستثمار بـ:

- تخصيص رأس المال للمشاريع الاستثمارية و الذي يعتبر أهم شيء يعني به قرار الاستثمار فأي خطأ في الموازنة بين الإيراد المتوقع و حجم المخاطر سيعود بعواقب وخيمة على المؤسسة و قد تنتهي بها إلى الإفلاس.

- تسيير الأصول المتداولة و الذي يعني به تحديد الحجم الأمثل من رأس المال العامل وعلى المؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار هذه النقطة حيث أنه :

- إذا كان حجم رأس المال العامل أقل من المستوى المطلوب هذا يعني أن المؤسسة في حالة عدم

ملائمة.

- أما حجم رأس المال العامل أكبر من الحجم المطلوب فإن هذه الأموال تعتبر أموالا مجمدة وهو ما

ينعكس سلبا على المردودية .

المبحث الثاني : حدود الوظيفة المالية

إذا أن الوظيفة المالية أحد أهم الوظائف في نشاط المؤسسة و موضوع التحليل المالي أحد ركائز هذه الوظيفة حيث يزودها بوسائل التخطيط المالي والرقابة المالية و كذلك الحصول على الأموال بهدف استثمارها.

المطلب الأول: أهمية الوظيفة المالية

إن للمنشأة اليوم ضمان بقائها في ضل القيود المفروضة عليها من المحيط، فعليها إذا أن تضمن نوعا من التوازن المالي الذي يسمح لها بمواصلة نشاطها لذلك فإن الجانب المالي ركيزة أساسية بالنسبة للمؤسسة، كما أنه لا يخفى أن عدم كفاية الأموال أو نقصها في المؤسسة يؤدي إلى عواقب وخيمة تضر المؤسسة و تزعزع استقرارها ، و يمكن أن تؤدي بها إلى الزوال هذا لأن نقص المال يؤدي في أغلب الأحيان إلى ضياع الفرص الاستثمارية و بالتالي يقل الربح، و قد تتعرض المؤسسة إلى خسارة لأن صحتها و نموها مرتبط بتوازن مختلف أجزاء الميزانية و مراقبة هيكلها المالي باستمرار، أضف إلى ذلك أن القرارات المتخذة في المنشأة لها انعكاسات مالية باعتبار إن الوظيفة المالية في الاقتصاديات الحديثة أصبحت تتعدى جمع الأموال إلى المشاركة في اتخاذ القرارات اتجاه نوعية الأموال المطلوب بتدبيرها رغم أنه لا توجد قاعدة عامة تمكن من معرفة الوظيفة المالية لمجموع المنشآت ، إلا أن هذه الأهمية تتوقف أساسا و ترتبط إلى مدى كبير بحجم المؤسسة ⁽¹⁾.

(1) مذكرة ماجستير، مليكة زغيب 1997 ص 17-19

5- هدف الاستقلالية المالية:

و هي من المهام الأساسية للمدير المالي لأن فقدانها يعني فقدان المؤسسة لاستقلاليتها الكلية و لكي لا يحدث هذا يجب على الجهاز المالي أن يقوم بتنبؤات و خصوصا في مجال الخزينة، ليشكل نظاما إعلاميا فعلا على الجهاز المالي يسمح بتدفق المعلومات خصوصا تلك المتعلقة بالمحاسبة التي تطلعنا عن ما يخص نواتج و تكاليف المؤسسة⁽¹⁾.

6- **هدف الملائمة المالية:** و الملائمة المالية هي قدرة المؤسسة على دفع أو تسديد ديونها في تاريخ استحقاقها في أي لحظة كانت، و بهذا فهي في علاقة دائمة مع السيولة و تقاس بالعلاقة التالية :

$$\text{الملائمة المالية} = \text{النقديات} / \text{ديون قصيرة الأجل}$$

و لكي يمكن تحقيق الأهداف السابقة و تمكين الإدارة من الرقابة الإدارية على الأداء على الأداء المالي للمنظمة مع تجنب المشاكل التي تنتج عن نقص البيانات أو عدم دقتها ، لا بد من وجود تحديد واضح للعلاقات و المسؤوليات الوظيفية للمؤسسة لعمل الأفراد و الأقسام داخل الإدارة المالية، و هذا ما سوف نتعرض له في الفصول الآتية (ثاني و ثالث).

(1) منير إبراهيم هندي/الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر /الناشر :المكتب العربي ص 7-8

- السيولة هي القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسارة.

2- **هدف التوازن المالي:** إن التوازن المالي هو استعداد المؤسسة لضمان تسديد ما عليها من ديون و هو مصلحة لتوافق التدفقات الداخلية و الخارجية، هذا التوافق يمكن أن يكون فوري و يكون التوازن المالي قصير الأجل و إذا استمر تواجهه في المستقبل يكون بصدد التوازن المالي طويل الأجل.

أ- **التوازن المالي قصير الأجل:** هو هدف قصير الأجل تقاس بنسبة السيولة يمكن للمؤسسة من خلاله الاحتفاظ بجزء من موجوداتها على شكل سيولة و هذا الجزء من السيولة تحكمه أسس عملية لا ينبغي تجاهلها و أهم هذه الأسس تسديد الالتزامات بتوزيع استحقاقاتها كما ان زيادة الاحتفاظ بالسيولة عند القدر اللازم يعتبر استثمار غير منتج يحرم المؤسسة من فرص استثنائية قد تصادفها.

ب- **التوازن المالي طويل الأجل:** معناه قدرة المؤسسة على تسديد ديونها بتاريخ استحقاقها

بطريقة مستمرة في المستقبل و هذا التوازن يظهر بنقدية موجبة على المدى الطويل، هذا المفهوم بهيكل تمويل مجموعة احتياجات المؤسسة لأنه عند عدم توفر المفهوم سيؤدي بزوال المؤسسة كمركز لاتخاذ القرارات و هذا ما نجده في القيود الإقتصادية التي تحكم النظام الرأسمالي، أيضا بالنسبة للمؤسسة العمومية أصبح هدف التوازن المالي طويل المدى يشكل قيد مالي و عبئ مالي و عبئ ثقيل للبقاء.

3- **هدف المردودية:** تعتبر المردودية مطلب أساسي لتغطية تكلفة رأس المال و هي أيضا ضرورة مالية، سواء للحفاظ على الاستقلالية المالية للمؤسسة أو لضمان توازنها المالي أو لزيادة قدرتها التوسعية، و سنتطرق خلال الفصل الثالث إلى مفهوم دقيق للمردودية و تحديدها .

4- **هدف النمو:** كل مؤسسة تسعى إلى المحافظة على بقائها و استمرارها و هذا لا يتم إلا بتحقيق شروط الأزمة لضمان تطورها و المتمثلة في :

- تحسين الإنتاجية.

- الاهتمام بوجود المنتوجات.

- توسيع سوقها.

و بمتابعة هذه الأهداف فإن المؤسسة تضطر إلى توسيع و تجديد استثمارها المالية و هذا يعني قدرة المؤسسة على:

- تحقيق أرباح كافية لتمويل هذه البرامج.

- إيجاد مصادر التمويل الملائمة لزيادة رأس المال أو اللجوء إلى القروض الطويلة أو المتوسطة الأجل.

2- هدف تعظيم الثروة: تضمن هذا الهدف تحقيق عائد أعظمي على الاستثمارات حيث يحصل

المساهم على عائد في شكل أرباح موزعة و هو هدف طويل الأجل، يعمل على زيادة القيمة الحالية لاستثمارات الملاك، كما يعتبر كمحصلة للقرارات المالية هذه القرارات هي الاستثمار و التمويل .

تؤثر القرارات المالية على ثروة الملاك أي قيمة المؤسسة من خلال تأثيرها على حجم العائد الذي يتوقع أن تحققه المؤسسة، و أيضا من خلال تأثيرها على حجم العائد الذي تتعرض لها من جراء تلك لقرارات، و يجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين العائد و المخاطر هي علاقة تعويضية أو توازن نية، حي أنه كلما زادت المخاطر المترتبة على القرار المالي زاد العائد المطلوب للتعويض عن تلك المخاطر، و في مجال التمويل نجد أن زيادة اعتماد المؤسسة على القروض بدلا من حقوق الملكية يساهم في زيادة المخاطر نتيجة لانخفاض تكاليف الأموال المفترضة مقارنة مع تكاليف حقوق الملكية إلا انه يؤدي في نفس الوقت إلى زيادة مخاطر الإفلاس، في حالة ما إذا واجهت المؤسسة مشاكل و مصاعب حلت دون مقدرة المؤسسة على الوفاء بقيمة ذلك القرض و الفوائد بتاريخ استحقاقها.

ثانيا: الأهداف الخاصة

و هي خاصة بكفاءة التسيير في الإدارة المالية نفسها و تتمثل في توفير الشروط لبقاء المؤسسة و استمرارها و التي نجد تعبيرها المالي في مفهوم السيولة، الملائمة المالية، المردودية، النمو و التوازن المالي و المحافظة على الاستقلالية المالية.

1- هدف السيولة: هناك مفهومان للسيولة ⁽¹⁾

أ- **المفهوم الكمي:** وهو المفهوم الذي ينظر إلى السيولة من خلال كمية الأصول الموجودة لدى

المؤسسة و التي يمكن تحويلها إلى نقد في وقت ما خلال الدورة التجارية للمؤسسة.

ب- **المفهوم عن طريق التدفق:** وهو المفهوم الذي ينظر إلى السيولة على أنها كمية الموجودات

القابلة للتحويل إلى نقد خلال فترة معينة مضافا إليها ما يمكن الحصول عليه من المصادر الأخرى للأموال

من خلال هذين المفهومين يمكن أن نستنتج ما يلي :

- السيولة هي أن تتوفر الأموال عند الحاجة إليها .

- السيولة هي القدرة على توفير الأموال لمواجهة الالتزامات عند استحقاقها .

⁽¹⁾ مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ، مفلح محمد عقل، دار المستقبل للنشر ، ص : 22

4- تحديد نوعية وحجم كل من الأصول الثابتة والأصول المتداولة والتي يتطلب الأمر ضرورة أحلالها و تعديلها أو الاستثمار فيها .

5- ولمعرفة المركز المالي للمؤسسة و الوقوف على نقاط القوة و الضعف في السياسات المالية المعتمدة من طرفها ،تعتمد المؤسسة على ما يعرف بالتحليل المالي لبياناتها التي يقدم اقتراحاتها و حلول تسمح لها بتحسين وضعيتها من الوضع المالي الصعب إلى وضع مريح.

6 - تحسين التسيير المالي للمؤسسة بالاعتماد على جملة من الوثائق و التي نذكر منها :

- مخطط التمويل التنبؤي .

- الموازنة التقديرية إلخ ، و من أجل أداء حسن من مهام سلفة الذكر يتوجب على القائمين على هذه الوظيفة الربط أو التوفيق بين الدور و الأهداف التي الوظيفة المالية لتحقيقها.

المطلب الثالث : أهداف الوظيفة المالية في المؤسسة

يمكن تقييم الأهداف التي تسعى الوظيفة المالية إلى تحقيقها إلى هدفين أساسيين :

أولاً: الأهداف العامة

و نقصد بالعامّة لأن المؤسسة ككل ترمي إلى تحقيقها و تقع المسؤولية الكبرى على المدير المالي، لأنه الشخص الذي تتجمع لديه كل السياسات المالية ليجعلها و يقيّمها و هذه الأهداف.

1- **هدف تعظيم الربح** : يعتقد البعض أن هدف المؤسسة هو تعظيم الربح و لكن ما نوع الربح ؟

الربح الكلي أو الربح في السهم .

يرى الكثيرون أن تعظيم الربح الكلي ليس مهماً، لأن المسؤولية باستطاعتها زيادة إجمالي الأرباح عن طريق إصدار أسهم جديدة و هو ما يعني تخفيض ربح السهم الواحد و يجدون فكرة تعظيم الربح في السهم بالرغم من أن هذه الفكرة لها عيوب منها:

- أنه هدف قصير .

- تجاهل القيمة الزمنية للقيود

- أنه يعني التركيز على مصلحة الملاك

و نتيجة لهذه العيوب أو الانتقادات طالب البعض بمبدأ تعظيم الثروة.

- هي مجموعة المهام و الأنشطة التي تقوم بها عدد من المالح و الأقسام تهدف إلى إدارة التدفقات المالية و البحث عن الموارد المالية الضرورية و الاستخدام الأمثل لها¹
- من التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف شامل والذي يعرف الوظيفة المالية على أنها " فن وعلم الخاص بإدارة الأموال وتستخدم اصطلاحاً تمويل بمعناه الحديث لبيان أوجه النشاط العامة أو الخاصة التي تتطلب الحصول على الأموال وإدارتها في نواحي متعددة لتمويل سيولة".

ثانيا : خصائص الوظيفة المالية

تعتبر الوظيفة المالية من أهم وظائف الشركة و تمتاز على غيرها من وظائف الشركة بما يلي:

1. أنها تتداخل في جميع نشاطات الشركة, فجميع النشاطات التي تقوم بها الشركة لها وجه مالي
2. أن اتخاذ أي قرار مال هو قرار ملزم للشركة و لا يمكن الرجوع عن هذا القرار إلا بخسائر فادحة
3. أن بعض القرارات المالية هي قرارات مصيرية , فمثلا إذا قررت الشركة شراء خط إنتاج جديد ذو تكلفة عالية و مولت شراء هذا الخط أو جزءا منه بالدين , و لم تستطيع الوفاء بديونها فان هذا سيعرض بقاءها و استمراريتها للخطر أو الفناء
4. أن نتائج القرارات المالية لا تظهر مباشرة بل قد تستغرق وقتا طويلا مما قد يؤدي الى صعوبة اكتشاف الأخطاء و إصلاحها و يعرض الشركة للخطر

المطلب الثاني : دور الوظيفة المالية

فيما يلي أهم الأنشطة التي تقوم بها الوظيفة المالية في المؤسسة²

- 1- تقييم المشاريع الاستثمارية ,خاصة تلك المتعلقة بزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة .
- 2- تدبير الأموال اللازمة لتنفيذ الاستثمارات المقترحة ,مع الأخذ بعين الاعتبار الوقت لا مناسب للتمويل وكذا المصادر الصحيحة وبأحسن شروط ممكنة .
- 3- تخطيط الهيكل المالي للمؤسسة من خلال تحديد المزيج الملائم لمصادر التمويل التي تؤدي إلى خفض تكلفة التمويل , وكذا وضع سياسة لتوزيع الأرباح .

¹ - منير إبراهيم الهندي الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر ط 2 المكتب العربي الحديث مصر 1991ص8

² - زينات دراجي ، تقييم الأداء المالي ، رسالة ماجستير ، 1996-1997 ، ص 16

القرارات بمجالات الاستثمارات المستقبلية في كل عنصر من عناصر الأصول الثابتة و المتداولة بما يضمن كفاية الأموال المستثمرة في كل أصل و عدم المغالاة في الاستثمار فيها، كذلك اقتضى الأمر إضافة مهمتين جديدتين إلى الوظيفة المالية، الأولى و هي التخطيط المالي لمعرفة ما ستكون عليه الأوضاع في المستقبل و ذلك قبل اتخاذ القرار، و أما المهمة الثانية في الوقاية المالية، للحكم على مدى سلامة القرارات التي تم اتخاذها بالفعل.

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالوظيفة المالية ومن بينها نذكر ما يلي:

التعريف الأول: " هي مجموعة من المهام التي تصب في توفير الموارد المالية وتسييرها، كما تتخذ عدة جوانب إدارية وترتبط بمختلف الوظائف الأخرى وتستعمل أدوات تقنية كمية وأخرى نوعية"¹

التعريف الثاني: " هي تلك الوظيفة التي تمثل الإطار الفكري لاتخاذ القرارات المالية في المؤسسة، وإيضاح كيفية اتخاذ تلك القرارات"².

التعريف الثالث: " هي الوظيفة التي تتعلق بكافة التصرفات الخاصة بالحصول على الأموال وحسن استخدامها في المؤسسة أي إدارة الأموال"³.

التعريف الرابع: " مجموعة من المهام فالأنشطة التي تصب في توفير الموارد المالية وتسييرها باستعمال مختلف الأدوات الكمية والتقنية وهي تسعى بذلك إلى اختيار المزيج المالي الملائم (أموال خاصة، تمويل ذاتي، ديون بمختلف استحقاقاتها) التي تحقق لها أحسن مردود بأقل تكاليف".

التعريف الخامس: " الوظيفة المالية هي عبارة عن الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرى النقد الرامية لتمكين المنشأة من تنفيذ أهدافها ومواجهة ما يستحق عليها من التزامات في الوقت المحدد لها"⁴.

تعريف آخر: هي وظيفة تختص باتخاذ القرارات في مجال الاستثمار و في مجال التمويل كما تختص بالتخطيط المالي و الرقابة المالية⁵

¹ - ناصر دادي عدون، اقتصاد مؤسسية، دار المحمدية العامة، ص 285.

² - عبد الغفار حنفي وآخرون، إساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعية الجديدة، إسكندرية، ص 01.

³ - السيد فرحات جمعة، الإدعاء المالي لمنظمات الأعمال، السعودية، 2000، ص 31.

³ - الياس بن ساسي د يوسف قريشي التسيير المالي الادارة المالية دروس وتطبيقات ط 1 دار وائل للنشر 2006 ص 33

⁵ - عبد الستار مصطفى الصباح، سعود جاي العامري، الإدارة المالية، دار وائل، ط2، إسكندرية، 2006، ص 14..

المبحث الأول: الإطار النظري للوظيفة المالية

تعد الوظيفة المالية من أهم الوظائف داخل المؤسسة و كغيرها من المفاهيم فقد عرف مفهوم الوظيفة المالية تطوراً ملحوظاً حيث كان يقتصر دورها في الحصول على الأموال التي تحتاجها المؤسسة للقيام بنشاطاتها ، أما حديثاً فقد أصبح مفهوم الوظيفة المالية يعني بالإضافة إلى الوظيفة التقليدية ، اتخاذ القرارات الخاصة بمصادر التحويل وكذا نوعية الأموال الواجب تديرها .

المطلب الأول: مفهوم الوظيفة المالية وخصائصها

أولاً : مفهوم الوظيفة المالية

تعتبر الوظيفة المالية من الوظائف الأساسية لقيام و استمرار النشاط الاقتصادي حيث تطور مفهوم الوظيفة و ظهر مفهومان، الأول تقليدي و الثاني حديث (1).
أ- **المفهوم التقليدي:** تعرف على أنها النشاط الذي يركز أساساً على تحصيل الأموال بالطريقة الأقل كلفة ، أي ينصب اهتمام الوظيفة المالية على تسيير الأموال اللازمة، و تسييرها بعد ظهور الصناعات و الاختراعات التكنولوجية الجديدة التي زادت من حاجة المؤسسات إلى الأموال نتيجة لذلك، ذكر الاهتمام على وصف طرق التمويل الخارجي و إهمال جانب التسيير الداخلي للمؤسسة و ذلك باقتضاره على جانب الخصوم في الميزانية.
و عليه أصبحت الوظيفة المالية مماثلة لمفهوم التمويل إلا أن هذا المفهوم التقليدي للوظيفة المالية تفرض الكثير من الانتقادات و من أهمها:
كونه مفهوم جزئي لا يأخذ بعين الاعتبار الاتجاهات الحديثة لهذه الوظيفة التي اتسع نطاقها اتساعاً ملحوظاً، استجابة للتقدم العلمي السريع بما في ذلك تقدم وسائل التحليل المالي و الأدوات العلمية، بفعل تطور المعلومات و التقنيات الكمية.

ب- **المفهوم الحديث:** مع التطور الجوهري بدأت الوظيفة المالية تأخذ مفهوماً أكثر اتساعاً لتشمل اتخاذ القرارات بشأن نوعية الأموال المطلوبة، و تحت هذا القرار مدى اعتماد المؤسسة على القروض لتمويل أصولها سواء كان تمويل طويل أو قصير المدى كما دخلت الوظيفة في مجالات أخرى تتمثل في اتخاذ

(1) جميل أحمد توفيق : الإدارة المالية/دار النهضة العربية - بيروت 1986 ص 27

تمهيد:

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تمكنا من معرفة طبيعة التحليل المالي و تطوره التاريخي، بحيث تطرقنا إلى عرض مختلف أنواعه و وظائفه و الأهداف التي يسعى لتحقيقها و التي تعبر عن أهداف المؤسسة ككل ،و بالتالي فإننا نستطيع القول بان جوهر العمل الإداري في المؤسسة هو اتخاذ القرارات في ضوء التحليل المالي ، بحيث أصبح العمود الفقري للإدارة المالية ، و ازدادت أهميته بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة و ذلك من خلال تعدد الجهات المستفيدة منه سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها .

1. لا يوجد نسبة أو مؤشر مالي واحد يمكن أن يلخص الأداء المالي الكلي للمؤسسة فقد تكون الشركة قوية في بعض المؤشرات وضعيفة في مؤشرات أخرى، وبالتالي من الصعب الحكم على وضع الشركة الكلي.
2. أن اختلاف الطرق المحاسبية بين الشركات مثل طريقة احتساب الاستهلاك و المخزون يؤدي إلى الحصول على نتائج مختلفة .
3. يستخدم التحليل المالي الميزانية العمومية وقائمة الأرباح والخسائر وهي بيانات تاريخية يهدف التحليل المالي إلى معرفة المركز المالي و التنبؤ بالمستقبل.
- 4-صعوبة مقارنة نتائج الشركة مع معيار الصناعة فلا يوجد معايير صحيحة و سليمة بدقة كبيرة كما أن الشركة قد تمارس عدة نشاطات مختلفة مثل البناء والتصنيع وبالتالي لا يوجد معيار محدد لمقارنة أداء هذه الشركة مع الشركات الأخرى.

تعليق: من خلال المخطط يمكن القول بأنه لكي تمكن المحلل المالي من تحقيق الهدف الرئيسي

للمؤسسة ألا وهو تعظيم ثروة أصحاب المؤسسة عليه القيام بالوظائف التالية :

1- التحليل و التخطيط المالي : و ذلك من خلال تحليل البيانات المالية و تحويلها إلى معلومات

يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات و المصاريف التي تخص المشروع في المستقبل .

2- تحديد هيكل أصول المشروع : من حيث تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول

القصيرة و الطويلة الأجل، و كذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة .

3- تحديد الهيكل المالي للمشروع : إذ يجب تحديد المزيج الأمثل و الأكثر ملائمة من تمويل

قصير و طويل الأجل، كذلك تحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض .¹

المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي.

نظرا للأهمية الكبيرة للتحليل المالي فقد قسمه المالىون و المحللون إلى قسمين و هما²:

أ- التحليل المالي الداخلي: و تتكفل به المؤسسة و هو يوفر للمحلل معلومات واسعة ماضية

ومستقبلية تسمح له بتعميق و توسيع عملية التحليل.

ب- التحليل المالي الخارجي: يقوم به شخص أجنبي عن المؤسسة و الذي تتوفر له معلومات

بمجال معين فقط عنها، و بالتالي فإن نطاق هذا التحليل يكون عادة محصور في جانب أو جوانب

معينة في الوضعية المالية للمؤسسة.

المطلب الثالث: الاعتبارات الواجب مراعاتها عند استخدام التحليل المالي باستخدام النسب المالية³

بالرغم من أهمية التحليل المالي باستخدام النسب و المؤشرات المالية، ولكن هناك العديد من

الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند استخدام هذه النسب ومنها

¹ _ خلدون إبراهيم شريفات - مرجع سابق - ص 15- 16

² عبد الحفيظ الأرقم / التحليل المالي /دروس و تطبيقات/ديوان المطبوعات الجامعية/2002.

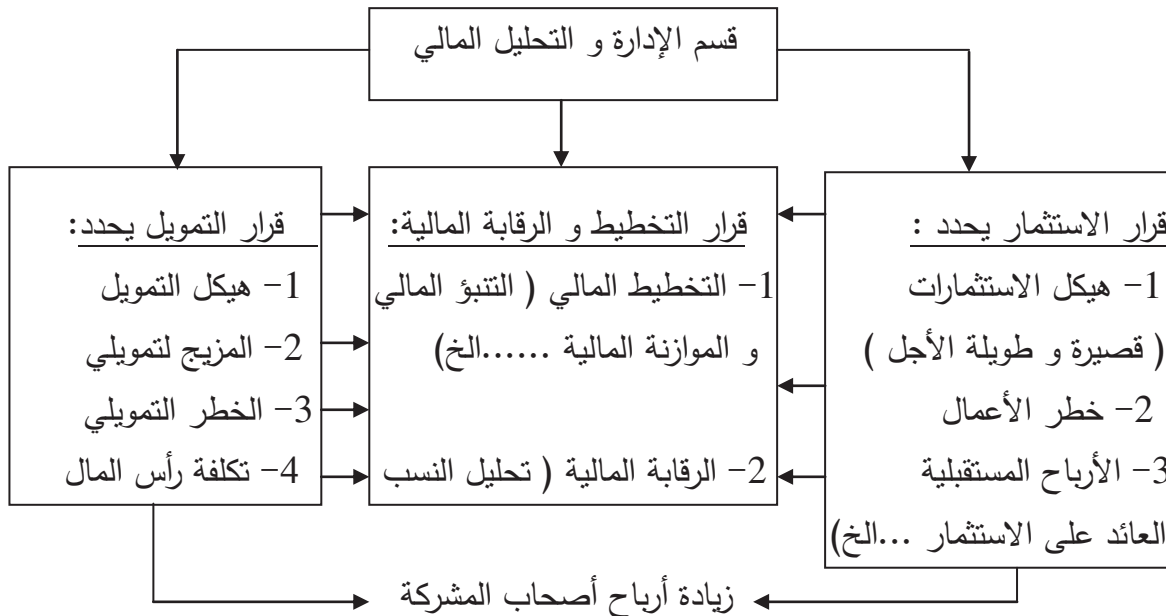
³ - محمد طنبيب و د محمد عبيدات الإدارة المالية في القطاع الخاص دار المستقبل الأردن طبعة الأولى 2009 ص35

من بين وظائف التحليل المالي إدارة طري متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح، و السير لتحقيق هدفها وبقائها في بيئة متغيرة باستمرار، و من بين القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي هي :

- قرار الاستثمار .
- قرار التمويل .
- قرار التخطيط و الرقابة المالية .

الشكل (10) التالي يبين وظيفة التحليل المالي في اتخاذ القرارات :

المخطط العام لوظائف التحليل المالي



المصدر: خلدون إبراهيم شريفات - مرجع سابق - ص 17 .

المتاحة ولكي يحقق المسير المالي هذا الهدف لابد من استخدام أدوات تمكنه من ذلك واستعراض هذه الأدوات يتم ضمن ما يسمى بالتحليل الساكن و التحليل الديناميكي أو الحيوي للمؤسسة.

1- التحليل الساكن: يتم هذا النوع من التحليل بدراسة مختلف التدفقات الكمية الموجودة بين مختلف بنود الميزانية خلال فترات زمنية تاريخية و ذلك باستخدام أدوات التحليل المالي وهي كالتالي:

أ- الميزانيات.

ب- رأس المال.

ج- النسب المالية.

2- التحليل الديناميكي: يهتم التحليل الديناميكي بدراسة التدفقات المالية خلال النشاط حيث يتم ذلك بإظهار التغيرات التي حدثت على عناصر الميزانية خلال دورة الاستغلال والتدفقات الممكنة الحدوث وسيتم من هذا النوع استعراض مايلي:¹

أ- الاحتياجات من رأس المال العامل:- الخزينة.

المبحث الثالث: الوظائف والاعتبارات الواجب مراعاتها في التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية و المالية المختلفة للمؤسسة يهدف الوصول إلى تشخيص صحيح للوضعية المالية للمؤسسة، ويهدف بصفة عامة إلى إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرف المؤسسة في دورات متعددة من نشاطها، وكذا عن طريق الدراسات التفصيلية المالية لفهم مدلولاتها و محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات و الكيفيات التي هي عليها مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة و الضعف التي تحمل سلبي و إيجابا في المؤسسات المالية، و من تم اقتراح إجراءات على المؤسسة لترشيد استخدام إمكانياتها للخروج من الوضع الصعب أو اقتراح إجراءات تسمح بمواصلة التحسن إذا كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة، كما يعتبر التحليل المالي الأداة التي تحدد العلاقة القائمة بين المؤسسة و محيطها و هذه العلاقة لا تقتصر على الناحية المالية بل تتعدى و تشمل بعض النواحي الأخرى كالإنتاج و التسويق و حتى في الميدان الصناعي و التجاري.

المطلب الأول: وظائف التحليل المالي (1)

¹ - عبد الحفيظ الأرقم / التحليل المالي /دروس و تطبيقات/ديوان المطبوعات الجامعية/2002 ص20.

إن التحليل المالي الذي تقوم عليه المؤسسة هو تحليل مالي داخلي و الذي يعتبر أساسي و ضروري لاتخاذ القرارات المالية أو توسيع الاستثمارات و هذا من طرف المدير المالي و المسير المالي للمؤسسة و أهداف هذا التحليل هي:

- أ- إعطاء حكم للتسيير المالي للفترة تحت التحليل(فترة التحليل).
- ب- الإطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية و الإنتاجية و التموينية و التوزيعية.
- ج- التحقق من المركز المالي للمؤسسة و الأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية.
- د- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة و على المردودية فيها.

2- أهداف التحليل المالي بالنسبة للمتعاملين مع المؤسسة:

- إن التحليل المالي الذي يقوم به المتعاملون مع المؤسسة هو تحليل مالي خارجي يهدف إلى:
- أ- ملاحظات حول الأعمال التي يقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
 - ب- تقييم النتائج المالية و بواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب.
 - ج- تقييم الوضعية المالية و مدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض.
 - د- الموافقة و الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة لطلب القرض¹⁽²⁾.

المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي⁽³⁾.

من أهداف المسير المالي تقوية المركز المالي للمؤسسة أي تحقيق السيولة من جهة و تحقيق المردودية و الربح من جهة أخرى، و المسير المالي الرشيد هو الذي يستطيع فهم الوضعية المالية للمؤسسة و التوقع بالأخطار الممكن حدوثها، ثم اتخاذ القرارات اللازمة و ذلك انطلاقا من المعطيات المالية و المحاسبية المتوفرة له.

² - ناصر دادي عبدون: التحليل المالي/ الجزء الأول/ دار الطباعة و النشر، الجزائر، 1988، ص12

³ -- Pierre Conso, analyse financiere, opcit. P 5

- إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية لفهم مداولاتها ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات والكيفيات التي هي عليها مما يساعدنا علي اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة⁴
- تضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في الرقابة العامة لنشاط المؤسسة وجعلها كذلك كأساس للتقديرات المستقبلية (مثل الميزانية التقديرية للاستثمارات الخزينة....الخ(5)
- توفير المعلومات والبيانات إلي سياسة المؤسسة لاتخاذ القرارات الإستراتيجية في الوقت المناسب منها قرارات الاستثمار الاختيار بين وسائل التمويل وسياسة قروض اتجاه العملاء توزيع الأرباح وتغيير رأس المال.

ثانيا: الأهداف الخارجية

- تعتمد البنوك علي التحليل المالي خاصة في اخذ القرارات الخاصة بالاقتراض أين يطلب من المؤسسة تقديم تقارير عن سيولتها لغرض معرفة قدرة المؤسسة علي الوفاء بديونها.
- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع وإظهار نقاط القوة والضعف التي تتميز بها المؤسسة.
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية الاستقلالية للمؤسسة.
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.
- تقييم النتائج المالية وبواسطتها يمكن تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة.
- هذه الأهداف المرجوة من التحليل المالي قد تختلف حسب المحلل .
- و هناك تقسيم آخر للأهداف حسب الجهة المستعملة :

1- أهداف التحليل المالي بالنسبة للمؤسسة:

- يعتبر أداة فعالة لزيادة فعالية عملية التدقيق .
- تشخيص الحالية المالية للمؤسسة .
- تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض و الوفاء بديونها .
- الحكم على مدى صلاحية السياسة المالية داخل المؤسسة .
- الحكم على مدى كفاءة إدارة المؤسسة

المطلب الثاني: أهداف التحليل المالي

تختلف أهداف التحليل المالي من مؤسسة لأخرى كما تختلف حسب المحلل المالي سواء كان تحليلاً خارجياً (المتمثل في البنوك أو رجال الأعمال أو مصلحة الضرائب...الخ) أو تحليلاً داخلياً علي مستوى المؤسسة ككل لذا يمكن للمحلل المالي أن يصل إلى الأهداف التالية من خلال عملية التحليل :

أولاً: الأهداف الداخلية

- البحث عن شروط التوازن المالي وقياس مر دودية الأموال المستثمرة¹.
- معرفة المركز المالي للمؤسسة والتنبؤ بالأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية².
- الحكم علي مدي صلاحية السياسات المالية والتشغيلية للفترة تحت التحليل وبصفة عامة إعطاء حكم علي التسيير المالي للفترة تحت التحليل.
- تحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة³.

المبحث الثاني: أهمية و أهداف التحليل المالي

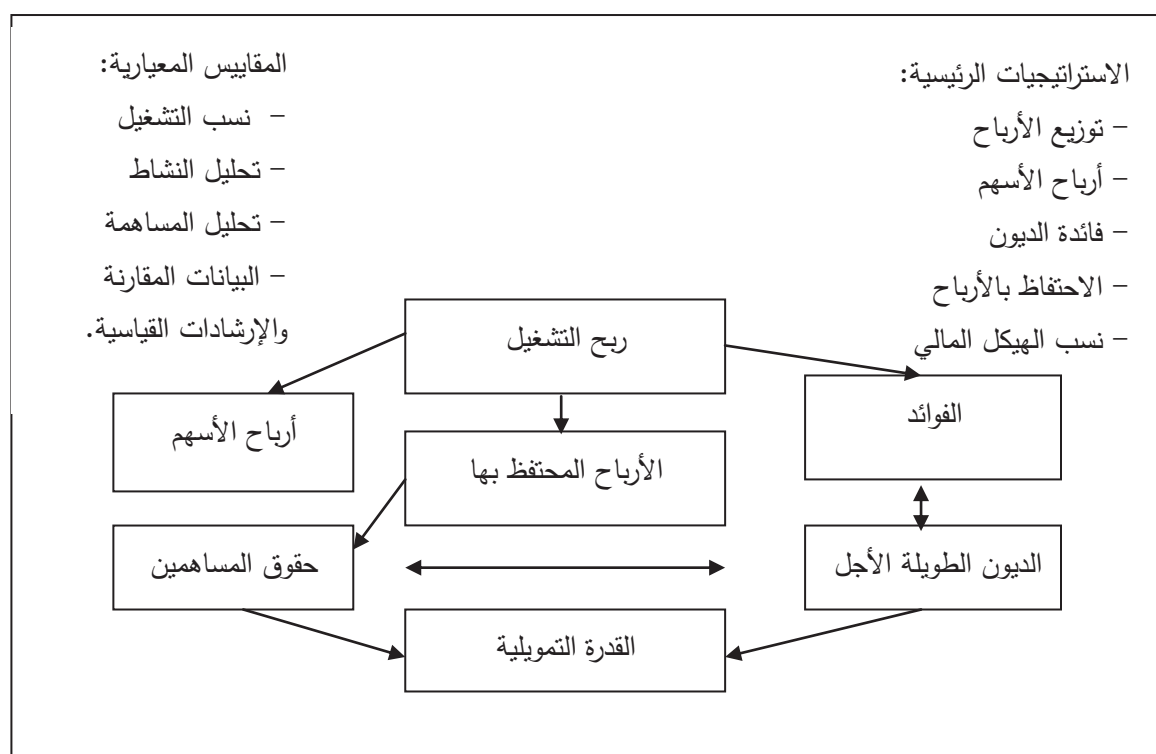
إن أهمية التحليل المالي قد ازدادت بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة، بل أن الكثير من المؤسسات قد خصصت أقساما خاصة و دعمتها بالكفاءات الإدارية و المحاسبية اللازمة، لكي تتخصص في التحليل المالي و جعله الأداة التي تدفع بوتيرة المؤسسة إلى التنمية و التطور، إذا نظرا للأهمية البالغة التي أصبح التحليل المالي يتمتع بها أصبح لابد من معرفة جميع وظائفه و أنواعه و كذلك الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها .

المطلب الأول : أهمية التحليل المالي

أهمية التحليل المالي : تتمثل أهمية التحليل المالي في النقاط التالية :

- يساعد إدارة المؤسسة في رسم أهدافها و بالتالي أعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة نشاطها الاقتصادي .
- تمكين الإدارة من تصحيح الانحرافات حال حدوثها و ذلك باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة .
- اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة .

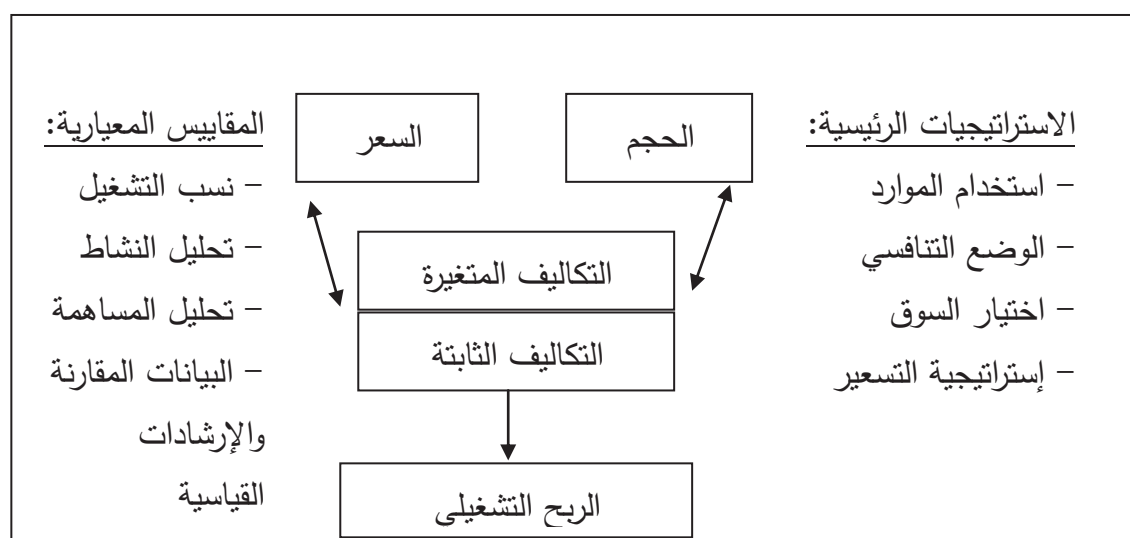
الشكل رقم (9) العمليات التمويلية



المصدر: منير شاكر محمد وآخرون ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ص32.

كذلك فإن القسم الأوسط يظهر لنا الجزء العمليات (التشغيلي) ومن أجل تنفيذ هذه العمليات واتخاذ القرارات المناسبة أيضا يمكننا تحديد الاستراتيجيات الرئيسية المطلوبة لذلك، وكذلك المقاييس المعيارية اللازمة ، والشكل رقم (8) يوضح لنا ذلك.

الشكل رقم (8) : العمليات التشغيلية



المصدر: منير شاكر محمد وآخرون ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ص31.

3-3-2 العمليات التمويلية:

أما القسم السفلي فإنه يظهر لنا العمليات التمويلية وسنوضح أيضا الاستراتيجيات الرئيسية المطلوبة وكذلك المقاييس المعيارية اللازمة لاتخاذ القرارات التمويلية المناسبة، والشكل رقم (9) يوضح ذلك

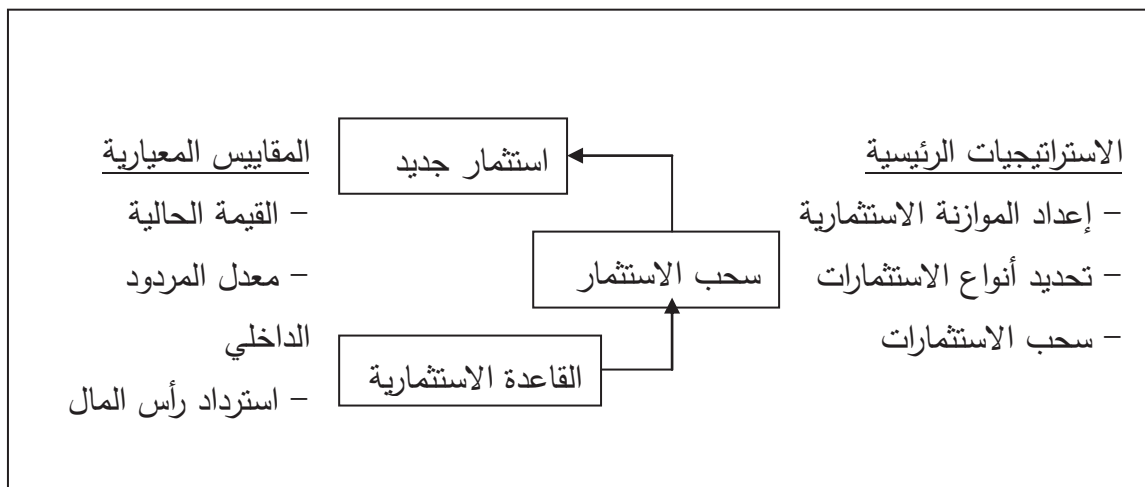
المصدر: من إعداد الطالبين.

- إن جميع قرارات الإدارة تسبب تغيرات في حجم تدفقات الأموال، ونمطها سواء في مصادر الأموال أو استخدامات هذه الأموال⁽¹⁾.

2-3-1 العمليات الاستثمارية :

ففي القسم العلوي يظهر لنا الجزء الاستثماري، ومن أجل تنفيذ هذه العملية واتخاذ القرارات المناسبة يمكننا تحديد الاستراتيجيات الرئيسية المطلوبة، وكذلك المقاييس المعيارية اللازمة ، والشكل رقم (7) يوضح لنا ذلك.

الشكل رقم (7) العمليات الاستثمارية



المصدر: منير شاكر محمد وآخرون ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ص31.

2-3-2 العمليات التشغيلية:

1- منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ص29.

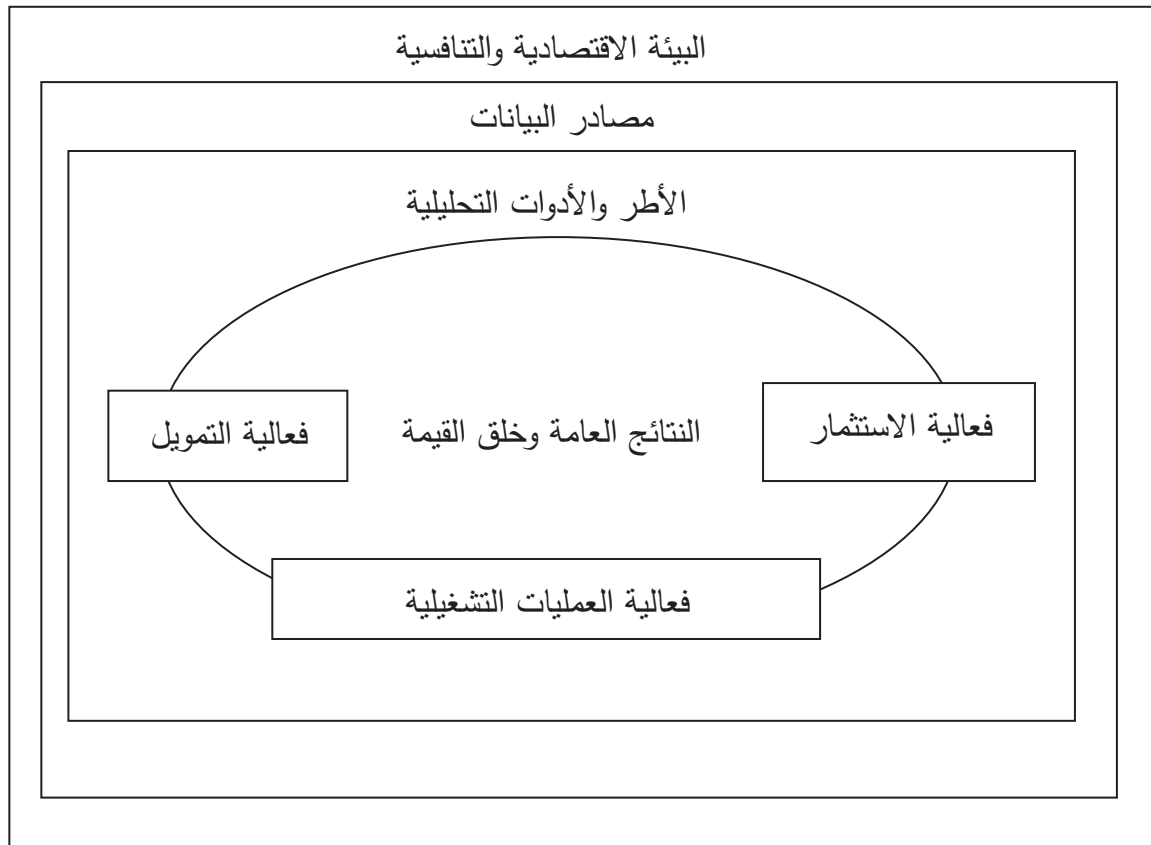
المصدر: منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ص28.

2-3 السياق الواسع للتحليل المالي:

إن التحدي الأساسي للتحليل المالي يتمثل في إنشاء مجموعة ملائمة ، ومفيدة من البيانات والعلاقات بصورة معقولة والتي يمكن استخدامها بطريقة فعالة في أطر وأدوات تحليلية مناسبة وفي حال تنفيذ ذلك بطريقة سليمة فإن نتائج التحليل المالي يجب أن تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة في المجالات الثلاثة المذكورة سابقا.

والشكل رقم (6) يوضح السياق الواسع للتحليل المالي، والذي يخلق مجموعة متكاملة من المفاهيم التي يجب أن يحدث ضمنها التفاعل بين قرارات الإدارة والتحليل المالي ، وتفسير النتائج.

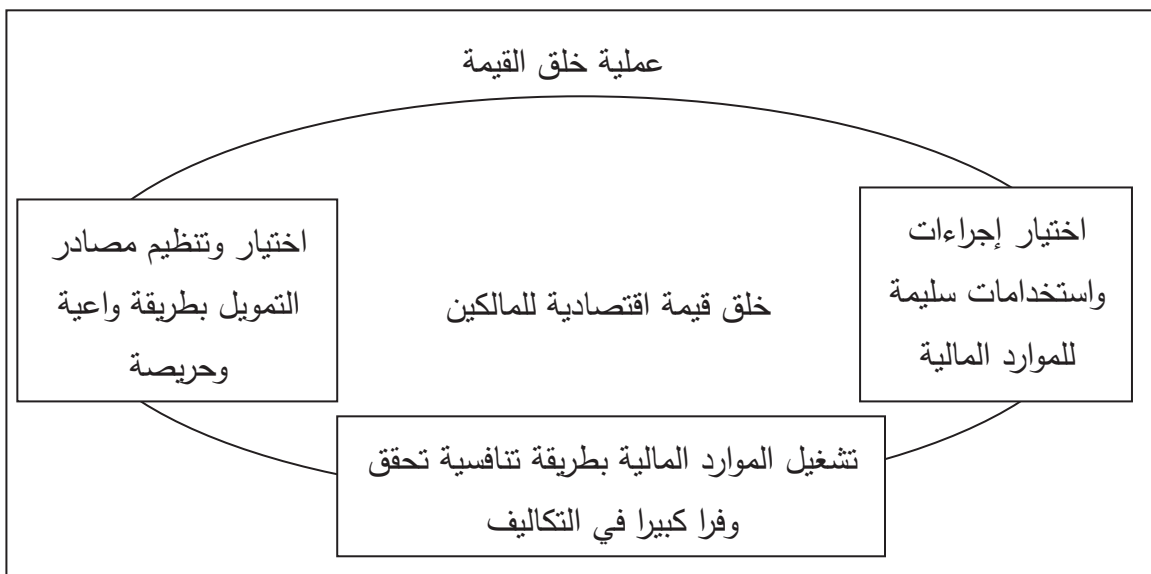
الشكل رقم (6) : السياق الواسع للتحليل المالي



- مهما اختلفت طبيعة النشاط الاقتصادي للمنشأة (تجاري، صناعي، زراعي، خدمي) ومهما كانت أحجام هذه النشاطات (كبيرة، متوسطة، صغيرة) ومهما كان شكلها القانوني (شركات أشخاص شركات مساهمة، منشآت فردية، منشآت حكومية) فإن وظيفة الإدارة في هذه المنشآت هي التخطيط لاستخدام الموارد المتاحة من أجل خلق قيم اقتصادية تكون كافية لاسترداد جميع الموارد المستخدمة وتحقيق مردود مقبول على هذه الموارد ضمن ظروف تكون مطابقة لتوقعات المخاطر لمالكي المنشأة.
- إن خلق قيم إضافية للمساهمين يعتمد أساسا على القرارات الإدارية السليمة المتخذة في إطار المجالات الثلاث المذكورة وهي:

- اختيار الاستثمارات وتنفيذها بناء على التحليل المالي السليم ، والإدارة الاقتصادية السليمة.
- توجيه عمليات النشاط الاقتصادي بطريقة مريحة عن طريق الاستفادة الفعالة من جميع الموارد المستخدمة.
- تمويل النشاط الاقتصادي بطريقة واعية عن طريق الموازنة بين المنافع المتوقعة مع تكاليف الاستخدام وخاصة التعرض المحتمل للخطر من استخدام مصادر اقراض خارجية.
- إن التوصل إلى هذه القرارات الناجحة للموازنات يمثل القوة المحركة الأساسية لعملية خلق القيم.
- والشكل رقم (5) يصور العلاقة المتبادلة بين مجالات القرارات الثلاثة في مجال خلق القيم.

الشكل رقم (5) : عملية خلق القيمة



2- دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات الإدارية⁽¹⁾:

1-2 القرارات الأساسية للنشاط الاقتصادي :

إن قوة أداء أي نشاط اقتصادي، ونجاحه ترتبط بقرارات الإدارة ، هذه القرارات تتطلب أساساً سلسلة مستمرة من الاختيار بين البدائل وهذه الاختيارات تستند أساساً على التحليل المالي الذي يدرس الوضع المالي للمنشأة وحركة الموارد المالية فيها، وكما هو معروف فإن الإدارة تتخذ القرارات المتعلقة بالمنشأة نيابة عن مالكيها ، وبهدف تحقيق أهداف المنشأة ، وبالتالي أهداف المالكين ، ويمكننا تصنيف كافة القرارات التي تواجهها الإدارة يومياً في ثلاثة مجالات أساسية وهي:

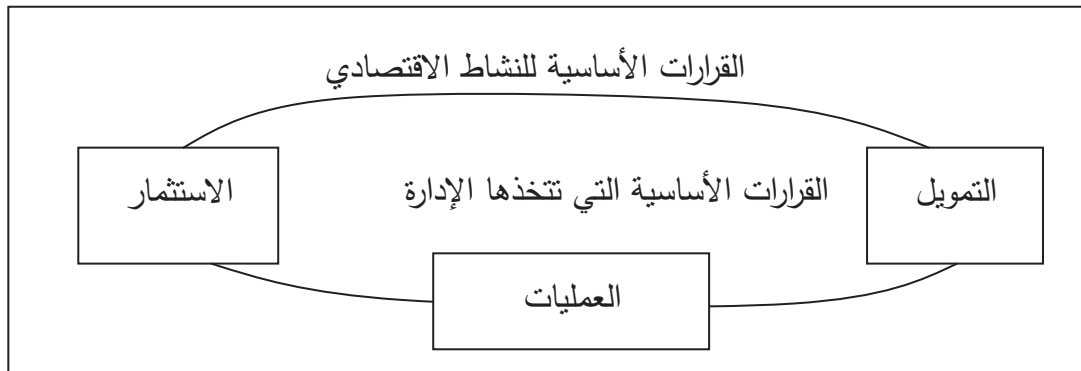
- استثمار الموارد.

- ممارسة النشاط الاقتصادي باستخدام الموارد

- تمويل الموارد المالية.

والشكل رقم (4) يظهر العلاقة المتبادلة بين هذه المجالات الثلاث .

الشكل رقم (4) :القرارات الأساسية للنشاط الاقتصادي.



المصدر: منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر ، عمان 2005، ص27.

2-2 عملية خلق القيمة:

¹ - منير شاكر محمد، مرجع سبق ذكره، ص27-28.

- الطبيعة التحكمية لعملية القياس المحاسبي ، ذلك على اعتبار أن الأرقام التي تحويها البيانات

المحاسبية المنشورة هي في النهاية محصلة لعمليات قياس تخضع مخرجاتها إلى حد كبير لتأثير نوع،

وطبيعة الأسس التي تتبعها المنشأة بشأن الاعتراف بكل من الإيرادات ، والمصروفات وكذلك لنوع الطرق

والسياسات المحاسبية المتبعة في قياسهما كالسياسات المتبعة مثلا في مجال: استهلاك الموجودات الثابتة ،

وتقييم المخزون، والرسملة وكذلك حسب درجة تحفظ السياسات التي تتبناها إدارة المنشأة في مجال تكوين

المخصصات والاحتياطات.

- كما تعد البيانات المحاسبية المنشورة بموجب مجموعة من المبادئ والافتراضات أو القروض منها مثلا:

فرض القياس النقدي ، وفرض ثبات وحدة النقد ، ومبدأ التكلفة التاريخية، وفرض استمرارية المشروع، وتترك

هذه الفروض بصمات واضحة على طبيعة المعلومات التي تظهرها البيانات المحاسبية المنشورة فتحد من

استخداماتها في اتخاذ القرارات فهي تاريخية بطبيعتها، في حين يفضل متخذ القرار البيانات المستقبلية التي

توفر له معلومات عن اتجاهات نشاط المشروع، كما أن التمسك بفرض ثبات وحدة النقد، وبمبدأ التكلفة

التاريخية يجل البيانات المالية المنشورة في فترات تسودها معدلات مرتفعة للتضخم تبدو مضللة وغير صالحة

للتحليل المالي خصوصا في الحالات التي تكون فيها الفترة الزمنية مجال المقارنة طويلة نسبيا.

ردا على ذلك فإن فرض الاستمرارية لا تعتمد صحته في جميع الظروف ، فيصبح مجالا للشك وبالتالي

يفقد تلك البيانات أهم ركيزة لها.

- من جانب آخر فالبيانات المالية المنشورة ذات طبيعة كمية، ومع أن البيانات الكمية عنصر هام من

مدخلات القرار، إلا أن البيانات الوصفية (النوعية) خاصة في مجال التحليل المالي لأغراض الائتمان لا تقل

أهمية إن لم تزد عنها في كثير من الأحوال .

- **المصارف وشركات التأمين :** لدراسة مدى قدرة الوحدة في سداد القروض التي يمكن منحها لها،

وكذلك في إمكانية التأمين على أنشطتها إذا ما كانت قادرة على الاستمرار في النشاط والنمو وسداد الأقساط

فإن المصارف وشركات التأمين تعتمد إلى حد كبير على نتائج التحليل المالي للمنشأة ومدى قدرتها على

الوفاء بديونها.

- العملاء والموردون .

- آخرون.

المطلب الخامس: حدود الاستفادة من التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرارات الإدارية.

1- حدود الاستفادة من التحليل المالي⁽¹⁾:

على الرغم من أهمية نتائج التحليل المالي في تقييم أداء المنشآت الاقتصادية، واعتبارها قاعدة

معلوماتية تساعد الإدارة على اتخاذ القرارات الإدارية اللازمة ، إلا أنه يعتري هذه المعلومات بعض السلبيات

وأوجه قصور كثيرة تجعل إمكانية الاعتماد على نتائج التحليل المالي يشوبها شيء من الخدر ويمكن أن

تؤدي إلى نتائج ليست على المستوى المطلوب من الدقة.

ويمكن أن تقسم هذه العيوب إلى عيوب في البيانات المحاسبية باعتبارها المادة الأساسية للتحليل المالي

أو عيوب في ذات التحليل.

على الرغم من أهمية البيانات المحاسبية كمصدر من مصادر البيانات المستخدمة في التحليل المالي ،

إلا أن هناك حدوداً معينة للاستفادة منها، ترجع إلى:

¹ - محمد مطر ، مرجع سبق ذكره، ص 13-14.

2-2 أصحاب المنشأة: وهم المساهمون أو الشركاء أو أصحاب المنشآت الفردية، ويرتبط هؤلاء بالمنشأة الاقتصادية بشكل رئيسي ، لذا نجد أن اهتماماتهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي و الخارجي والربحية، والعائد على الأموال المستثمرة وكذلك مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها المالية الجارية بانتظام كما يهتم أصحاب المنشأة بمدى قدرتها في توفير السيولة النقدية، لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم.

2-3 الدائنون : تختلف وجهة نظر الدائنين في التحليل المالي تبعا لنوع الدين:

- الديون طويلة الأجل: إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة ومستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية.

- الديون قصيرة الأجل: إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنون هنا يهتمون بتحليل رأس المال العامل، والمركز النقدي، والسيولة في الوحدة.

2-4 جهات أخرى:

- **الغرف التجارية والصناعية:** حيث تقوم هذه الغرف بجمع البيانات عن الوحدات الاقتصادية في القطاع الواحد بهدف استخراج نسب ومؤشرات لكل فرع من فروع النشاط الاقتصادي.

- **أجهزة التخطيط:** وتظهر أهمية ذلك في الدول التي تنتهج التخطيط المركزي حيث تساعد على إعداد الخطط الجديدة بناء على المعلومات المستخلصة من نتائج التحليل المالي.

- **المستثمرون المحتملون:** لغرض دراسة إمكانية استثمار أموالهم في منشآت الأعمال فإن المستثمرون المحتملون يهتمون بنتائج التحليل المالي للمنشأة المختلفة.

- تحديد الغاية، أو الهدف من التحليل.
- جمع البيانات المرتبطة بشكل مباشر بالهدف من التحليل .
- تحديد أدوات التحليل المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج، وبأسرع وقت وهذه الخطوة تعتمد بالدرجة الأولى على المستوى الفني والعلمي للقائم بعملية التحليل ومقدار درايته بالأساليب المختلفة لعملية التحليل .
- تشغيل البيانات ذات الصلة بغاية التحليل بالاعتماد على الأدوات للوصول إلى بعض المؤشرات المرتبطة بغرض التحليل.
- تحليل المؤشرات التي يتم التواصل إليها لمعرفة اتجاهها المستقبلي.
- كتابة الاستنتاجات، والتوصيات النهائية.

2- الأطراف المهمة بالتحليل المالي (1):

تتعدد الأطراف المستفيدة ، والمهمة بمعلومات التحليل المالي، كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات وذلك وفقا لتنوع علاقتهم بالمنشأة من جهة، ولتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى، ويمكن تحديد الأطراف المهمة بالتحليل المالي بما يلي:

1-2 إدارة المنشأة: يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال، وعرضها على مالكي الوحدة، بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها ، إذا يعتبر التحليل المالي أداة من أجل :

- معرفة الإدارة العليا لمدى كفاءة الإدارات التنفيذية في أداء وظيفتها.
- تقييم أداء الإدارات والأقسام والأفراد، وكذلك السياسات الإدارية.
- المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل.

¹ - منير شاكر محمد، مرجع سبق ذكره، ص18-19.

- دراسة وتقييم قدرة المنشأة على الاستمرار (ال فشل المالي).

3- مقومات التحليل المالي⁽¹⁾

لكي تتجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها، لابد من توفر مجموعة من المتطلبات، أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها، فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المشروع، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف، وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه ، ومنها ما يتعلق بمنهج وأساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها.

بناء لما تقدم، يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي:

- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصادقية، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى.
- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهاجاً علمياً، يتناسب مع أهداف عملية التحليل .

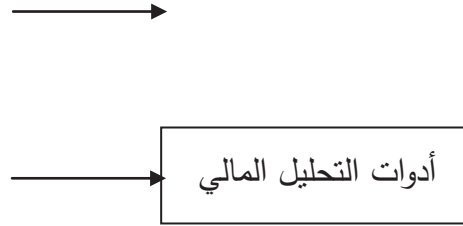
المطلب الرابع : خطوات التحليل المالي و الأطراف المهمة به.

1- خطوات التحليل المالي⁽²⁾:

يعتمد التحليل المالي على جملة خطوات متتابعة تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل، ويمكن انجازها في ما يلي:

¹ - محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص4-5.

² - وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي منهج علمي وعلمي متكامل ، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع عمان 2004، ص25-26.



المصدر: صادق الحسني التحليل المالي والمحاسبي ، مطابع المؤسسة الصحافية الأردنية

1- أغراض التحليل المالي⁽¹⁾:

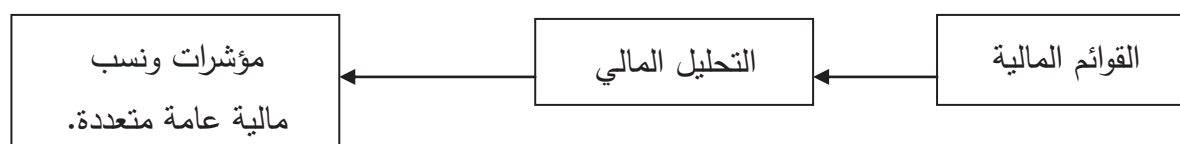
- يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة، من زوايا متعددة ، وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المشروع، وذلك بقصد تحديد جوانب القوة، ومواطن الضعف ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمشروع، ويمكننا بشكل عام تحديد أغراض التحليل المالي في الجوانب التالية:
- مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة.
- تقييم الأداء للإدارة ، والأقسام وكذلك تقييم السياسات الإدارية.
- دراسة وتقييم التوازن المالي للمنشأة.
- دراسة وتقييم ربحية المنشأة.
- دراسة وتقييم مقدرة المنشأة على تسديد التزاماتها المالية (دراسة السيولة).
- دراسة وتقييم المركز الائتماني للمنشأة.

¹ - منير شاكر محمد، مرجع سبق ذكره، ص22.

بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها أو المنظمة ، ودراسة المخاطر التي تهدد المؤسسة بالإضافة إلى دراسة الجودة و الجدوى وبفضل شمولية مناهج ومداخل التحليل المالي فقد أصبحت مناهجه تستخدم في جميع المنشآت التي تتمتع باستقلالية مالية وبمختلف أشكالها (منظمات ، تعاونيات ومعظم المؤسسات العمومية) ⁽¹⁾

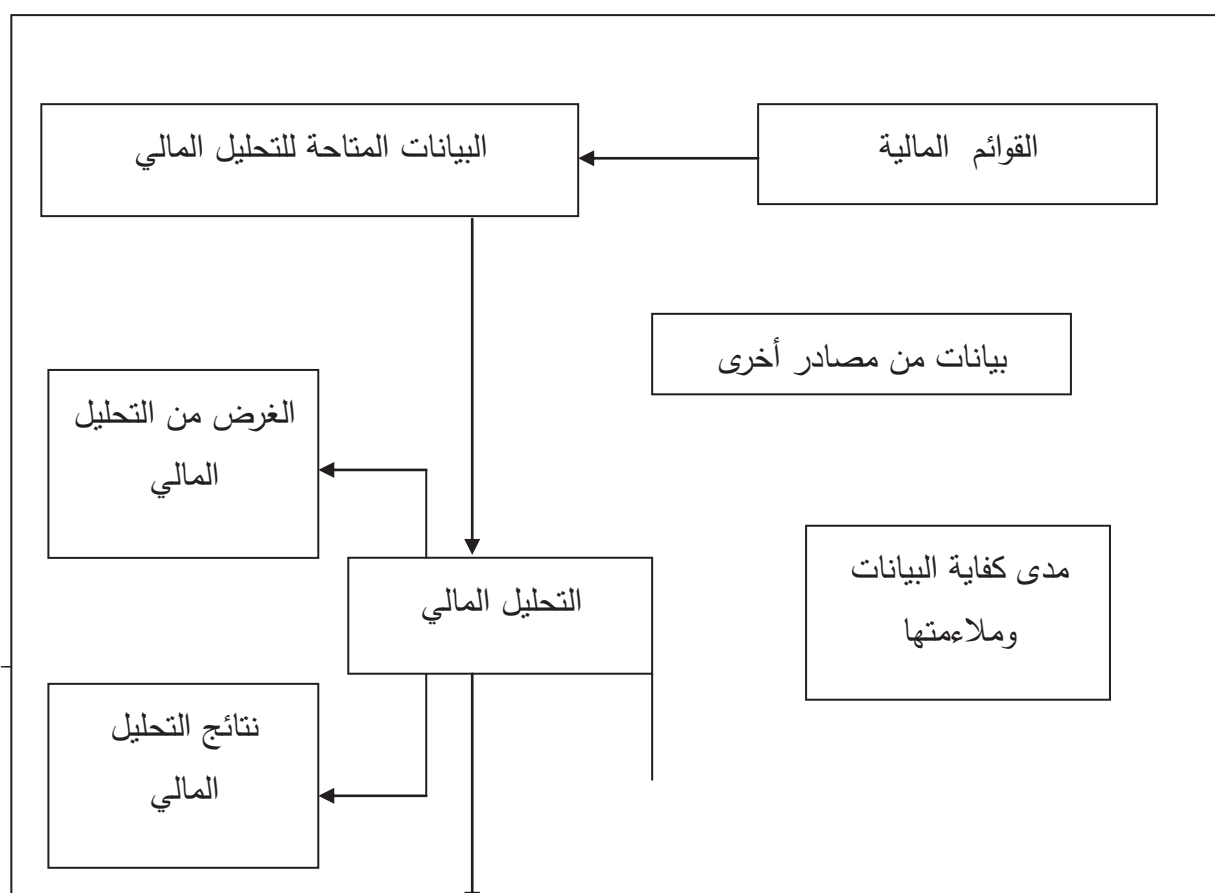
إن التحليل المالي باتجاهاته المعاصرة أضحت أداة تخطيط وأداة رقابة فعالة ، إن الشكّلين التاليين يوضحان المدخل التقليدي والمدخل الحديث للتحليل المالي حيث أصبح الهدف الأساسي للمدخل الحديث هو اتخاذ القرارات الرشيدة.

الشكل رقم (2) : المدخل التقليدي للتحليل المالي



المصدر: صادق الحسني التحليل المالي والمحاسبي ، مطابع المؤسسة الصحافية الأردنية، الأردن 1993 ، ص65.

الشكل رقم (3) : المدخل الحديث للتحليل المالي.



المالية المنشورة، بالإضافة إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة بموضوع التحليل مثل أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية العامة ، والتحليل المالي بسيط في مفهومه النظري لكن هناك صعوبة كبيرة في تطبيقه ، لكون التطبيق السليم يحتاج إلى إلمام كبير بالمؤسسة موضوع التحليل، وإدارتها ، وقدرات هذه الإدارة ، ومن هذا المنطلق فإن التحليل المالي قائم على المعرفة والخبرة أكثر من كونه عملية ميكانيكية مبنية على أسس محددة⁽¹⁾.

التحليل المالي هو دراسة النشاط والمردودية والمركز المالي للمؤسسة، في الحاضر (المعطيات التاريخية المتاحة) وفي المستقبل (التنبؤ) ، يتم التحليل المالي أساسا باستعمال البيانات المحاسبية ، وعلى وجه الخصوص القوائم المالية السنوية كحسابات النتائج ، والميزانية والملاحق، فالتحليل المالي هو عبارة عن معالجة منظمة لهذه البيانات، حسب الغاية من التحليل المزمع إجراؤه ومن أجل اشتقاق معلومات مجدية، تساهم في التعبير عن الوضعية المالية ، والاقتصادية للمؤسسة⁽²⁾.

التحليل المالي يتشكل من مجموعة من المفاهيم والطرق والأساليب التي تسمح بمعالجة البيانات المحاسبية ، وبيانات التسيير من أجل تشكيل رؤية أو تصور شامل متعلق بالوضعية المالية للمؤسسة يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها. ولكن يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي:

- أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المنشأة ، ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (دراسة الجدوى الاقتصادية).
- أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التحليل وكذلك المتغيرات الكمية والنوعية التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.

- أن لا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة، ومواطن الضعف في نشاط المشروع بل أن يسعى وهو الأهم إلى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية.
- أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمحصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي وذلك ليقوم بعد ذلك في تقديم تقريره

3- مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع عمان 2006، ص233.

¹ - BETRICE ET FRANCIS GRAND GUILLOT , ANALYSE FINANCIERE , LES OUTILS DU DIAGNOSTIC FINANCIER, 8^{EME} EDITION, GUALINO EDITEUR, PARIS 2007, P11.

1-3- التحليل المالي وسيلة للقيام بدراسة تخطيطية: يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي و السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح¹.

المطلب الثالث : أغراض ومقومات التحليل المالي

التحليل المالي يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية، والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي ، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية ، والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية، ومصادر أخرى ، وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات⁽²⁾.

يهدف التحليل المالي إلى تحويل البيانات الواردة بالقوائم المالية والبيانات المحاسبية إلى معلومات تفيد في اتخاذ القرارات، ويعتمد التحليل المالي أصلاً على القوائم المالية المنشورة، وقائمة المركز المالي ، وإضافة لذلك يمكن استخدام بيانات محاسبية أخرى تفيد عملية التحليل والدراسة، ويمكننا تعريف التحليل المالي بأنها دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية، وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر ، وحجم وأثر هذه التغيرات ، واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية، والتمويلية وتقييم أداء هذه المنشآت وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة⁽³⁾.

التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار ، وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل. إن التحليل المالي هو عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى التعرف على مواطن القوة في وضعية المؤسسة لتعزيزها، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها، وذلك من خلال القراءة الواعية للقوائم

¹ - حمزة محمود الزبيري "التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل " مؤسسة وارق للنشر و التوزيع عمان،الأردن سنة 1976، ص 78

² - محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب و الأدوات والاستخدامات العملية الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، عمان، 2005، ص03.

³ - منير شاكر محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص12.

تعيين مراجعين للحسابات ، أو نشر القوائم المالية على الجمهور اعترافاً منها بأحقية إطلاع الأطراف الخارجية (المساهمين، وغيرهم) عليها.

المطلب الثاني : مفهوم التحليل المالي:

1- مفهوم التحليل المالي¹: يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج

الأعمال على الإدارة المشرفة، إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، و هو أداة للتخطيط السليم، يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح و الفشل، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات و في السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل ويساعد الإدارة على تقييم الأداء .

كما ينبغي على التحليل المالي أن يساهم في الاستخدام الفعال للأموال المتحصل عليها، و من هنا يتبين لنا أن التخطيط يعتبر من أهم وسائل التحليل المالي، بحيث يقوم بتحديد الأهداف و السياسات و الإجراءات المالية للمؤسسة كما يعتمد على عدة خطوات تتمثل فيما يلي :

- تحديد الأهداف المالية للمشروع و المتمثلة في استخدام رأس المال لزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، و تحسينه في الفترة الطويلة و القصيرة لمقابلة التغيرات المستقبلية .
- رسم السياسات المالية و ذلك من خلال الحصول على الأموال و كيفية إدارتها و توزيعها .

و باختلاف المفكرين تتعدد تعاريف التحليل المالي و فيما يلي سنكتفي ببعضها :

1-1- التحليل المالي هو دراسة محاسبية : التحليل المالي هو فحص القوائم المالية و البيانات

المنشورة لمؤسسة معينة لفترة أو فترات ماضية قصد تقديم المعلومات التي تفيد المؤسسة .

1-2- التحليل المالي هو دراسة تنبؤية : إن التحليل المالي هو عبارة عن مجموعة من الدراسات

التي تجري على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات و توضيح مداولتها، و تركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون كبيرة وراء زحمة الأرقام، وهو يساعد في تقييم الماضي كما يساهم في الاستطلاع على المستقبل و تشخيص المشكلات و كذا الخطوط الواجب اتباعها² .

¹ - خلدون إبراهيم شريفات " إدارة و تحليل مالي " دار وائل للنشر ، 2001 ، ص 93.

² - حسن محمد كامل " التحليل المالي " دار النشر ، سنة 1986 ، ص 35.

2-1 التطور الصناعي الكبير:

لقد أدى التطور الصناعي الكبير إلى ظهور الحاجة إلى رأس مال ضخمة من أجل إنشاء الصناعة، وتجهيزها وهذا يتطلب توفير مبالغ كبيرة من الأموال عجزت المنشآت الفردية ، وشركات الأشخاص على توفيرها وكان لابد من ظهور الشركات المساهمة للتغلب على مشكلة توفير الأموال، وبالتالي تم الفصل بين الإدارة، والملكية أي أصبح من الضروري الاعتماد على طبقة مهنية من المديرين، تدير الوحدات نيابة عن المساهمين وقد أدى هذا إلى ضرورة تقييم أداء المديرين، وبالتالي زاد اهتمام المساهمين، بالقوائم المالية، التي توفر الفرصة والأساس في تقييم الأداء المالي لهؤلاء المديرين .

2-2 الائتمان :

الائتمان هو عصب الحياة الاقتصادية ، والائتمان سلسلة من الحلقات المتصلة بشكل يؤدي فيه انقطاع أو تأخر أية حلقة إلى التأثير على بقية الحلقات فتأخر بعض المدينين عن السداد ، سيؤثر على الأطراف الأخرى ، ويؤدي إلى خلق مشكلة مالية ، ولذلك تهتم ببيوت المال، والإقراض المتخصصة كالبنوك اهتماما خاصا بدراسة المركز المالي للجهات الطالبة للاقتراض قبل منحها، ولذا نرى أن الاهتمام ينصب على دراسة وتحليل القوائم المالية.

2-3 أسواق الأوراق المالية (الأسهم والسندات):

يمثل الشركات المساهمة في الدول الرأسمالية الشكل القانوني السائد لتكوين واستثمار الأموال على نطاق واسع ، ولقد تدخلت الهيئات المسيطرة على أسواق الأوراق المالية في هذه الدول، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية بوضع اللوائح التي تهدف إلى ضمان نشر القوائم المالية للشركات بأسلوب واضح ، وأمكنها أن تفرض هذه المستويات على الشركات التي ترغب في الحصول على ترخيص بتداول أسهمها في البورصة ، ويعتبر هذا التدخل اعترافا من هذه الهيئات في أحقية المستثمر في المفاضلة بين الشركات بشكل موضوعي من واقع قوائم مالية معبرة، وقادرة على أن توضح له كفاءة أداء الشركات التي يرغب الاستثمار فيها.

2-4 تدخل الحكومات في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية:

إن نجاح الشركات المساهمة كوسيلة لاستثمار المدخرات يتوقف على حماية المستثمر من تلاعب المديرين والمؤسسين ، لذا فقد اهتمت الحكومات بإصدار القوانين لضمان الحماية، سواء بالنص على ضرورة

ولقد فرضت أزمة الكساد العالمية (1929-1933) بما أفرزته من إفلاس لشركات كثيرة في العالم إلى توجه الاهتمام في التحليل المالي إلى قضيتين أساسيتين في المنشآت الأولى وهي دراسة سيولة المنشآت وخاصة أن غالبية الشركات التي أعلنت إفلاسها كان بسبب وضع السيولة لديها حيث أنها لم تستطع تسديد التزاماتها المالية عند استحقاقها .

والقضية الثانية هي الربحية والمقدرة على المنافسة ، وهكذا تنامي الاهتمام وبشكل متزايد بقائمة الدخل وفاقته في أهميتها قائمة المركز المالي (الميزانية).

والجدير بالذكر هنا أن عمليات الاستثمار كانت من عوامل تطور التحليل المالي أيضا، حيث أن التفكير بالاستثمار يتطلب بالضرورة تكوين رأي عن الوضع المالي للمنشأة بناء على تحليل بياناته المالية، ولقد استخدم لورنس تشيمبر لين في كتابه «مبادئ الاستثمار في السندات» المنشور لأول مرة في عام 1911 عدة نسب.

وبعد الحرب العالمية الثانية وانتشار ظاهرة التضخم المالي وارتفاع الأسعار ، وتأثير ذلك على بنود قائمة المركز المالي بشكل كبير ازداد الاهتمام ثانية بقائمة المركز المالي إلى جانب الاهتمام بقائمة الدخل ، وينظر الآن إلى التحليل المالي نظرة شاملة، وخاصة مع استخدام الأساليب الكمية الحديثة ، واستخدام الحاسوب حيث أصبح التحليل المالي يتم بمستوى عال من الكفاءة، ولم يعد هناك اهتماما بقائمة أكثر من قائمة، بل أصبح الهدف من التحليل ، والمعلومات المرغوب الحصول عليها هي التي تحدد القائمة التي يجب الاعتماد عليها من أجل الوصول إلى المطلوب من المعلومات، ولم يعد الأمر أيضا مقتصرًا على قائمة المركز المالي ، أو قائمة الدخل بل تعدى ذلك إلى كل البيانات المحاسبية ، فالتحليل المالي حاليا يستخدم كل البيانات المحاسبية كما يستخدم أيضا بيانات خارجية تتعلق بالوحدة.

فالتحليل المالي أصبح يساعد في تقييم الأداء ، ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات.

2- العوامل التي ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي (1)

يرجع تغير النظرة إلى القوائم المالية بالشكل المجرد لما تحتويه من معلومات، إلى ضرورة تحليلها ودراستها إلى عدة أسباب، يمكن تلخيصها فيما يلي:

¹ - منير شاكر محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 8-9.

سنحاول من خلال هذا المبحث ، تقديم نظرة شاملة وواضحة عن التحليل المالي، بالطرق إلى نشأته والعوامل التي ساهمت في زيادة أهميته ، إضافة إلى مفهوم التحليل و أغراض ومقوماته ، وخطواته ودور التحليل المالي في اتخاذ القرارات الإدارية.

المطلب الأول : تطوير التحليل المالي والعوامل التي أدت إلى ظهوره

1- تطور التحليل المالي⁽¹⁾

بدء الاهتمام بالتحليل مع بدايات هذا القرن وخاصة مع زيادة انتشار الشركات المساهمة بما فرضته من فصل بين الإدارة والملكية ، وفي البداية انصب الاهتمام على قائمة المركز المالي (الميزانية) باعتبارها القائمة الهام وكان جل الاهتمام في التحليل ينصب على مصادر التمويل الطويل الأجل.

ومع اتساع الدور المصرفي ، وخاصة في مجال تقديم التسهيلات الائتمانية أصبح للميزانية دورا أساسيا في الموافقة على تقديم التسهيلات الائتمانية المطلوبة من المنشآت ويعود ذلك إلى تاريخ 1895/2/9 وذلك عندما أقر المجلس التنفيذي لجمعية مصرفيين ولاية نيويورك « التوصية إلى أعضاء هذه الجمعية بأن يطلبوا ممن يقترضون المال من المؤسسات التي يتبعون لها أن يزودونهم ببيانات مكتوبة حول الأصول والالتزامات الخاصة بهم، وذلك بالصيغة التي توصي بها لجنة البيانات الموحدة والالتزامات الخاصة بهم، وذلك بالصيغة التي توصي بها لجنة البيانات الموحدة للمجموعات المختلفة».

ومنذ تلك الفترة تم بحث هذا الموضوع باستفاضة ، وقد أوصى كبار المصرفيين المعروفين باستعمال البيانات لأغراض منح التسهيلات الائتمانية ، ولقد تمت التوصية ولأول مرة على ضرورة تحليل هذه البيانات في عام 1906 وكان الرأي حينئذ بضرورة إجراء تحليل شامل للبيانات من قبل المسؤولين عن منح التسهيلات الائتمانية وذلك عن طريق الدراسة ، والمقارنة حيث يسمح ذلك بمعرفة نقاط الضعف والقوة في تلك البيانات ، ولقد لاقت فكرة المقارنة قبولا جيدا ، وبدأوا يفكرون في أي البيانات ينبغي مقارنتها، وفي عام 1908 تم اعتماد القياس الكمي بواسطة النسب.

¹ - منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، عمان 2005 ، ص 10-11.

المبحث الأول : طبيعة التحليل المالي

تعتبر قائمة المركز المالي (الميزانية) والحسابات الختامية مخرجات نظام المحاسبة المالية، والتي تظهر نتيجة أعمال الوحدة من ربح أو خسارة ، وتوضح كذلك المركز المالي للوحدة، وحقوق أصحاب الوحدة ، ونتيجة للتطورات الاقتصادية، لم تعد النتائج التي تظهرها تلك القوائم كافية لأغراض الاستثمار والتمويل وصناعة القرارات المختلفة، ولذلك كان لابد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف الوقوف على حقيقة وضع الوحدة ودراسة أسباب نجاحها، وفشلها، خاصة وأن النجاح والتقدم يجب أن يكون وليد الصدفة ، أو نتيجة مؤثرات خارجية ليس للوحدة عليها أية تأثير، كالأحوال الاقتصادية، وتغيرات مستويات الأسعار، ولذلك لابد للوحدة الاقتصادية من تخطيط نشاطاتها للفترة المقبلة ، ويحتاج التخطيط إلى رقابة التنفيذ وتقييم الأداء ، وتحديد الانحرافات باللجوء إلى أدوات التحليل المالي، الذي أصبح يساعد في تقييم الأداء ، ويساعد في التقييم المستقبلي لكافة النشاطات، حتى يعمل على إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة.

: تمهيد

عملية في تتمثل والتي جوهرية ارتكاز نقطة حول دور المالي لتدخل المعاصر المفهوم إن وصولاً لتخدامها وكيفية الأموال بتدبير يعني الأمر. الرشيدة المالية القرارات صناعة قيمة من يرفع مما مرتفع ربحي معدل خلال من وذلك مساهمة في مؤسسات تحقيق إلى الوصول دون البقاء للمؤسسة يضمن بها المناسبة السيولة وفير هذا إلى بالإضافة المؤسسة المالية العمليات بتأجيلها يسمح مما مساهمة بصفة للمؤسسة المالي الفشل مرحلة إلى والاستغلال المالية الناجمة من المؤسسة نشاطات جميع ومسايرة وتابعة قرارات واتخاذ الإنجاز بتحقق يسمح مما صديحة أسس على مبنية مالية سياسة رسم ويد التالى تاريخى تطور من المالي التدخل طبعية الأول المبحث في الباحث تناول والإنجاز يتولى هذا أما المالي التدخل وأدوات أهداف وأهمية إلى الثانى المبحث طرق في ثم أهميته وخطواته مراعاتها الواجب والاعتمادات أنواعه والمالي التدخل لفظ فنناولنا ثلاث المبحث في المالي التدخل في

الخزينة .و خفضت الديون قصيرة الأجل , رغم أنها في سنة 2010 حققت خسارة و كانت في وضعية المالية مزرية و متعثرة , رغم أنها تحققت هامش تجاري جيد و ذلك لزيادة مصاريف المستخدمين 50% مقارنة بسنة 2009 لتقديمها تعويضات للعمال

خلاصة الفصل :

من خلال تحليل الوظيفة المالية و التشخيص المالي لمؤسسة البناء للجنوب و الجنوب الكبير BATISUD خلال السنوات: 2009, 2010, 2011 و جدنا أن المؤسسة لديها القدرة على التمويل الذاتي جيدة جدا رغم النتيجة السلبية المحققة خلال سنتي 2009, 2010 من طرف المؤسسة.

و لقد تميزت المؤسسة محل الدراسة بأنها تتمتع بنسب سيولة عامة و نسب سيولة سريعة عالية مقارنة بنسب السيولة الجاهزة.

كذلك تبين لنا أن نسب الأموال الخاصة و نسب الأموال الدائمة جيدة خلال فترة الدراسة , حيث اعتمدت المؤسسة خلال سنتي 2009 , 2010 على الديون قصيرة الأجل من أجل تغذية دورة استغلالها و هو ما تسبب في تحقيق خسائر, لكن المؤسسة تداركت الخطأ خلال سنة 2011 و اعتمدت على الديون طويلة الأجل مما أدى إلى تحقيق الربح .

كما استطعنا أن نخلص إلى أن المؤسسة غير مستقلة ذاتيا , و تابعة تباعيه مطلقة لأطراف خارجية و هم أصحاب الديون طويلة الأجل و قصيرة الأجل, و مع ذلك نجد أن لديها قدرة على الوفاء ضعيفة مما يدل على عدم تحكم المؤسسة بآجال الدفع و التسديد, كما نجد الاحتياج في رأس المال العامل في تزايد مستمر خلال الثلاث سنوات محل الدراسة .

بالإضافة إلى أن مردودية الاستغلال و المردودية المالية خلا سالبة خلال سنة 2009 و ضعيفة جدا تكاد تتعدم خلال سنتي 2010 و 2011 مما يدل على عدم كفاءة المؤسسة في تسيير أصولها و توليد منها أرباح .

و في الأخير نستطيع القول أن الوضعية المالية لمؤسسة البناء للجنوب و الجنوب الكبير BATISUD في تحسن ففي سنة 2011 كانت الوضعية جيدة و استطاعت المؤسسة أن تحقق ربحا و نجد أن كل المؤشرات موجبة و ذلك لكونها غيرت من سياستها التمويلية و اعتمدت على القروض طويلة الأجل و

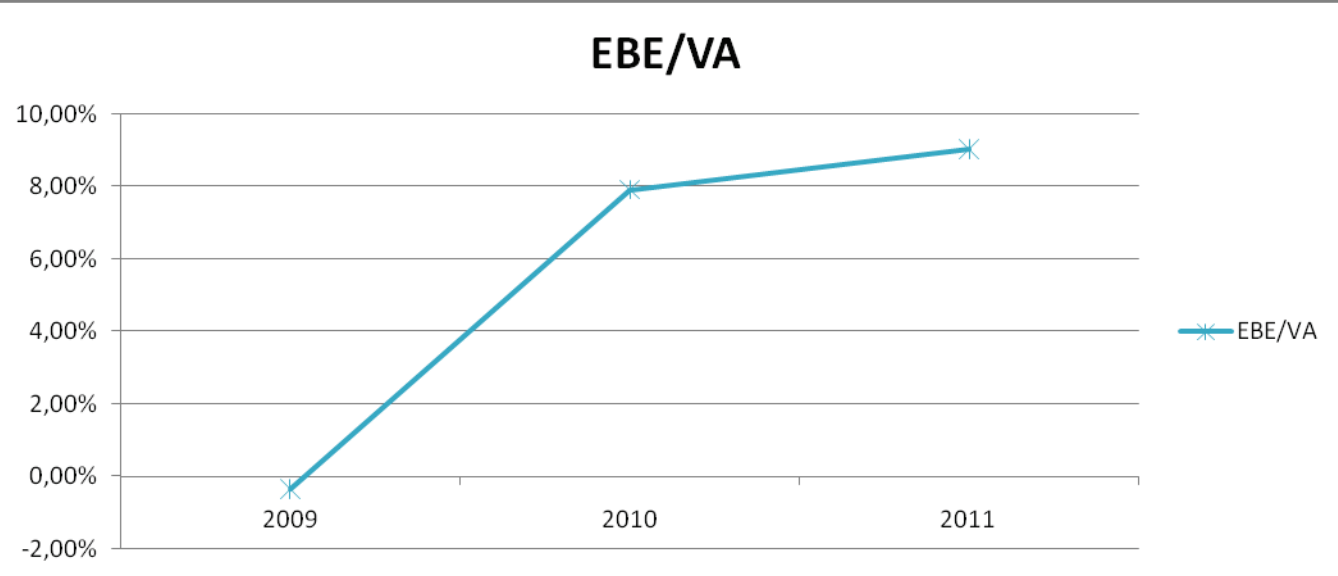
- يجب على المؤسسة أن تقوم بتنويع العملاء .

المطلب الثاني: على مستوى التوازن المالي

- الرفع في رأس المال العامل (FR) من خلال الرفع في الموارد الدائمة و التقليل من الاستخدامات المستقرة و هذا من أجل تحقيق توازن مالي على المدى الطويل ؛
- القيام بإنجاز مشاريع تتوافق مع إمكانيات المؤسسة المالية، الإنتاجية، التسويقية من أجل أن تقع في حالة عجز في الخزينة؛
- إتباع مبادئ التوازن المالي في السياسة المالية و المتمثلة في أنه يجب تمويل الاستخدامات طويلة الأجل بالموارد طويلة الأجل ، و الاستخدامات متوسطة الأجل بالموارد المتوسطة الأجل، وهكذا ؛
- التنازل عن الاستثمارات الممولة بقرض قصير الأجل ؛
- إتباع سياسة عقلانية في التحكم في التكاليف و التي تتمثل بمجموعة من الإجراءات ؛
- التحكم في الاستهلاكات الوسيطة (مثل المواد أولية) ؛
- تحويل التكاليف الثابتة إلى تكاليف متغيرة .

المطلب الثالث : على مستوى النشاط و المردودية والربحية

- تحسين رقم الأعمال من خلال الاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية و الفرص المتاحة ؛
- زيادة نشاط المؤسسة و تحسين الأداء من أجل زيادة إنتاجية العمال و بالتالي ازدياد في القيمة المضافة؛
- الرفع من إنتاجية العامل و تحفيزه ؛
- تجد يد الهيكل الإنتاجي و تحقيق الرشاد في استعمال الموارد المتاحة ؛
- تغيير ،تنويع النشاط .



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول

من خلال الشكل نلاحظ أن المؤسسة حققت عجزا في الفائض الإجمالي للاستغلال خلال سنة 2009 و ذلك يعني أن انخفاض القيمة المضافة التي لم تتمكن من تغطية الضرائب و الرسوم و مصاريف المستخدمين و بالتالي لم تتمكن المؤسسة من توليد فوائض القيمة خلال دورة الاستغلال و ذلك لانخفاض الأداء الإنتاجي للمؤسسة . كما أن نسبة EBE / VA كانت ضعيفة و ضعيفة جدا .

المبحث الثالث : تصحيح مسار مؤسسة البناء للجنوب و الجنوب الكبير

من خلال ما قمنا به في المبحث الثاني يمكن وضع بعض التوصيات و الافتراضات للخروج من العجز المالي الذي تعاني منه هذه المؤسسة

المطلب الأول : على مستوى الهيكل المالي

- القيام بزيادة الأشغال قيد التنفيذ و ذلك من أجل زيادة الأصول المتداولة ؛
- تحصيل حقوق المؤسسة لدى الغير في المدى القصير و ذلك من خلال البحث عن العملاء الميسرين الذين يقبلون الدفع نقدا و بآجال قصيرة ؛
- البحث عن الموردين الذين يمنحون آجال دفع أطول ؛
- التسيير العلمي و العقلاني لمخرجات المؤسسة و ذلك بتكليف المشتريات مع الاحتياجات ؛
- إتباع سياسة تسيير عقلانية ؛
- الرفع في الموارد الدائمة من خلال الحصول على قروض طويلة الأجل ؛
- التقليل من الاستخدامات المستقرة و ذلك من خلال التنازل عن جزء من الاستثمارات
- تدعيم جانب الاستقلالية المالية من خلال إحداث التوازن بين التمويل الداخلي و التمويل الخارجي؛

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول

3-الفائض الإجمالي للاستغلال :

يعبر الفائض الإجمالي للاستغلال عن أداء المؤسسة قبل مخصصات الاهتلاك و المصاريف المالية أي أنه يهتم بدراسة المؤسسة بدون إعطاء أهمية للاستثمارات من جهة و الاستدانة من جهة أخرى , و الجدول الموالي يبين لنا الفائض الإجمالي للاستغلال للمؤسسة محل الدراسة :

الوحدة : بالدينار

الجدول رقم () يمثل الفائض الإجمالي للاستغلال
(دج)

2011	2010	2009	
310 902 299,96	181 798 429,21	159 524 383,94	القيمة المضافة
18 399 676,63	5 379 150,35	7 778 971,82	ضرائب و رسوم
264 419 192,95	162 026 921,29	152 292 044,78	مصاريف المستخدمين
28 083 430,38	14 392 357,57	-546 632,66	الفائض الإجمالي للاستغلال
9,03%	7,92%	-0,34%	VA/EBE

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة لديها عجز في الفائض الإجمالي للاستغلال خلال سنة 2009 و كذلك بالنسبة إلى EBE / VA نلاحظ أن هناك تزايد في هذه النسبة لكنها تبقى ضعيفة جدا . و هو ما يبينه المنحنى البياني الوالي :

760 143 662,61	175 117 965,06	280 964 055,98	الهامش التجاري
-12 003 096,22	264557371,35	29 339 501,07	الإنتاج
437 238 266,43	257876907,20	150 779 173,11	الاستهلاكات الوسيطة
310 902 299,96	181 798 429,21	159 524 383,94	القيمة المضافة VA
82,24%	93,28%	170,69%	نسبة VA إلى الخدمات = VA / الخدمات
117,58%	112,20%	104,75%	نسبة VA إلى مصاريف العاملين = VA / مصاريف العاملين

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ :

- نسبة القيمة المضافة إلى الخدمات :

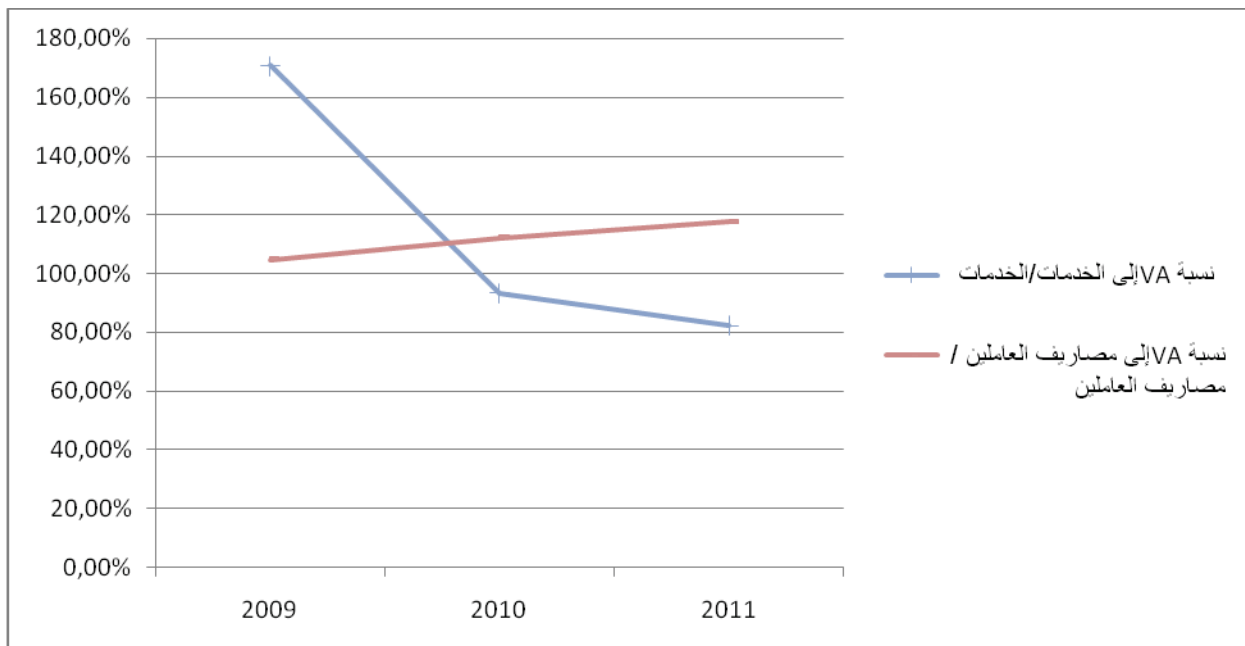
نلاحظ أن رغم زيادة القيمة المضافة خلال الثلاث سنوات : 2009, 2010, 2011 إلى أن نسبة

VA إلى الخدمات كانت تتراجع عكس قيمة VA

نسبة القيمة المضافة إلى مصاريف العاملين :

نلاحظ زيادة نسبة VA إلى مصاريف العاملين خلال السنوات الثلاث محل الدراسة

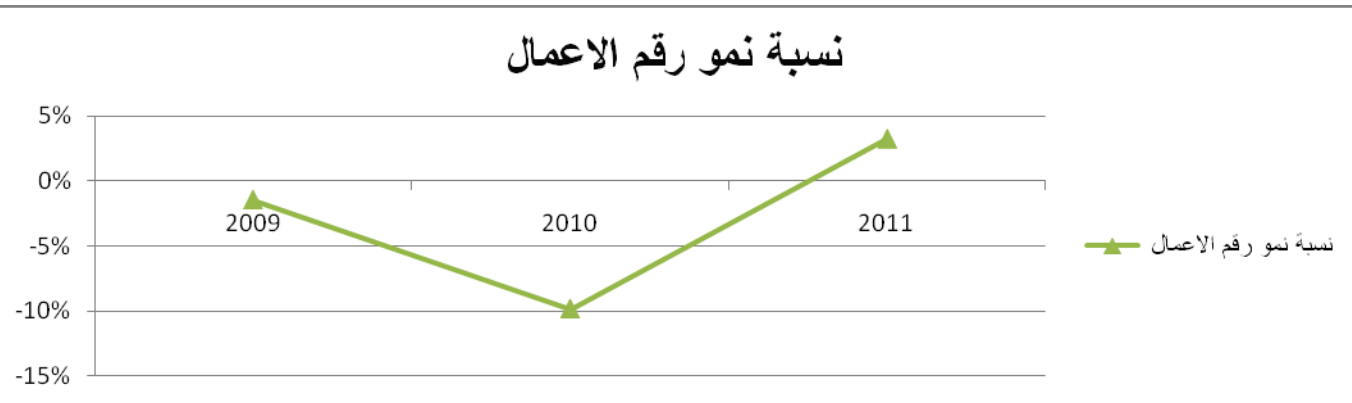
والتمثيل البياني لنسب القيمة المضافة يوضح ذلك :



النتيجة الصافية	-5567812,74	-25752003,9	28843229,41
رقم الأعمال السنوي	383 698 037,79	261 303 055,89	889 932 118,95
نسبة نمو رقم الأعمال	-1,45%	-9,86%	3,24%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة نمو رقم الأعمال سالبة و في تراجع خاصة سنة 2010 مقارنة بسنة 2009, و في سنة 2011 كانت ضعيفة جدا. و هذا راجع إلى النتيجة الصافية المحققة. و هو ما يوضحه المنحنى البياني الموالي :



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة نمو رقم الأعمال ضعيفة و ضعيفة جدا .

2- مؤشر القيمة المضافة VA:

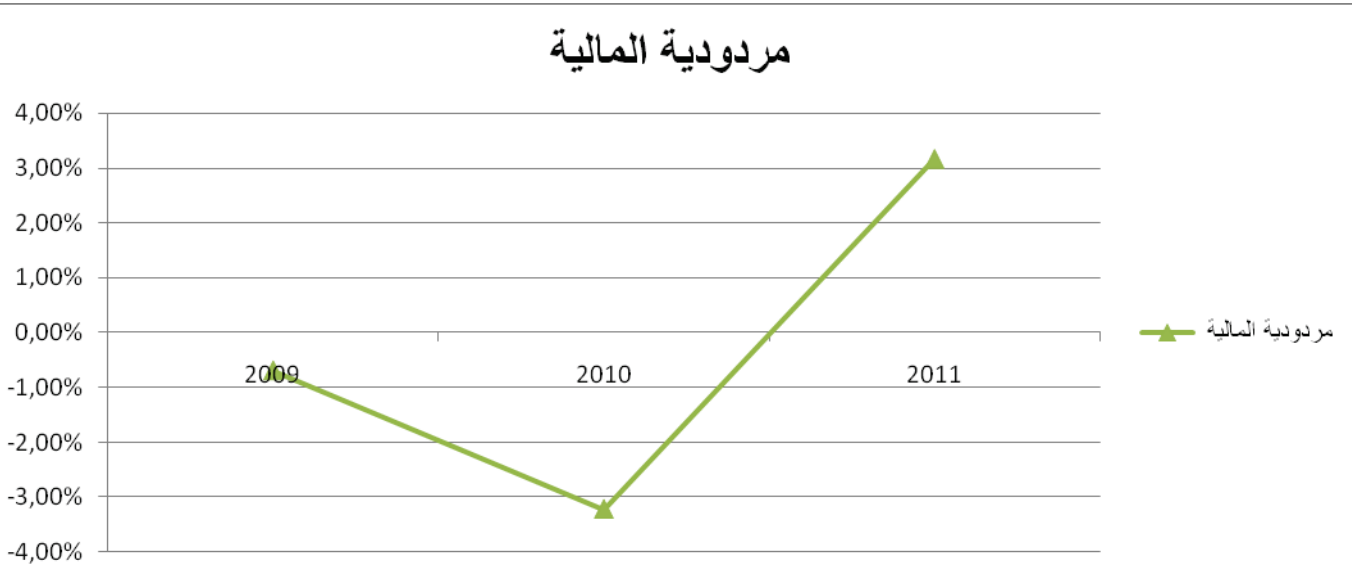
إن حساب القيمة المضافة غير كافي للتعبير عن مدى أهميتها في التحليل لهذا يجب مقارنتها مع بعض الحسابات الأخرى و إستخراج مدلولاتها, و الجدول الموالي يوضح بعض مؤشرات القيمة المضافة :

الجدول رقم () يمثل مؤشرات القيمة المضافة VA بالدينار (دج)

2011	2010	2009	
889 932 118,95	261 303 055,89	383 698 037,79	مبيعات بضاعة مستهلكة
129 788 456,34	86 185 090,83	102 733 981,81	بضاعة مستهلكة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ أن المردودية المالية سالبة خلال سنتي 2009, 2010 و هذا بسبب النتيجة الصافية , أما في سنة 2011 فهي تكاد تكون معدومة فهي نسبة ضعيفة و ضعيفة جدا . و هو ما يوضحه المنحنى البياني التالي :



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول

الفرع الثالث : تحليل نشاط المؤسسة

نقوم بتحليل نشاط المؤسسة محل الدراسة من خلال حساب نسبة نمو رقم الأعمال , القيمة المضافة VA و الفائض الإجمالي للاستغلال EBE.

نسبة نمو رقم الأعمال : -1

يتم حساب نسبة نمو رقم الأعمال وفق العلاقة التالية :

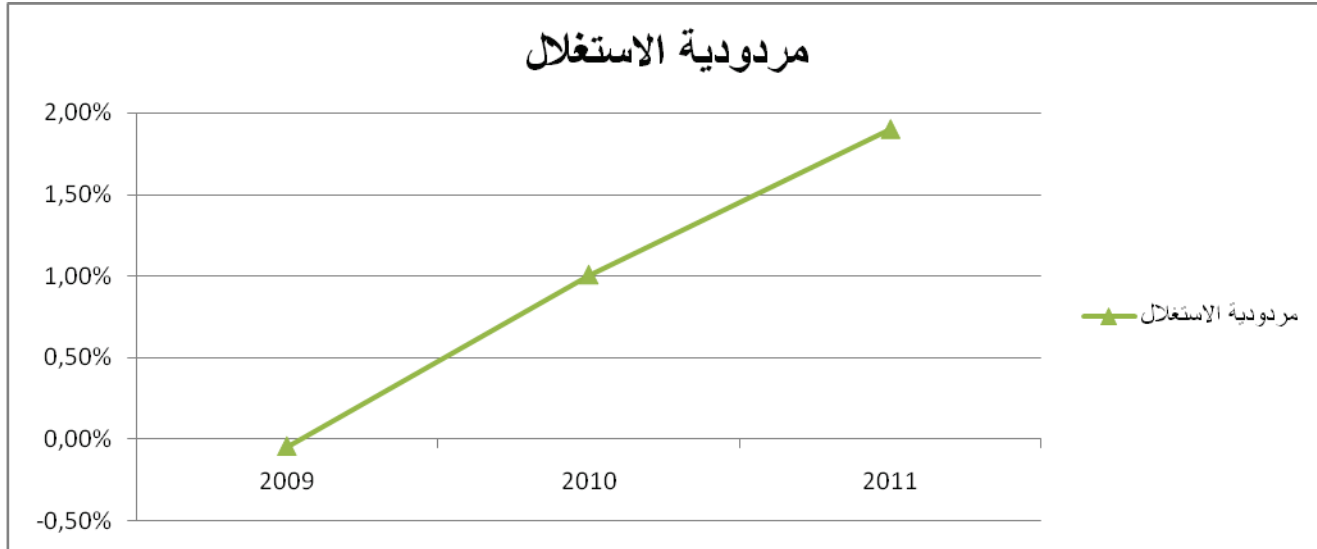
نسبة نمو رقم الأعمال = النتيجة الصافية / رقم الأعمال السنوي

الوحدة : بالدينار

الجدول رقم () احتياجات رأس المال العامل

(دج)

البيان	السنوات	2009	2010	2011
--------	---------	------	------	------



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول

من خلال الشكل نلاحظ أن مردودية الاستغلال كانت سالبة خلال سنة 2009 و ضعيفة جدا خلال سنتي 2010, 2011 و هذا يعني أن الفائض الإجمالي للاستغلال أقل أو يساوي مصاريف الاستغلال .

2- تحليل المردودية المالية : تعرف المردودية المالية على أنها مقياس لعوائد أو دخول المساهمين فهي تقيس قدرة المؤسسة على توليد الأرباح و مدى قدرتها على مكافأة المساهمين حيث :

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

و الجدول الموالي يبين لنا مردودية المؤسسة محل الدراسة :

الوحدة :

الجدول رقم () المردودية المالية
بالدينار (دج)

البيان	السنوات	2009	2010	2011
النتيجة الصافية		-5567812,74	-25752003,9	28843229,41
الأموال الخاصة		801119649,5	799043219	912068512,2
المردودية المالية		-0,70%	-3,22%	3,16%

تعرف المردودية على أنها تلك النسبة بين النتيجة المتحصل عليها و الوسائل الموضوعة في عملية الاستغلال

1-تحليل مردودية الاستغلال :

تعرف بأنها العلاقة بين نتيجة الاستغلال للمؤسسة و مجموع رؤوس الأموال المستعملة للحصول عليها و تحسب وفق العلاقة التالية :

مردودية الاستغلال = نتيجة الاستغلال / مجموع الأصول

= نتيجة الاستغلال / (ديون صافية + أموال خاصة)

يمكن حساب مردودية الاستغلال للمؤسسة محل الدراسة من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم () يمثل مردودية الاستغلال
الوحدة : بالدينار (دج)

البيان	السنوات	2009	2010	2011
نتيجة الاستغلال		-546632,66	14392357,57	28083430,38
مجموع الأصول		1 190 765 422,86	1 431 715 525,10	1 480 905 625,70
مردودية الاستغلال		-0,05%	1,01%	1,90%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ نتيجة الاستغلال و مردودية الاستغلال كانتا سالبتين خلال سنة 2009 , كما أن مردودية الاستغلال خلال سنتي 2010, 2011 كانت تكاد تكون معدومة و هو ما يوضحه المنحنى البياني التالي :

نسبة مصاريف العاملين = المصاريف المستخدمين / رقم الأعمال السنوي

الوحدة :

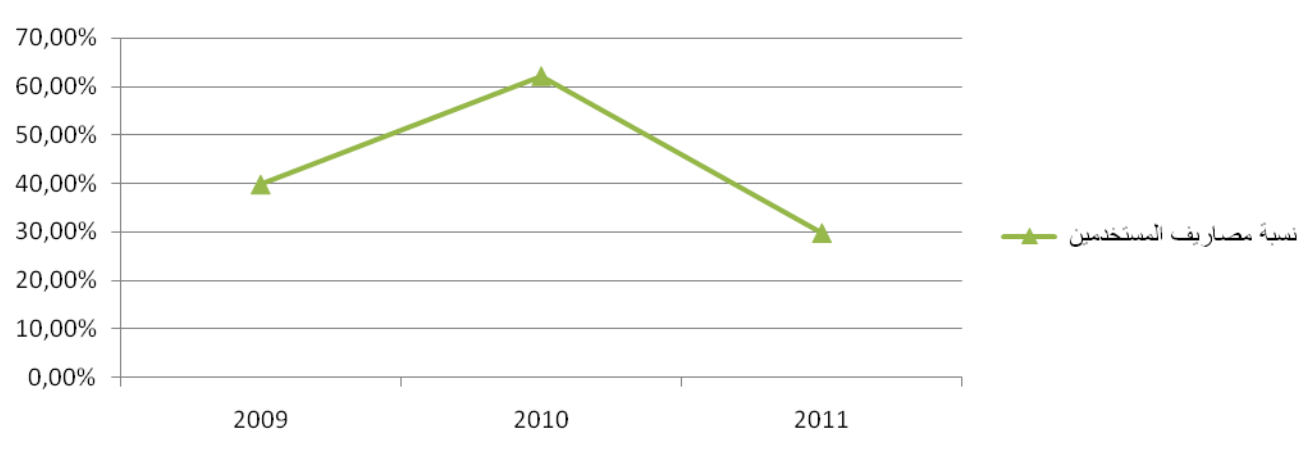
الجدول رقم () نسبة مصاريف العاملين
بالدينار (دج)

البيان	السنوات	2009	2010	2011
مصاريف المستخدمين		152 292 044,78	162 026 921,29	264 419 192,95
رقم الأعمال السنوي		383 698 037,79	261 303 055,89	889 932 118,95
نسبة مصاريف المستخدمين		39,69%	62,01%	29,71%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة مصاريف العاملين كبيرة خلال سنة 2010 مقارنة بسنتي 2009 , 2011 حيث كانت تشكل تقريبا ثلث رقم الأعمال و ذلك ما يوضحه المنحنى الموالي :

نسبة مصاريف المستخدمين



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول

الفرع الثاني : تحليل مردودية المؤسسة .

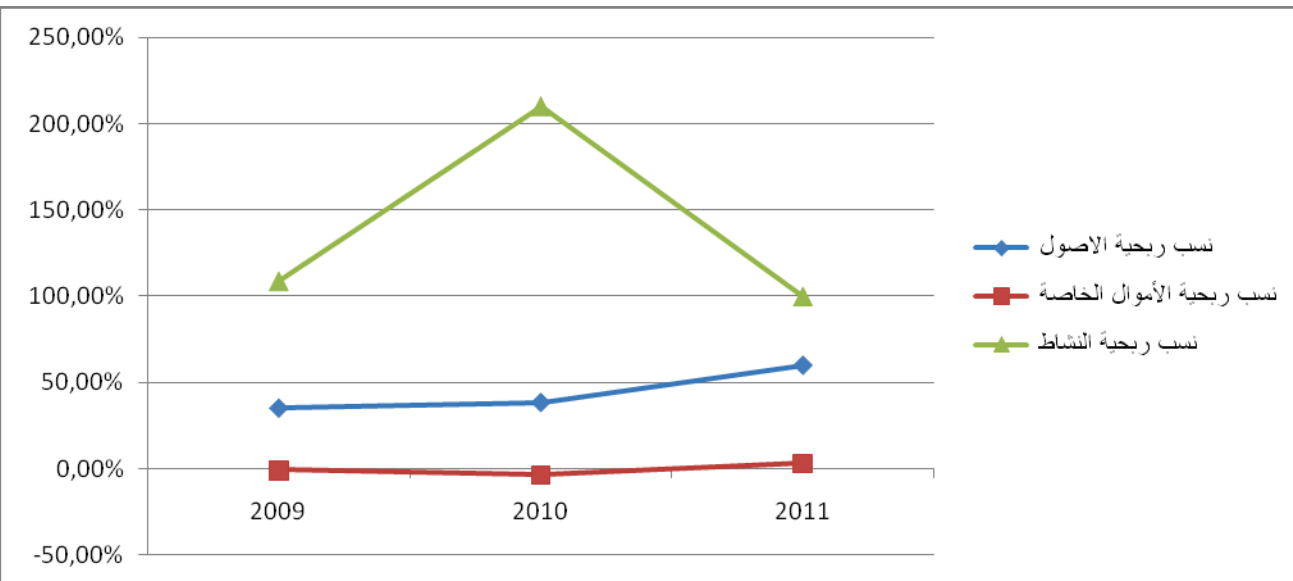
الوحدة : بالدينار

الجدول رقم () نسب ربحية المؤسسة
(دج)

2011	2010	2009	كيفية حسابها	النسبة
60,02%	38,36%	35,03%	النتيجة الإجمالية /مجموع الأصول * 100	نسب ربحية الأصول
3,16%	-3,22%	-0,70%	النتيجة الصافية /الأموال الخاصة * 100	نسب ربحية الأموال الخاصة
99,87%	210,20%	108,70%	النتيجة الإجمالية /رقم الأعمال السنوي * 100	نسب ربحية النشاط

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن نسب ربحية الأصول خلال سنتي 2009 و 2010 كانت ضعيفة لكنها عرفت زيادة خلال سنة 2011, كما أن نسب ربحية الأموال الخاصة تكاد تكون معدومة خلال الثلاث سنوات ,أما نسب ربحية النشاط فقد عرفت ارتفاعا سنة 2010 بنسبة الضعف مقارنة بسنة 2009 , ثم عرفت انخفاضا بنفس النسبة لكنها على العموم نسبة جيدة . و هو كما يوضحه المنحنى البياني الموالي :

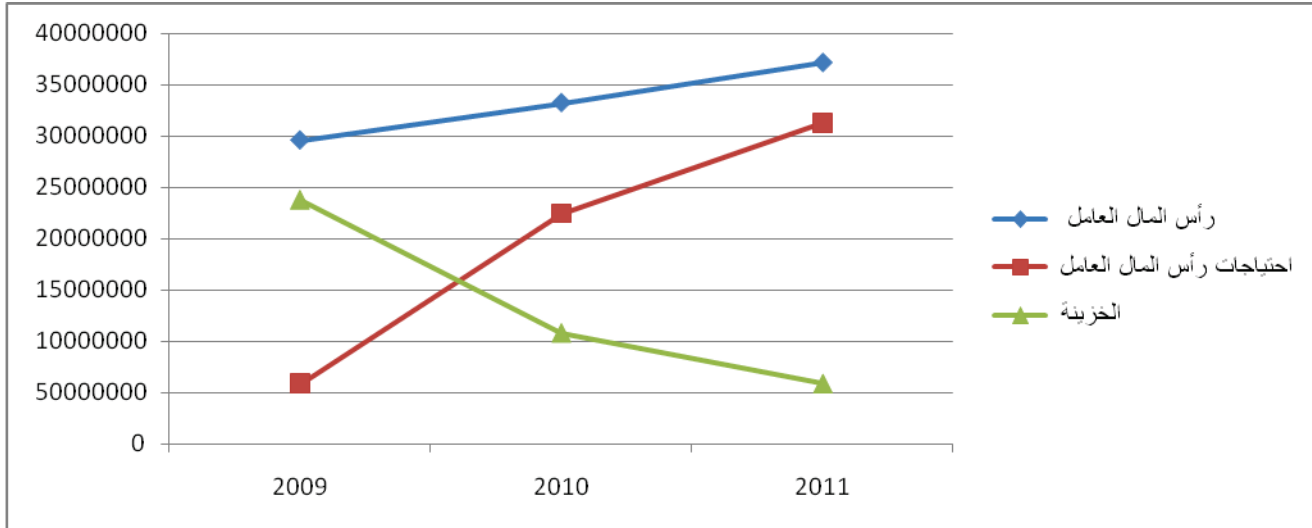


المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول

2. نسب ربحية الاستغلال :

نقوم من خلاله بحساب كل من نسبة المصاريف المالية و نسبة مصاريف العاملين لمعرفة مدى تأثيرها على نتيجة المؤسسة و ذلك وفق العلاقتين التاليتين :

$$\text{نسبة مصاريف المالية} = \frac{\text{المصاريف المالية}}{\text{رقم الأعمال السنوي}}$$



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول

من خلال الشكل نلاحظ انخفاض حاد للخزينة سنة 2010 بنسبة 45.44 % مقارنة بسنة 2009 و هذا راجع للارتفاع الكبير في الاحتياج لرأس المال العامل في نفس الفترة و عدم زيادة رأس المال العامل بنفس النسبة في المقابل . لكن رغم ذلك نلاحظ أن الخزينة بقيت موجبة حتى سنة 2011 .

المطلب الرابع : تحليل نتيجة المؤسسة

تتطلب عملية تحليل النتيجة العديد من المؤشرات و النسب المالية نحاول التطرق لها من خلال هذا المطلب و التي نستطيع حصرها في ثلاث مجموعات و هي : نسب الربحية , نسب مردودية الاستغلال , نسب المردودية المالية

الفرع الأول : تحليل ربحية المؤسسة

تعتبر نسب الربحية إحدى المؤشرات الرئيسية التي يستخدمها المحلل المالي لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

و ذلك لأن الربحية هي أكثر النسب مصداقية في تحديد قابلية المؤسسة على تحقيق الأرباح , كما تبين هذه النسبة المردودية المتتالية من أستخدم عنصر من العناصر المحركة للنشاط في المؤسسة للحصول على النتيجة و ندرج هنا بعض نسب الربحية مثل نسب ربحية الأصول, نسب ربحية الأموال الخاصة , نسب ربحية النشاط و هي مبينة في الجدول الموالي :

من خلال المنحنى نلاحظ تزايد قيمة الاحتياج في رأس المال العامل , و السبب في ذلك زيادة قيمة المخزونات كما يوضحه الشكل أعلاه . لكن في سنة 2011 نلاحظ زيادة الاحتياج رغم تناقص كل من المخزون و حقوق العملاء بنسبة طفيفة .

الفرع الثالث : الخزينة

كما سبق و أن عرفنا الخزينة بأنها مجموع القيم التي تستطيع المؤسسة التصرف فيها خلال دورة الاستغلال , حيث يمكن حسابها وفق العلاقة التالية :

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل FR} - \text{احتياجات رأس المال العامل BFR}$$

و الجدول الموالي بين خزينة المؤسسة خلال سنوات الدراسة كما يلي :

الجدول رقم () الخزينة الوحدة : بالدينار (دج)

البيان	السنوات	2009	2010	2011
رأس المال العامل		295781108,3	332267912,6	371300374
احتياجات رأس المال العامل		58341019,03	224369262,6	312761492,8
الخزينة		237440089,3	107898650	58538881,25

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال الثلاث سنوات 2009 , 2010 , 2011 و هو ما يعني أن رأس المال العامل غطى كل احتياجات الدورة و هو ما يوضحه المنحنى البياني التالي :

و يمكن حسابه وفق العلاقة التالية :

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = \text{مخزون} + \text{حقوق العملاء} - \text{ديون الموردون}$$

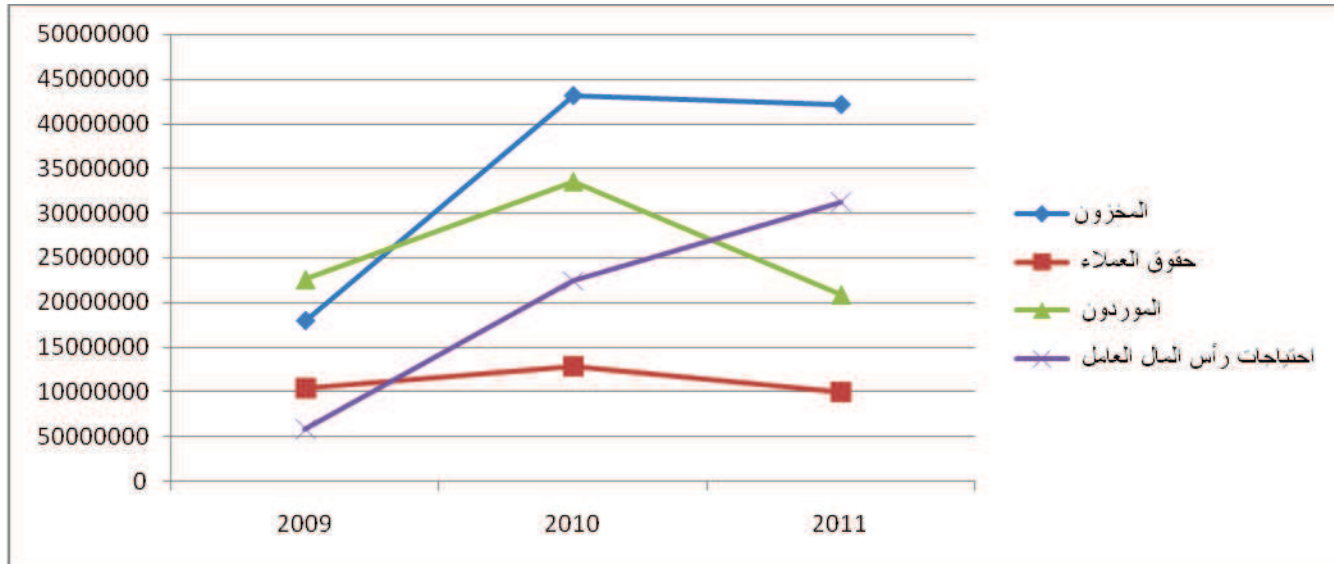
الوحدة :

الجدول رقم () احتياجات رأس المال العامل FRB
بالدينار (دج)

البيان	السنوات	2009	2010	2011
المخزون		179193799,2	431577864,7	421464873,5
حقوق العملاء		104754995,3	128462666	99864160,49
الموردون		225607775,5	335671268	208567541,2
احتياجات رأس المال العامل		58341019,03	224369262,6	312761492,8

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل خلال السنوات الثلاث موجبة , كما أنه متذبذب و هو ما يوضحه المنحنى البياني الموالي :

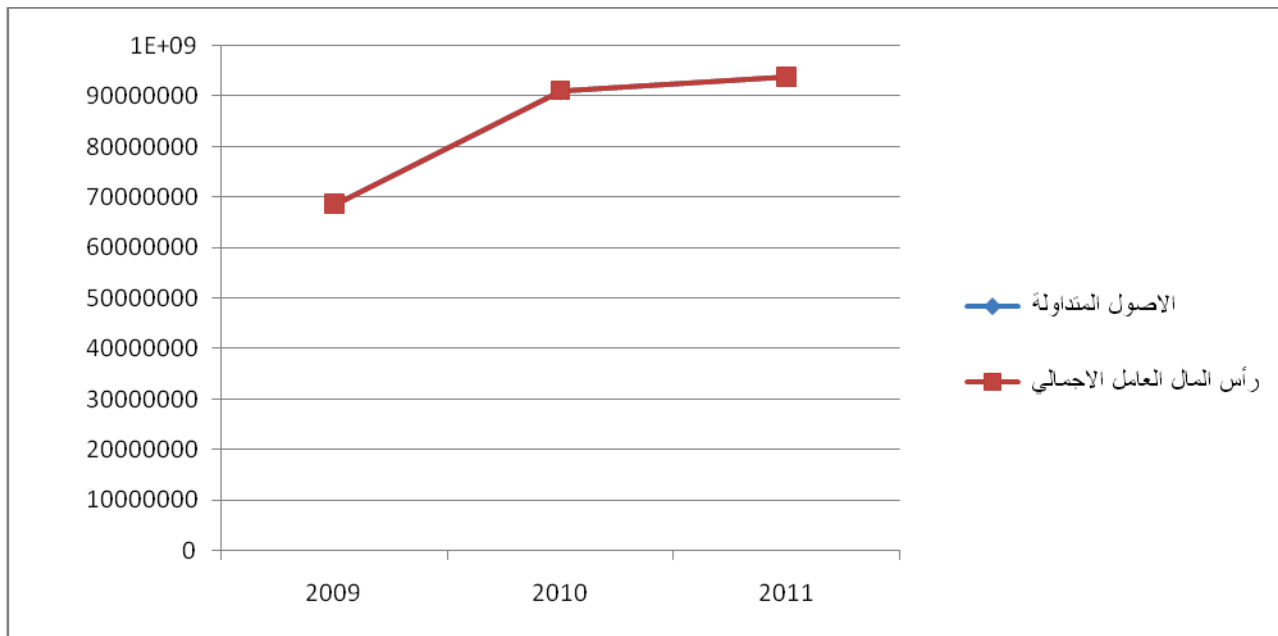


المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول

السنوات	البيان	2009	2010	2011
الأصول المتداولة		685426881,7	911297731,6	939125894,9
رأس المال العامل الإجمالي		685426881,7	911297731,6	939125894,9

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاعا كبيرا في قيمة الأصول المتداولة خلال سنة 2010 مقارنة بسنة 2009 بعد سنة 2011 شهدت الأصول المتداولة ارتفاعا طفيفا مقرون بسنة 2010. و هو ما يوضحه المنحنى البياني الموالي :

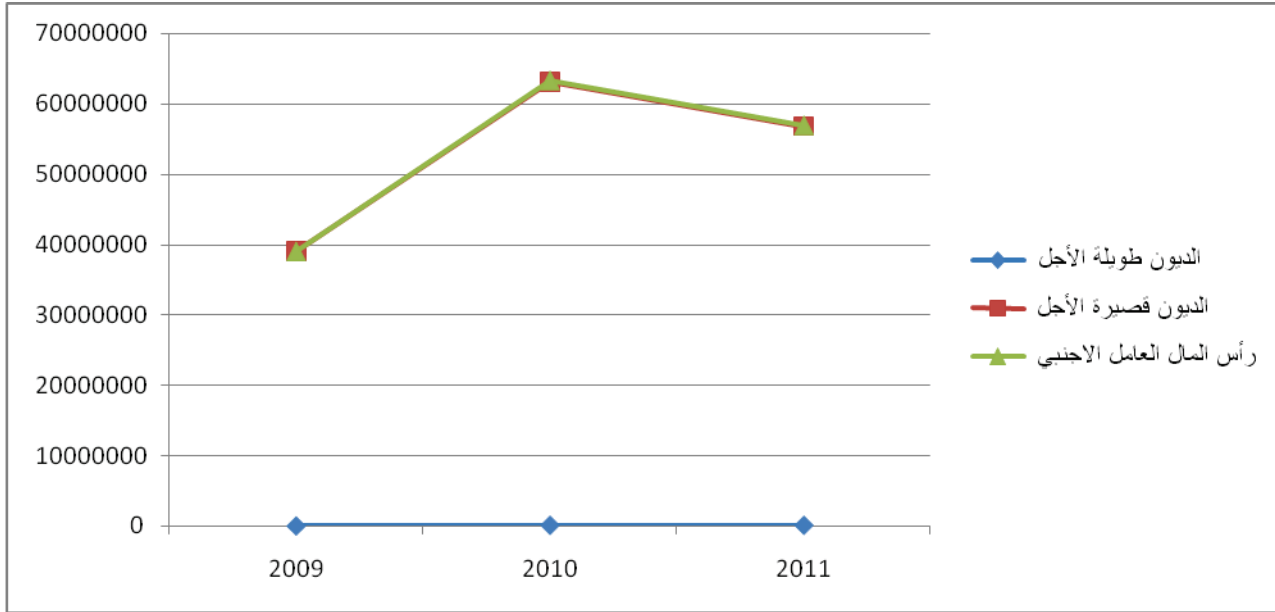


المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول

خلال المنحنى نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي موجب و في تزايد مستمر أي أن الأصول المتداولة من مخزونات (قيم الاستغلال) و الحقوق (قيم الجاهزة و القيم القابلة للتحقق) في تزايد .

الفرع الثاني: احتياجات رأس المال العامل FRB

يجب على المؤسسة خلال دورة الاستغلال أن تغطي مخزونات و مدينوها (احتياجات دورة) بالديون قصيرة الاجل (موارد الدورة), فإذا كان الفرق موجب بين الطرفين فذلك يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة , وهو ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل .



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول

من خلال المنحنى البياني نلاحظ صغر قيمة الديون طويلة الأجل و هو ما يعني أن جل رأس المال العامل الأجنبي مشكل من الديون قصيرة الأجل , و هو ما يؤثر سلبا على المؤسسة لكون هذه الأخيرة باهظة التكلفة .

4- رأس المال العامل الإجمالي FRG:

يمثل رأس المال العامل الإجمالي مجموع عناصر الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل فهو يشمل الأصول المتداولة و يمكن حسابه كما يلي :

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{الأصول المتداولة}$$

و هو موضح في الجدول الموالي :

الوحدة :

الجدول رقم () رأس المال العامل الإجمالي FRG
بالدينار (دج)

3- رأس المال العامل الأجنبي FRE :

يمثل رأس المال العامل الأجنبي ذلك الجزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الاجمالي كما يمكننا

حسابه و فقا للعلاقة التالية :

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{الديون طويلة الأجل} + \text{الديون قصيرة الأجل}$$

موضح الجدول التالي .

الوحدة : بالدينار

الجدول رقم () رأس المال العامل الأجنبي FRE
(دج)

البيان	السنوات	2009	2010	2011
الديون طويلة الأجل		0	1011592,68	1011592,68
الديون قصيرة الأجل		389645773,4	631660713,5	567825520,9
رأس المال العامل الأجنبي		389645773,4	632672306,1	568837113,6

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسة في سنة 2010 لجأت إلى القرض طويل الأجل كحل لخفض قيمة الديون قصيرة الأجل التي كانت في ارتفاعا مستمرا , مما يعني ارتفاع تكلفتها و هو ما يجر المؤسسة إلى التخطي في مشاكل المديونية . رغم صغر المبلغ المقترض و هو ما يوضحه المنحنى البياني التالي:

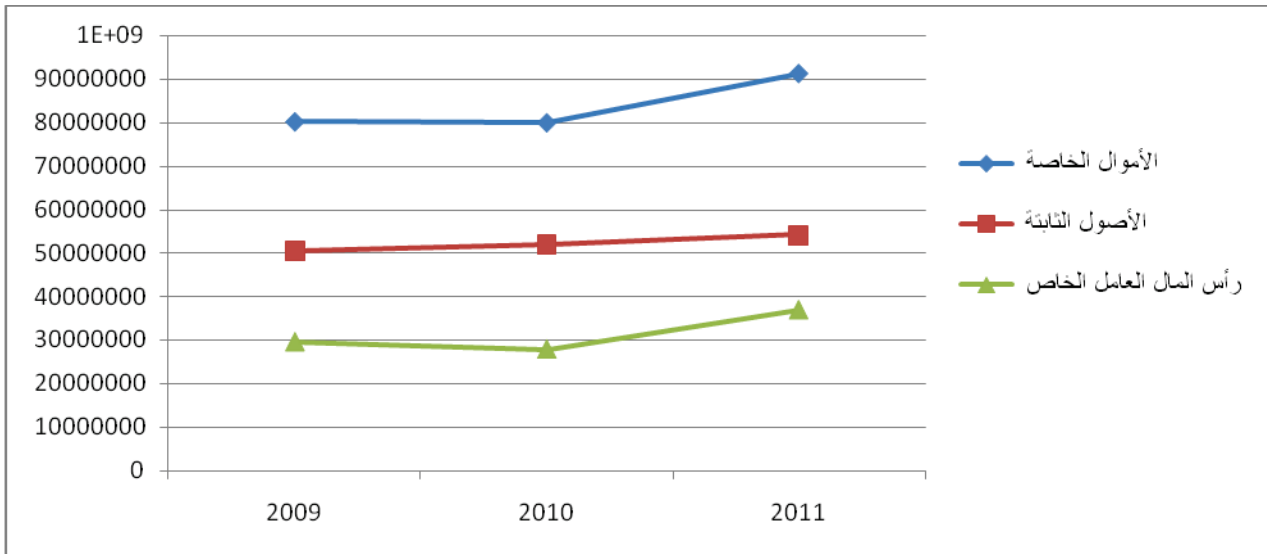
الوحدة :

الجدول رقم () رأس المال العامل الخاص بالدينار (دج)

البيان	السنوات	2009	2010	2011
الأموال الخاصة		801119649,5	799043219	912068512,2
الأصول الثابتة		505338541,2	520 417 793,48	541779730,8
رأس المال العامل الخاص		295781108,3	278 625 425,49	370288781,3

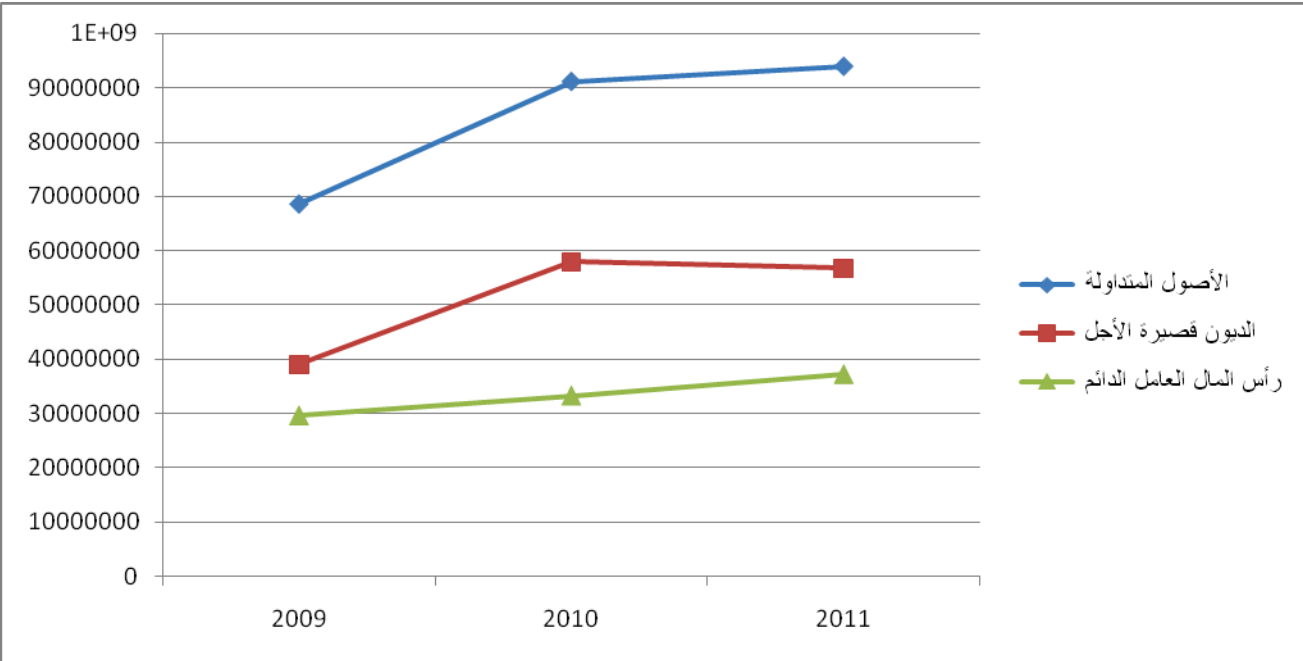
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص موجب خلال السنوات الثلاثة لكنه شهد انخفاضا طفيفا سنة 2010 مقارنة بسنتي 2009 و 2011 و هذا راجع إلى انخفاض قيمة الأموال الخاصة خلال سنة 2010. و هو ما يوضحه المنحنى البياني الموالي :



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص انخفضت قيمته سنة 2010 مقارنة بسنة 2009, و ذلك لثبات متوسط الأموال الخاصة خلال السنوات الثلاث و الارتفاع الطفيف في قيمة الأصول الثابتة .



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول

من خلال المنحنى البياني أعلاه نلاحظ زيادة في قيمة الأصول المتداولة خلال السنوات الثلاثة 2009 , 2010, 2011 بشكل كبير مع ارتفاع طفيف في قيمة رأس المال العامل خلال نفس السنوات مع تذبذب قيمة الديون قصيرة الأجل حيث رفعت ارتفاعا كبيرا خلال سنة 2010 مقارنة بسنة 2009 ثم انخفاض طفيف سنة 2011 .

2- رأس المال العامل الخاص FRP :

يمثل رأس المال العامل الخاص ذلك المقدار الإضافي (الهامش) من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة

ويمكننا حسابه و فقا للعلاقة التالية :

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

هو ما يوضحه الجدول الموالي :

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ثبات قيمة الأصول الثابتة خلال سنتي 2009 , 2010 مع ارتفاع طفيف في قيمتها سنة 2011 و هو ما يفسر موازنة منحى الأموال الدائمة و رأس المال العامل الدائم , حيث نلاحظ ثبات قيمتهما خلال سنتي 2009 , 2010 مع ارتفاع متزامنا و متوازيا لقيمة الأموال الدائمة مع رأس المال العامل الدائم سنة 2011 مقارنة بالسنتين الماضيتين .

ب- من أسفل الميزانية :

رأس المال العامل الدائم = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

يمثل رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية مدى قدرة المؤسسة على الاستجابة لاستحقاقاتها قصيرة الأجل عن طريق تحويل أصولها المتداولة. و هو موضح الجدول التالي :

الجدول رقم () رأس المال العامل الدائم من أعلى الميزانية
بالدينار (دج)

2011	2010	2009	البيان السنوات
939125894,9	911297731,6	685426881,7	الأصول المتداولة
567825520,9	579 029 818,99	389645773,4	الديون قصيرة الأجل
371300374	332 267 912,63	295781108,3	رأس المال العامل الدائم

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ رأس المال العامل الدائم موجب و متزايد خلال السنوات الثلاث (2009, 2010 , 2011) و هذا ما يوضحه المنحى البياني الموالي :

رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

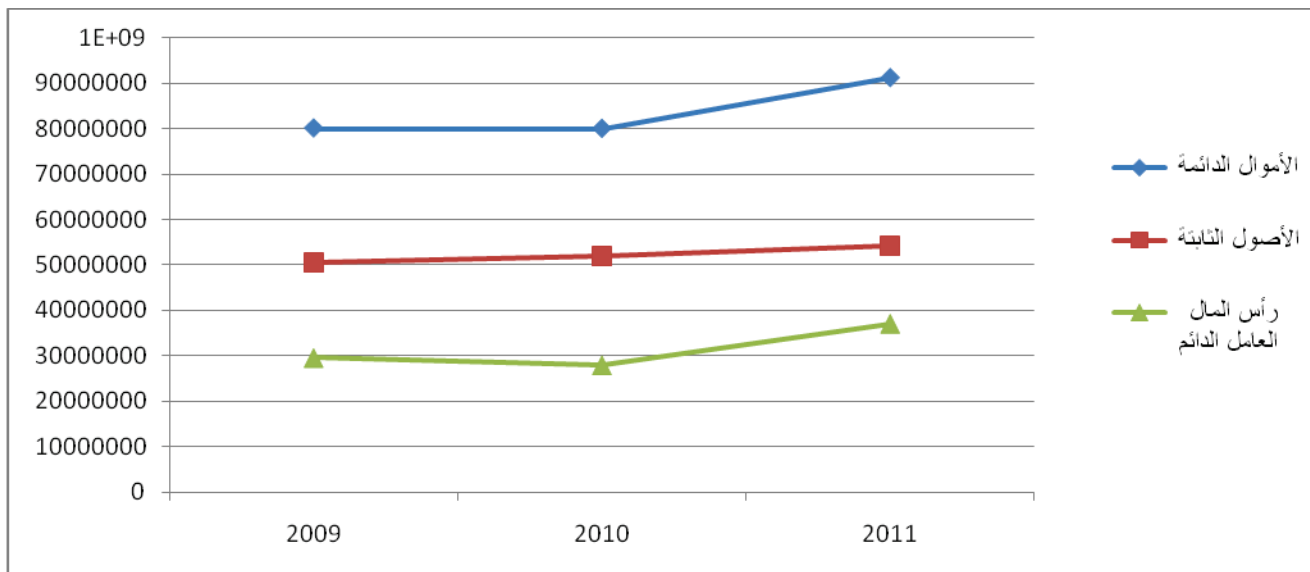
يمثل رأس المال العامل الدائم من أعلى الميزانية ذلك الفائض الذي يزيد عن تمويل الأصول الثابتة و هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم () رأس المال العامل الدائم من أعلى الميزانية
بالدينار (دج)

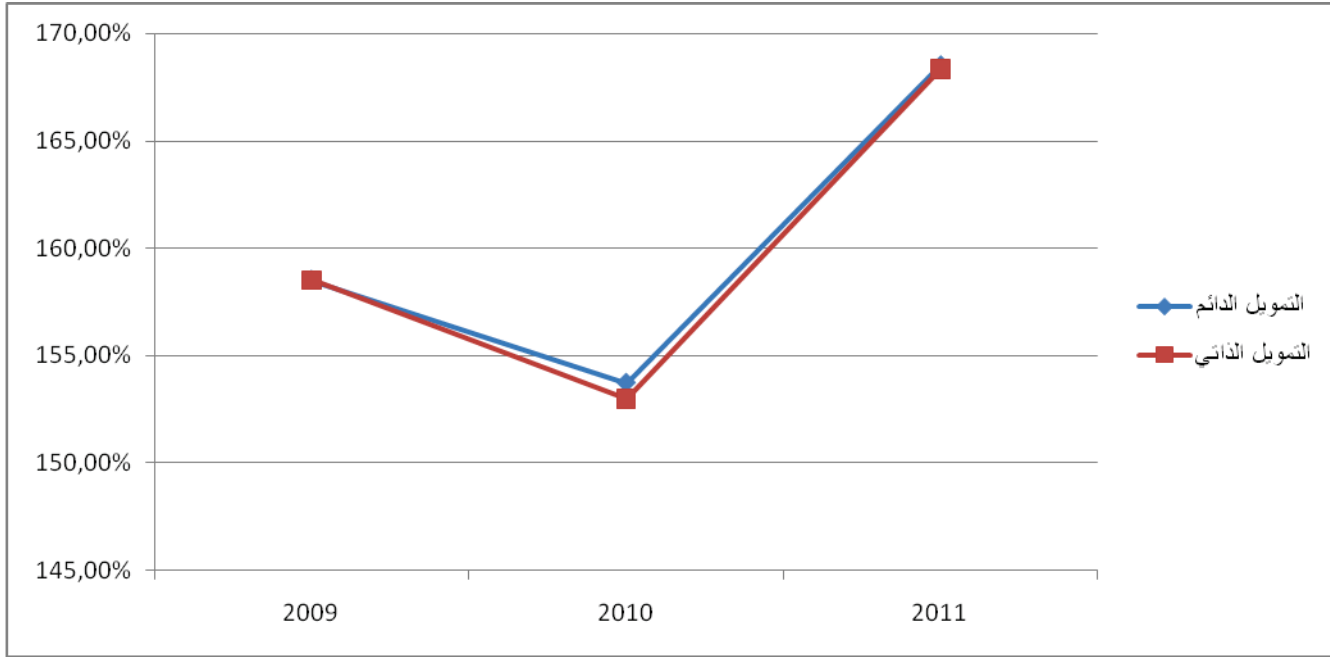
2011	2010	2009	السنوات	البيان
913080104,8	800054812	801119649		الأموال الدائمة
541779730,8	520417793	505338541		الأصول الثابتة
371300374	279637018	295781108		رأس المال العامل الدائم

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ رأس المال العامل الدائم موجب خلال السنوات الثلاث (2009, 2010, 2011) و هذا يعني أن الأصول الدائمة كافية للتمويل الأصول الثابتة أي تحقيق مبدأ التوازن من أعلى الميزانية , و هذا ما يوضحه المنحى البياني الموالي :



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول

من خلال الشكل نلاحظ أن نسب التمويل الذاتي و التمويل الدائم موجبة و جيدة خلال السنوات الثلاث , و هذا يعني أن المؤسسة استطاعت تمويل الأموال الدائمة و الأموال الخاصة بالأصول الثابتة و هذا يعكس مدى استقلاليتها في التمويل .

المطلب الثالث : تحليل الوضعية المالية للمؤسسة بواسطة مؤشرات التوازن المالي.

بعد قيامنا بتحويل الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية نتطرق الان إلى دراسة الوضعية المالية باستخدام رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل و الخزينة .

الفرع الأول : حساب رأس المال العامل FR

يعتبر رأس المال العامل مؤشرا أساسيا للتحليل و التقييم التوازنات داخل المؤسسة و كما سبقنا الإشارة إليه هناك أربعة أنواع لرأس المال العامل لها أهمية في تحليل و تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة و هي :

1. رأس المال العامل الدائم : يمكننا حساب رأس المال العامل الدائم من أعلى و أسفل الميزانية كما يلي :

يلي :

أ- من أعلى الميزانية :

من خلال المنحنى البياني يتبين أن كل النسب شهدت انخفاضا حادا و متوازيا سنة 2010 وفي المقابل كانت نسب القدرة على الوفاء في تزايد مقارنة بسنة 2009 . كما نلاحظ ارتفاع هذه النسب من جديد سنة 2011 و بالمقابل انخفاض نسب القدرة على الوفاء .

الفرع الرابع : نسب التمويل

تعتبر نسب التمويل عن مدى قدرة المؤسسة ع ن تمويل أصولها الثابتة تمويلا دائما أو ذاتيا حيث تطرقنا لنسب التمويل الدائم و نسب التمويل الذاتي في الجدول الموالي :

الجدول رقم () يمثل نسب السيولة بالدينار (دج)
الوحدة :

النسبة	كيفية حسابها	2009	2010	2011
التمويل الدائم	الاموال الدائمة /الأصول الثابتة	158,53%	153,73%	168,53%
التمويل الذاتي	الاموال خاصة /الأصول الثابتة	158,53%	153,54%	168,35%

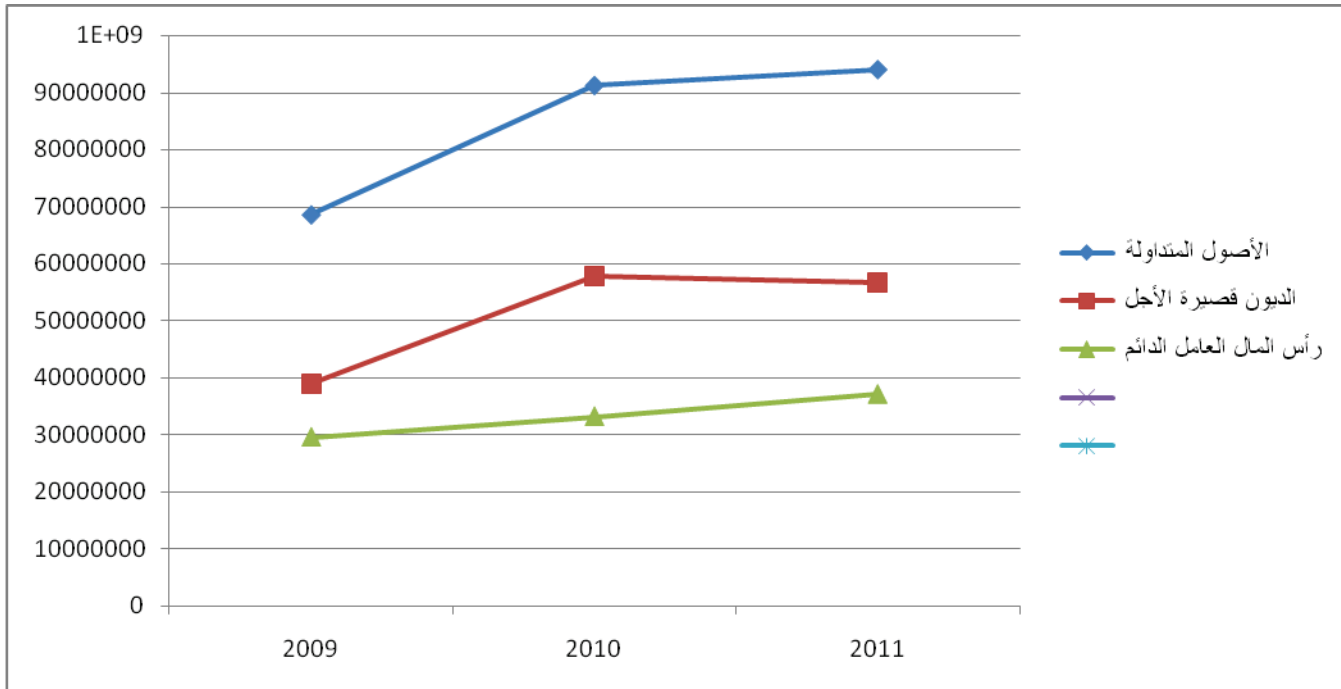
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ وجود تطابق بين نسب التمويل الدائم و نسب التمويل الذاتي و هذا يعني أن الأموال الدائمة تساوي تقريبا الأموال الخاصة نتيجة ضعف قيمة الديون طويلة الأجل . و هو ما يوضحه المنحى البياني التالي :

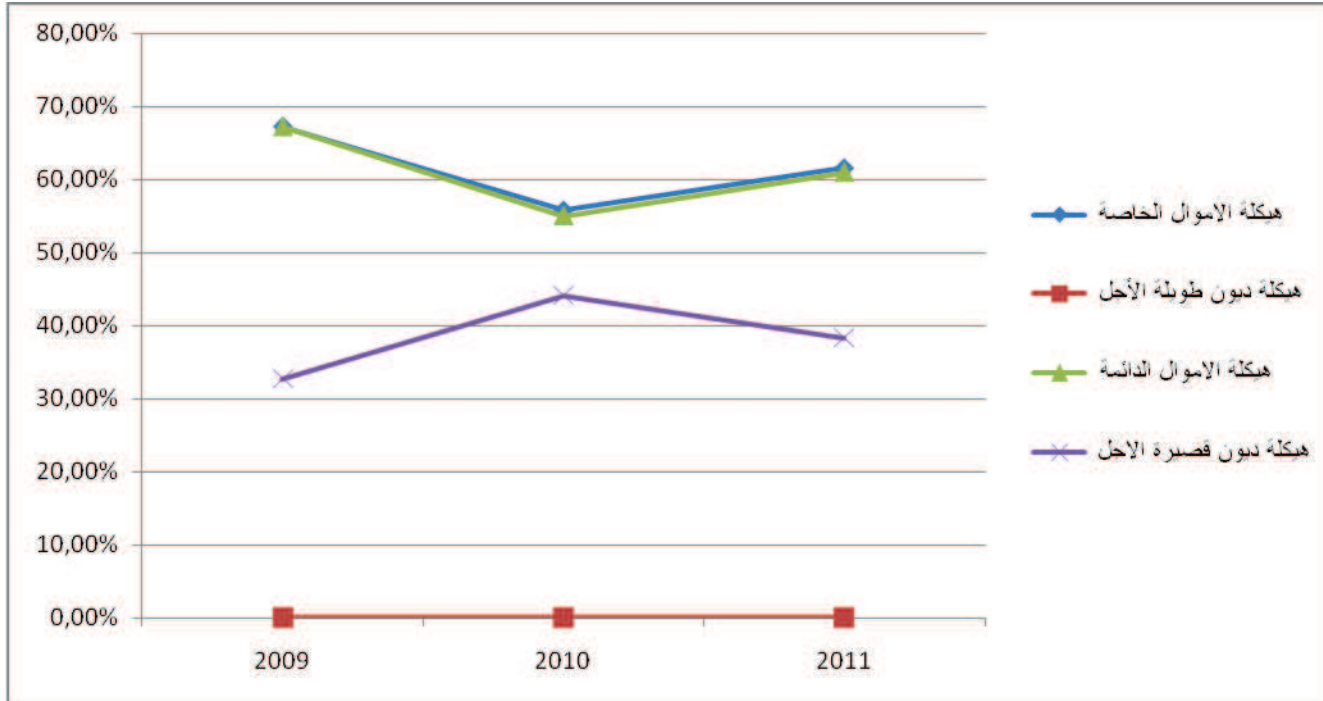
النسبة	كيفية حسابها	2009	2010	2011
الاستقلالية المالية	الاموال الخاصة / الديون	205,60%	126,30%	160,34%
القدرة على الوفاء	مجموع الديون /مجموع الاصول	32,72%	44,19%	38,41%
السيولة العامة	اصول متداولة /ديون قصيرة الأجل	175,91%	144,27%	165,39%
السيولة المختصرة	قيم قابلة للتحقق +قيم جاهزة /ديون قصيرة الأجل	129,92%	75,95%	91,17%
الخزينة الفورية	القيم الجاهزة /ديون قصيرة الأجل	87,51%	41,02%	63,13%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول يتبين أن نسب الاستقلالية المالية و نسب السيولة العامة موجبة وجيدة جدا خلال السنوات الثلاثة 2009 , 2010 , 2011 , كما أن نسب السيولة المختصرة و الخزينة الفورية جيدة أيضا رغم كونها شهدت انخفاضا سنة 2010 , لكن نسب القدرة على الوفاء ضعيفة و هذا ما يوضحه المنحنى البياني الموالي :



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول

من خلال المنحنى البياني نلاحظ وجود تطابق بين نسب هيكلية الأموال الخاصة و الأموال الدائمة خلال السنوات الثلاث (2009,2010,2011) , و يعود ذلك إلى اعتماد المؤسسة على الديون قصيرة الأجل خاصة في سنة 2010 و في سنة 2010,2011 لجأت المؤسسة إلى الاستدانة حيث استعانة بالديون طويلة الأجل لكن نسب هيكلتها ضعيفة جدا و ذلك لكون نسب هيكلية الديون قصيرة الأجل سنة 2010 شهدت ارتفاعا متزايدا و مكلفة جدا مقارنة بالطويلة الأجل كون أن مخزونها سريع الدوران و هذا ما يمكن أن يعرضها إلى مشكل التخبط في المديونية الخارجية و بالتالي عدم السداد .

الفرع الثالث : نسب السيولة .

تعتبر نسب السيولة عن مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها في المواعيد استحقاقها , و يمكن توضيحها في الجدول التالي :

الوحدة :

الجدول رقم () يمثل نسب السيولة
بالدينار (دج)

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن نسب هيكلية الأصول الثابتة أقل بكثير من نسب هيكلية الأصول المتداولة , كما نلاحظ سنة 2010 تناقص في نسب هيكلية الأصول الثابتة و هذا راجع إلى الاهتلاك الكلي أو الجزئي لبعض الاستثمارات أما النسب المتعلقة بنسب الأصول المتداولة فنلاحظ ارتفاعها خلال نفس السنة و ذلك بسبب ازدياد قيم الاستغلال و هذا مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة.

الفرع الثاني : نسب هيكلية الخصوم .

هي نسب تعبر عن الوضعية المالية المثلى باستعمال الأموال المستثمرة بمعنى السياسة التمويلية المتبعة من طرف المؤسسة و ندرجها في الجدول التالي :

الجدول رقم () يمثل نسب هيكلية الأصول
(دج)

النسبة	كيفية حسابها	2009	2010	2011
هيكلية الاموال الخاصة	الاموال الخاصة / إجمالي الخصوم	67,28%	55,81%	61,59%
هيكلية ديون طويلة الأجل	ديون طويلة الاجل / إجمالي الخصوم	0	0,07%	0,07%
هيكلية الاموال الدائمة	الاموال الدائمة / إجمالي الخصوم	67,28%	55,88%	61,66%
هيكلية ديون قصيرة الاجل	ديون قصيرة الاجل / إجمالي الخصوم	32,72%	44,12%	38,34%
	إجمالي الخصوم	100,00%	100,00%	100,00%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسب هيكلية الأموال الخاصة و نسب هيكلية الأموال الدائمة جيدة و متقاربة خلال السنوات الثلاثة 2009 , 2010 , 2011 ف كلا النسبتين شهدت ارتفاعا سنة 2009 و 2011 و انخفاضاً سنة 2010 .

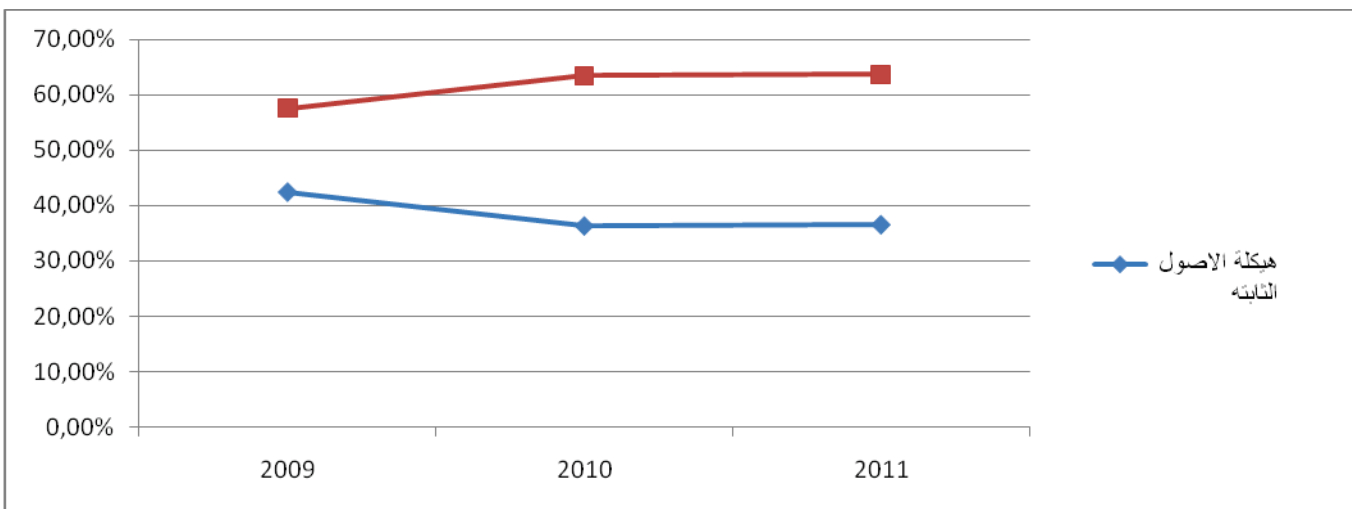
أما بالنسبة لنسب هيكلية الديون طويلة الأجل مستقرة و ثابتة أما نسب هيكلية الديون طويلة الأجل في متذبذبة و هو ما يوضحه المنحنى البياني التالي :

النسبة	كيفية حسابها	2009	2010	2011
هيكل الأصول الثابتة	الأصول الثابتة / إجمالي الأصول	42,44%	36,35%	36,58%
هيكل الأصول المتداولة	قيم الاستغلال / إجمالي الأصول	15,05%	30,14%	28,46%
	قيم قابلة للتحقيق / إجمالي الأصول	13,88%	15,41%	10,75%
	قيم جاهزة / إجمالي الأصول	28,63%	18,10%	24,21%
	أصول متداولة	57,56%	63,65%	63,42%
مجموع الأصول	الأصول الثابتة + الأصول المتداولة	100,00%	100,00%	100,00%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تزامن عكسي بين نسب هيكل الأصول الثابتة ونسب هيكل الأصول المتداولة خلال السنوات الثلاثة (2009 - 2010 - 2011) و هذا ما يوضحه المنحى البياني الموالي الذي يوضح الجدول السابق :

!



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول

نلاحظ ارتفاعا في القيم القابلة للتحقق في سنة 2010 قدر بـ : 1,53 % مقارنة بسنة 2009 و هذا مؤشر جيد للمؤسسة حيث أن فترة تحصيل الحقوق أكبر من فترة تسديد الديون , لكن في سنة 2011 عرفت انخفاضا كبيرا مقارنة بسنة 2010 حيث قدر بـ : 4,66 % .

ث - قيم جاهزة :

عرفت القيم الجاهزة انخفاضا كبيرا جدا سنة 2010 قدر بـ : 10,54 % مقارنة بسنة 2009 , و هذا ما يفسر زيادة قيم الاستغلال سنة 2010 , كما عرفت ارتفاعا معتبرا قدر بـ : 6,11 % سنة 2011 و هذا يدل على أن المؤسسة ليس لديها أي مشكلة في السيولة .

2- على مستوى الخصوم :

من خلال الميزانية المالية المختصرة نلاحظ على مستوى الخصوم ما يلي :

أ - الأموال الخاصة :

نلاحظ أن هناك انخفاض في قيمة الأموال الخاصة سنة 2010 بنسبة 11,47 % مقارنة بسنة 2009 , كما عرفت

ارتفاعا قدر بـ : 5,78 % سنة 2011 .

ب- الديون طويلة الأجل : هي ثبات في قيمتها خلال سنتي 2010, 2011,

ت- الديون قصيرة الأجل : نلاحظ أن هناك زيادة في قيمة الديون قصيرة الأجل سنة 2010 بنسبة 11,40 % مقارنة بسنة 2009 و هي تساوي تقريبا نفس النسبة التي انخفضت بها الأموال الخاصة و هذا يعني أن المؤسسة اعتمدت على الديون قصيرة الأجل في تلك الفترة كما عرفت انخفاضا قدر بـ : 5,78 % سنة 2011 و هو ما يؤكد هذه الفرضية .

المطلب الثاني تحليل الهيكل المالي للمؤسسة : هذه النسب ترسم هيكل الميزانية في وقت معين و ذلك بمقارنة عنصر من عناصر الأصول بأجمالي الأصول أو عنصر من عناصر الخصوم إلى إجمالي الخصوم , و تعد من أهم النسب لأنها تعطي صورة عن الهيكلية المالية للمؤسسة .

الفرع الأول : نسب هيكل الأصول : توضح نسب هيكل الأصول طبيعة نشاط المؤسسة و القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه , إضافة إلى الوصول للوضعية المثلى لتوزيع عناصر الأصول على مختلف المراكز , حيث قسمناها إلى نسب هيكل الأصول الثابتة و نسب هيكل الأصول المتداولة في الجدول التالي :

الوحدة :

الجدول رقم () يمثل نسب هيكل الأصول بالدينار (دج)

أما جانب الخصوم من الميزانية المالية المختصرة للسنوات الثلاثة سيوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم () يمثل جانب الخصوم من الميزانية المالية المختصرة
(دج)
الوحدة : بالدينار

الخصوم	2009	%	2010	%	2011	%
الاموال الخاصة	801 119 649,46	67,28%	799 043 218,97	55,81%	912 068 512,15	61,59%
ديون طويلة الاجل	—	0	1011592,68	0,07%	1011592,68	0,07%
الاموال الدائمة	801 119 649,46	67,28%	800 054 811,65	55,88%	913 080 104,83	61,66%
ديون قصيرة الاجل	389 645 773,40	32,72%	631 660 713,45	44,12%	567 825 520,87	38,34%
المجموع	1 190 765 422,86	100,00%	1 431 715 525,10	100,00%	1 480 905 625,70	100,00%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الميزانيتين المختصرتين لكل من الأصول و الخصوم نلاحظ ما يلي :

1. على مستوى الأصول :

أ- الأصول الثابتة : نلاحظ انخفاض في قيمة الأصول الثابتة حيث انخفضت بنسبة 6,09 % في سنة 2010 مقارنة بسنة 2009 و هذا راجع لإلى الاهتلاك الكلي أو الجزئي لبعض الاستثمارات . أما في سنة 2011 نلاحظ زيادة طفيفة قدرة ب: 0,24 %

كما نلاحظ أن الأصول الثابتة تمثل ما يقارب نسبة 38.46% أي و هي نسبة ضعيفة و يمكن تفسير هذا الضعف أن هذه المؤسسة تملك معدات و تجهيزات قديمة و لم تجددتها المؤسسة خلال هذه السنوات (2009-2010-2011) كما يرجع ضعف القيمة إلى كون مديري الإدارة أو المسيرين ليس لديهم نظرة واسعة لتحسين الكفاءة أو المستوى الإنتاجي و هذا يعتمد على السياسة المنتهجة من طرف المؤسسة و التي عليها أن ترفع من رقم أعمالها دون أن تمس التكاليف هذه من جهة و من جهة أخرى تعمل على احتكار السوق الوطني .

ب- قيم الاستغلال :

تمثل نسبة ضعيفة هي أيضا إذ أن متوسط هذه النسبة يقدر ب: 24.55 % .

ت- قيم قابلة للتحقيق:

28 843 229,41	-25 752 003,90	-5 567 812,74	دخل التشغيل
888 813 003,09	549 268 008,63	417 089 895,03	اجمالي الدخل العادي قبل الضرائب
859 969 773,68	575 020 012,53	422 657 707,77	اجمالي المصروفات من الأنشطة العادية
28 843 229,41	-25 752 003,90	-5 567 812,74	النتيجة الصافية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الفرع الثاني : إنجاز و تحليل الميزانية المالية المختصرة

بعد إنجاز الميزانية المالية المفصلة و لتسهيل عملية حساب بعض المؤشرات المالية نقوم بإنجاز و تحليل للميزانية المختصرة , و الجدول الموالي يوضح جانب الأصول من الميزانية المالية للسنوات الثلاثة :

الجدول رقم () يمثل جانب الأصول من الميزانية المالية المختصرة
(دج) الوحدة : بالدينار

الاصول	2009	%	2010	%	2011	%
الاصول الثابته	505 338 541,16	42,44%	520 417 793,48	36,35%	541 779 730,82	36,58%
قيم الاستغلال	179 193 799,24	15,05%	431 577 864,68	30,14%	421 464 873,50	28,46%
قيم قابلة للتحقيق	165 257 478,20	13,88%	220 597 656,30	15,41%	159 207 099,39	10,75%
قيم جاهزة	340 975 604,26	28,63%	259 122 210,64	18,10%	358 453 921,99	24,21%
أصول متداولة	685 426 881,70	57,56%	911 297 731,62	63,65%	939 125 894,88	63,42%
المجموع	1 190 765 422,86	100,00%	1 431 715 525,10	100,00%	1 480 905 625,70	100,00%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الملحق (3) يمثل بيانات جدول حسابات النتائج لثلاث سنوات 2009,2010,2011

البيان	سنة 2009	سنة 2010	سنة 2011
المبيعات والمنتجات ذات الصلة	383 698 037,79	261 303 055,89	889 932 118,95
تغيير في مخزون السلع تامة الصنع	29 339 501,07	258 340 883,33	-12 003 096,22
الإنتاج للسنة	037 538,86413	519 643 939,22	877 929 022,73
المشتريات	102 733 981,81	86 185 090,83	129 788 456,34
الخدمات الخارجية	93 457 359,88	378 024 804,36	378 024 804,36
استهلاك أخرى	57 321 813,23	62 973 801,91	59 213 462,07
الاستهلاك للسنة	253 513 154,92	567 026 722,77	567 026 722,77
القيمة المضافة للعمليات	159 524 383,94	181 798 429,21	310 902 299,96
مصاريف الموظفين	152 292 044,78	162 026 921,29	264 419 192,95
ضريبة الدخل والضرائب و الجبايات الأخرى	7 778 971,82	5 379 150,35	18 399 676,63
إجمالي فائض التشغيل	-546 632,66	14 392 357,57	28 083 430,38
إيرادات التشغيل الأخرى	4 052 356,17	22 982 581,39	5 240 384,86
مصروفات التشغيل الأخرى	1 480 507,05	20 789 885,29	1 137 990,55
الاستهلاك، والإطفاء وخسائر	7 593 029,20	42 762 057,57	8 986 190,78
		425 000,00	5 643 595,50

الملحق (2) يمثل بيانات الخصوم لثلاث سنوات 2009,2010,2011

سنة 2011	سنة 2010	سنة 2009	البيانات
			الأموال الخاصة
447 700 000,00	447 700 000,00	447 700 000,00	الأموال الجماعية
384 362 229,78	326 307 536,18	343 396 606,66	رأس مال خاص
2 111 555,55	2 111 555,55	2 111 555,55	الاحتياطيات
28 843 229,41	-25 752 003,90	-5 567 812,74	نتيجة السنة المالية
49 051 497,41	48 676 131,14	13 479 299,99	نتائج قيد التخصيص
912 068 512,15	799 043 218,97	801 119 649,46	المجموع (1)
1011592,68	1011592,68	—	ديون الاستثمارات
208 567 541,23	335 671 268,03	225 607 775,54	الموردون (الذمم الدائنة)
77 453 930,53	31 454 972,13	12 777 368,35	مبالغ محتفظ بها في الحساب
193 191 823,35	158 839 909,38	122 733 013,25	ديون أخرى
88 612 225,76	105 694 563,91	28 527 616,26	ديون قصيرة الأجل
568 837 113,55	632 672 306,13	389 645 773,40	المجموع (2)
1 480 905 625,70	1 431 715 525,10	1 190 765 422,86	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

المبحث الثاني: دراسة الهيكل المالي للمؤسسة

المطلب الأول: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

الملحق (1) يمثل بيانات الأصول لثلاث سنوات 2009,2010,2011

البيان	سنة 2009	سنة 2010	سنة 2011
الأصول الثابتة			
شهرة المحل			
الأصول المعنوية			
الاستثمارات	487 595 280,03	493 881 562,96	498 045 399,24
الأراضي	2 451 400,00		
تجهيزات اجتماعية	12 811 544,13	24 055 913,52	41 254 014,58
استثمارات قيد التنفيذ	2 480 317,00	2 480 317,00	2 480 317,00
مجموع الأصول الثابتة	505 338 541,16	520 417 793,48	541 779 730,82
الموجودات المتداولة			
المخزونات	179 193 799,24	431 577 864,68	421 464 873,50
العملاء	104 754 995,33	128 462 665,99	99 864 160,49
ذمم مدينة أخرى		8 610 622,03	13 021 427,86
الضرائب	60 502 482,87	83 524 368,28	46 321 511,04
خزينة	340 975 604,26	259 122 210,64	358 453 921,99
مجموع الأصول المتداولة	685 426 881,70	911 297 731,62	939 125 894,88
مجموع الأصول	1 190 765 422,86	1 431 715 525,10	1 480 905 625,70

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

- رئيس المشروع ؛

- مسير الأشغال ؛

- رئيس الورشة ؛

- رئيس المجموعة (الفرق) .

الفرع الثاني : أهداف المؤسسة

تسعى شركة البناء للجنوب و الجنوب الكبير إلى عدة أهداف أهمها :

- تقديم أحسن منتج على المستوى المحلي و الوطني حيث لا مجال للمقارنة و المنافسة مع المؤسسات الخاصة؛

- إنتاج أو بالأحرى بناء أكبر عدد ممكن من البناءات لتحقيق أكبر ربح من أجل دعم و تحسين معداتها و آلات الانتاج و هدفها تقديم الأفضل (النوعية و الجودة)؛

-كسب ثقة المستفيد وكذلك أصحاب المشاريع بتقديم أحسن منتج و هذا من خلال إتباعها مقاييس الدولة.

تدوين كافة المعلومات المالية و التقنية و تسير المصلحة من طرف مكلف بالأسعار ، ومكلف بدراسة الصفقات.

2- مديرية وسائل الإنتاج :

كانت تسمى بمديرية الإمداد التي تهتم بتموين المؤسسة بالعتاد و المواد و توفير مستلزمات المشاريع في الوقت المناسب ،و تنقسم مصلحة وسائل الإنتاج إلى دائرتين :

أ- دائرة العتاد :

وتسير من طرف :

- رئيس دائرة العتاد ؛

- مسير العتاد ؛

- أمين المخزن .

ب- دائرة التموين بالمواد :

و تسير من طرف :

- رئيس دائرة التموين ؛

- مسير مخزون التموينات ؛

- أمين مخزن .

وكلتا الدائرتين تحت إشراف مدير عام .

المطلب الثالث: إمكانيات و أهداف المؤسسة

الفرع الأول : إمكانيات المؤسسة

تعتمد المؤسسة على إمكانيات مادية و بشرية .

أ- الإمكانيات المادية : تتمثل في:

- معدات النقل والرفع ؛

- معدات الردم و الحفر ؛

- معدات معدنية (معدات خلط الخرسانة و معدات أخرى ...)

ب- الإمكانيات البشرية : تتمثل في :

1 - مديرية المالية و المحاسبة :

تعتبر هذه المصلحة بمثابة النهر الذي تصب فيه جميع الوديان فهي المسير الرئيسي للمؤسسة و القائمة على التنسيق بين جميع المديريات و استقبال أعمالهم اليومية و هي الوحيدة التي بإمكانها معرفة المركز المالي للمؤسسة حيث تقوم بالتسجيلات المحاسبية مهما كان نوعها من أجل الحصول على الميزانية الختامية ، كما تقوم بإعداد ميزان المراجعة الشهري و جدول حسابات النتائج سداسيا و كذلك الملاحق .

- تحضير المراسلات التي تكون بين المؤسسات و البنوك ، ومصلحة الضرائب ، الادارة المحلية ؛
 - مراقبة الخزينة المالية للمؤسسة ؛
 - السهر على مراقبة صحة المعلومات القادمة من طرف مختلف المديريات المتواجدة بالمؤسسة .
- يقوم قسم المالية بعملية الدفع للموردين ، كما تتكفل بإجراءات التأمين المختلفة و عمليات الجباية .

2- مديرية الإدارة و الموارد البشرية :

ومن بين مهام هذه المصلحة تسيير شؤون العاملين وتأطير العمال والإشراف على توظيف وإعداد مذكرات الأجور و القيام بعمليات الترقية و التكوين ، وتعتبر هذه المصلحة بمثابة الجذع المشترك حيث تعمل على حل مشاكل كل العمال الإدارية ، في البداية يقصد العامل المسؤول المباشر ونقصد بذلك مصالح تسيير العمال الموجودة في المشاريع التابعة للشركة وإذا لم يتم الفصل في النزاع يتم اللجوء ،إلى هاته المصلحة .

وتنقسم هذه المصلحة إلى أربعة دوائر: دائرة الموارد البشرية ، دائرة تسيير المقر ، دائرة القضايا القانونية، دائرة الوسائل العامة .

الفرع الرابع : مديرية التقنية ووسائل الإنتاج

تنقسم هذه المديرية إلى مديريتين : مديرية التقنية و مديرية وسائل الإنتاج .

1- مديرية التقنية :

تقوم بإعداد دراسة للسوق من خلال معرفة أسعار الشراء ، المنافسين ، الزبائن ، المشاريع التي هي في حدود إمكانيات المؤسسة ، كما تقوم باختيار المشاريع المناسبة و تتولى عملية متابعتها .

وتتكلف أيضا هذه المديرية بالبحث عن المناقصات الخاصة بالبناء و الإنجاز و التابعة لإحدى أماكن تواجد مشاريع المديرية (ورقلة ، حاسي مسعود، تقرت) و الحرص على المشاركة و ذلك بجلب دفتر الشروط و

الفرع الأول : خلية المراجعة

هي خلية تابعة للمدير العام ، ومن مهامها التقييم و المراقبة الداخلية لأعمال مصالح المؤسسة وذلك باستعمال تقنيات و معايير المراجعة بهدف تحقيق التسيير الأحسن للمؤسسة.

تقوم مصالح المراجعة بمراقبة مصلحة المحاسبة عن طريق فحص الميزانيات الختامية ، والميزانيات الثلاث السابقة جدول حسابات النتائج ، ملحقات الميزانية، إجراءات وطرق العمل المحاسبي ، ميزان المراجعة قبل و بعد الجرد الحسابات البنكية للمؤسسة وطلب المقاربة البنكية ، وكشف الحساب الخاص بالبنك ، مراقبة الملفات التي تم إنجازها داخل مصلحة المحاسبة من البداية إلى النهاية .

تتم عملية المراقبة في مصلحة المالية عن طريق فحص قسم الخزينة و قسم التأمين و الجباية فتقوم بمراقبة الحسابات البنكية و مراقبة الصناديق المختلفة من حيث الإجراءات المتبعة في تسيير هذه الصناديق وتحليل المشتريات و المصاريف التي تمت في الشهر ، مراقبة أسماء الذين يقومون بالمصادقة على الشيكات ، مراقبة إجراءات المقاربة البنكية التي يجب أن تكون شهريا مع التحقق لتسوية الفروقات الظاهرة وقتها ، مراقبة طريقة الدفع و مسار عملية الدفع ، مراقبة طريقة المعالجة المحاسبية و التأكد من احترام القواعد المحاسبية المتفق عليها :

- على مستوى التأمين : يتم مراجعة عقود التأمين المبرمة بين المؤسسة و مؤسسات التأمين و الاطلاع على بنود العقد ، من خلاله يمكننا معرفة أن المؤسسة و المؤسسات المؤمنة تحترمان بنود العقد ، التأكد من أن الحوادث التي وقعت في وقت ماضي قد تم تعويضها.
- على مستوى مصلحة وسائل الإنتاج : يتم مراقبة إجراءات الشراء و التأكد من أن الملف كامل معاينة عملية جداول الاهتلاك و طريقة تقييدها ، مراقبة طرق التنازل عن الاستثمارات ومدى صحتها مراقبة جرد الاستثمارات و تحليل الفروقات .

الفرع الثاني : خلية الأمانة

و تسمى أيضا خلية الأمن الوقائي و هي تقوم بالسهر على أمن الشركة من المخاطر و ذلك بالتدخل و الاتصال بالمصالح المعنية كما تعتبر همزة وصل بين المتعاملين و الزوار بمختلف مديريات الشركة.

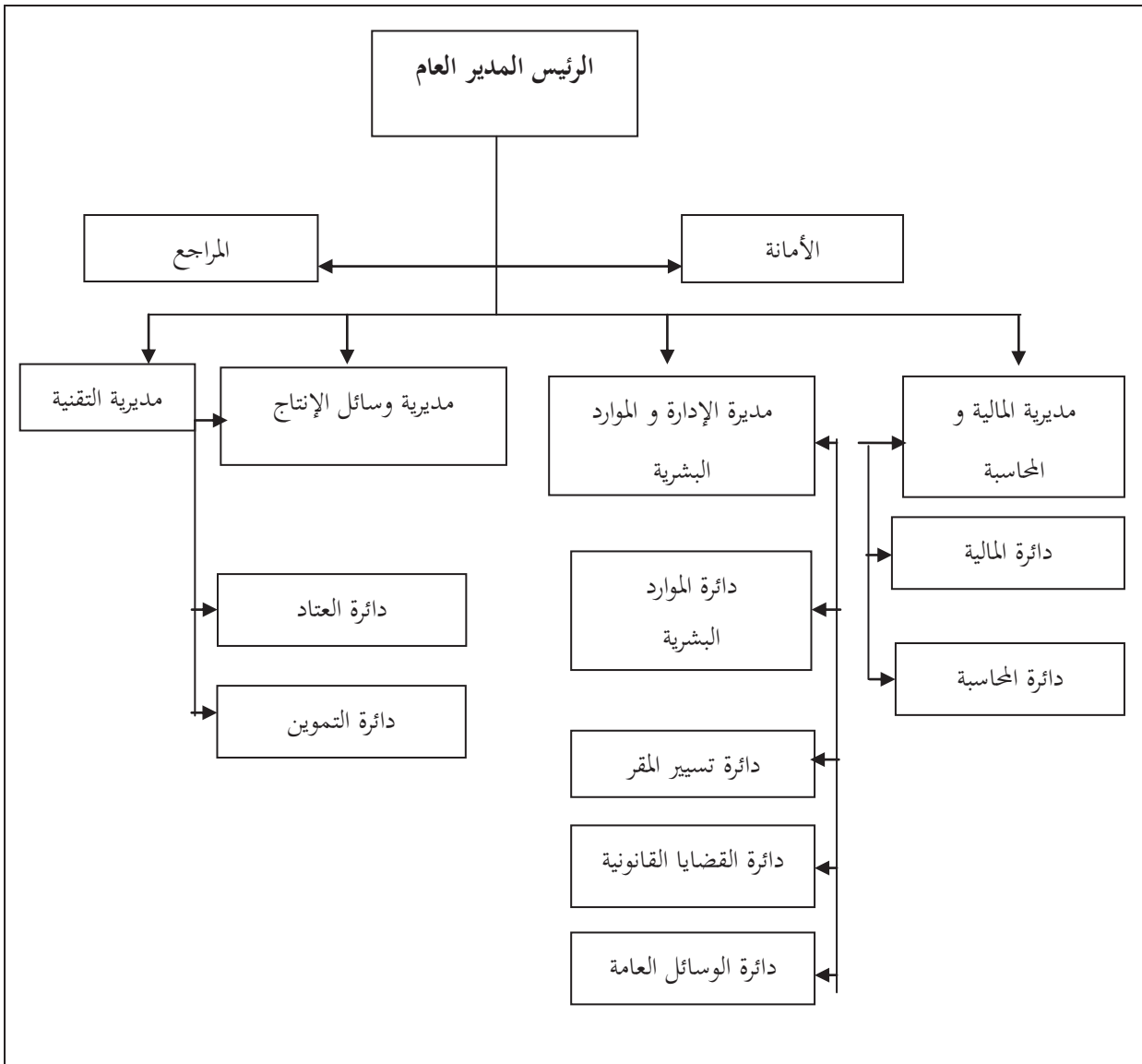
الفرع الثالث : مديرية الإدارة و المالية

و تنقسم إلى مديريتين مديرية المالية و المحاسبة و مديرية الإدارة و الموارد البشرية .

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

تتكون المؤسسة من مجموعة من المديريات التي تعمل بالتنسيق مع الدوائر التابعة لها و المتواجدة على مستوى وحدات الانجاز .

الشكل رقم : (11) يوضح الهيكل التنظيمي للمؤسسة .



لمصدر : من سجلات المؤسسة .

أي مؤسسة خاصة مختصة في مجال البناء ،لأن هؤلاء لم يصلوا إلى مقام التطور الذي وصلت إليه شركة البناء .

وهذا فضلا عن تصنيفها في الصنف السابع (07) بناء على المرسوم التنفيذي رقم 93-289 المؤرخ في 28 نوفمبر 1993.

ومع قدوم المدينة الجديدة لحاسي مسعود (بناء مدينة جديدة) فإن شركة البناء بورقلة عازمت على الإنشاء في المنطقة مع أخذ حصة في السوق لهذا المشروع الضخم الذي يقع على مستوى ولاية ورقلة.

الفرع السابع: الناحية التقنية و التكنولوجيا

نتيجة التحويل العميق للنظام الاقتصادي و الاجتماعي لوطننا أرغم الشركة على التأقلم بالإستراتيجيات والتكيف الدائم مع التحولات الاقتصادية و البحث عن إمكانيات الشركة بحيث تتضامن مع الجهود و القدرات العلمية و الوسائل التقنية و التكنولوجيا. وفيما يخص الهندسة المعمارية لمنطقة الجنوب و الدراسات المكلفة لرئيس المشرع، فإن المشاريع لا تتجزأ إلا بواسطة نظام البناء التقليدي و التجهيزات الحديثة.

2- بالنسبة للمنجزات في منطقة تقرت :

- ثانوية تماسين بمنطقة تقرت ؛
- 130 مسكن ديوان الوطني للتسيير العقاري O.P.G.I بتقرت ؛
- 35 مسكن (DLEP) ؛
- التجهيزات العمومية .

3- بالنسبة للمنجزات في منطقة حاسي مسعود :

- Sege division forage SONATRACH
- Siege division d exploitation
- 164 studios DOPIH
- Siege Work Over ENAFOR
- Siege division forage
- Hangr shop HESP

الفرع الثالث : خصائص السوق

السوق في مستوى منطقة الجنوب وخاصة في ولاية ورقلة و في مجالها تختص بالتطور جد الفائق في مجال البناء ، السكن و التجهيزات .

الفرع الرابع : أهم رؤساء المشروع في المنطقة .

- DLEP مديرية السكن و التجهيزات العمومية ؛
- O.P.G.I الديوان الوطني للتسيير العقاري ؛
- في حاسي مسعود سوناطراك و كل فروعها .

الفرع الخامس : السياسة التجارية

شركة البناء للجنوب الكبير تتمثل بأدمغتها الذين يسعون لبذل جهد ضخم للحفاظ على سياسة تجارية مع عدة رؤساء المشاريع في المنطقة كما أنها تحرص دائما على الحصول على حصتها و تؤمن لها مكانتها في السوق.

الفرع السادس : المنافسة

فيما يخص المنافسة فإن شركة البناء للجنوب و الجنوب الكبير الوحيدة عمومية مختصة في مجال البناء لولاية ورقلة و المزودة بطاقة هائلة من العتاد العقاري و تقوم بأعمال جد هامة في هذا المجال ، مقارنة مع

المبحث الأول : تقديم مؤسسة البناء للجنوب و الجنوب الكبير BATISUD

المطلب الأول : التعريف العام للمؤسسة

سوف نقوم بالتعريف العام للشركة من خلال التطرق للعناصر التالية :

الفرع الأول : تأسيس الشركة

تأسست شركة البناء للجنوب و الجنوب الكبير "BATISUD" العمومية الاقتصادية /شركة ذات أسهم "SPA" المنبثقة من إعادة هيكلة مؤسسة البناء ورقلة "ECO" الكائن مقرها الاجتماعي بالمنطقة الصناعية طريق غرداية ص ب رقم :31 ولاية ورقلة .

المنشأة بعقد توثيقي بتاريخ 18 ديسمبر 1997 والمسجل بمفنتشيه التسجيل بالأبيار (بوقرة) بتاريخ 22 ديسمبر 1997 .

مختصة في بناء السكنات و المباني الإدارية و الصناعية و التجارية هذا فضلا عن الهندسة المدنية و الأشغال العمومية (كل هياكل الدولة) .

الفرع الثاني : أهم مشاريعها

تتوفر شركة البناء للجنوب والجنوب الكبير على ثلاث وحدات إنجاز (ورقلة ، حاسي مسعود ، تقرت) أنشأت عدة مشاريع عالية الجودة و النوعية ومن أهمها :

1- بالنسبة للمنجزات في منطقة ورقلة :

- الحي الجامعي ورقلة ؛
- المركز التجاري بورقلة ؛
- دار المالية و مركز متعدد الخدمات ؛
- حي 1000 سرير بجامعة ورقلة ؛
- 90 مسكن O.P.G.I الديوان الوطني للتسيير العقاري بورقلة ؛
- 160 مسكن DLEP مديرية السكن و التجهيزات العمومية ؛
- 36 مسكن F.M.P.O.S

تمهيد:

لقد اخترنا لموضوعنا هذا شركة البناء للجنوب و الجنوب الكبير BATISUD كدراسة حالة، هذه الأخيرة تنتمي إلى قطاع البناء و الأشغال العمومية الذي يلعب دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية للبلاد.

حيث حققت هذه المؤسسة في بداياتها نتائج ايجابية ، لكن في السنوات الأخيرة (2009-2010-2011) عرفت تدهورا مستمرا في نشاطها ، و صعوبات عدة ، لذا أردنا و لو بشكل مبسط تشخيص الوضعية المالية لهذه المؤسسة لمعرفة الأسباب الرئيسية لتعثرها ، و في الأخير نقوم بتقديم بعض التوصيات لمحاولة تصحيح الاختلال .

المطلب الرابع: خطوات التحليل المالي و الأطراف المهمة به.....	29
المطلب الخامس :حدود الاستفادة من التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرارات الادارية...32	32
المبحث الثاني : أهمية و أهداف التحليل المالي.....	40
المطلب الأول : أهمية التحليل المالي.....	40
المطلب الثاني : أهداف التحليل المالي.....	41
المطلب الثالث : أدوات التحليل المالي.....	43
المبحث الثالث: الوظائف و الإعتبارات الواجب مراعاتها في التحليل المالي.....	44
المطلب الأول : وظائف التحليل المالي.....	44
المطلب الثاني : أنواع التحليل المالي.....	46
المطلب الثالث : الإعتبارات الواجب مراعاتها في التحليل المالي.....	46
خلاصة الفصل.....	47

الفصل الثالث :دراسة تطبيقية (شركةالبناء للجنوب والجنوب الكبير -ورقة-)

تمهيد.....	48
المبحث الأول :لمحة عن المؤسسة.....	49
المطلب الأول : تعريف المؤسسة.....	49
المطلب الثاني : تقديم الهيكل التنظيمي للمؤسسة.....	52
المطلب الثالث : الوظيفة المالية للمؤسسة.....	52
المبحث الثاني: تحليل الوظيفة المالية لمؤسسة البناء.....	58
المطلب الأول : دراسة مؤشرات التحليل المالي.....	58
المطلب الثاني: نطاق هيكل الوظيفة المالية لمؤسسة البناء.....	59

الخاتمة العامة

المراجع

الملاحق

فهرس المحتويات

الإهداء

الشكر

المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

المقدمة العامة

الفصل الأول : عموميات حول الوظيفة المالية

1.....	تمهيد
2.....	المبحث الأول: الإطار النظري للوظيفة المالية
2.....	المطلب الأول: تعريف الوظيفة المالية
4.....	المطلب الثاني : دور الوظيفة المالية
5.....	المطلب الثالث: أهداف الوظيفة المالية
9.....	المبحث الثاني :حدود الوظيفة المالية
9.....	المطلب الأول : أهمية الوظيفة المالية
10.....	المطلب الثاني : تحديد نطاق الوظيفة المالية
12.....	المطلب الثالث: مهام الوظيفة المالية
13.....	المبحث الثالث : نظام المعلومات للوظيفة المالية
13.....	المطلب الأول: الوظيفة المالية و بعض مجالات المعرفة
15.....	المطلب الثاني : وظائف المسير المالي
16.....	المطلب الثالث : مصادر الحصول على المعلومات للوظيفة المالية
1.....	خلاصة الفصل

الفصل الثاني : التحليل المالي

19.....	تمهيد
20.....	المبحث الأول : طبيعة التحليل المالي
20.....	المطلب الأول : تطوير التحليل المالي و العوامل التي أدت إلى ظهوره
23.....	المطلب الثاني : مفهوم التحليل المالي
24.....	المطلب الثالث : أغراض و مقومات التحليل المالي